

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر- باتنة.
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالب: زيدان زياني
إشراف الأستاذ: د. حسين قادرى

لجنة المناقشة

- د. عبد الناصر جندلي /أستاذ محاضر/جامعة باتنة رئيسا
د. حسين قادرى /أستاذ محاضر/جامعة باتنة..... مشرفا ومقررا
د. لعجال اعجال محمد الأمين، أستاذ محاضر/جامعة بسكرة..... عضوا مناقشا

2009/2008

إهداء

- إلى أولئك الذين تسلقت أكتافهم لأصنع لنفسي قامة...
- إلى أولئك الذين تنازلوا عن حقوقهم اتجاهي في سبيل إعداد هذه الدراسة...

شكر وتقدير

- أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساعدني على إبراز هذا الجهد؛
- أخص بالذكر د. حسين قادرى الذى تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة، ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه؛
- كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية (جامعة باتنة) وأخص بالذكر: د. عبد الناصر جندلي (رئيس المشروع)، د. صالح زيانى، د. رابح مرابط، د. عبد النور بن عنتر، أ. عادل زقاغ، أ. عبد الله راقدي، أ. مراد بن سعيد.
- وشكري موصول أيضا لزملائي (تخصص الدبلوماسية وال العلاقات الدولية 2007/2008) الذين لم يبخلوا علي بالتشجيع والعون، لا سيما منهم محمد حمشي.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي في الدول العاجزة.

المبحث الأول: الدولة العاجزة ومؤشرات أ Fowler النظام العام.

المطلب الأول: المردود الوظيفي لمؤسسات الدولة بين إرهادات العجز ولحظة الانهيار.

المطلب الثاني: عجز الدولة من المنظور الحكمي وإشكالية الاستجابة لنظام الإنذار المبكر.

المطلب الثالث: الدولة العاجزة بين التحديات الداخلية والمؤثرات الخارجية.

المبحث الثاني: مفهوم التدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية في الدول العاجزة.

المطلب الأول: مضامين التدخل الدولي.

المطلب الثاني: التدخل الدولي بين النزعة الوقائية والعمل القسري.

المطلب الثالث: التدخل الدولي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية.

المطلب الرابع: التدخل الدولي بين الخيار العقلاني والضابط الاجتماعي.

الفصل الثاني: النزاع في دارفور: عجز الدولة بين السبب والنتيجة.

المبحث الأول: خلفيات اندلاع النزاع في دارفور.

المطلب الأول: جذور النزاع في الإقليم والعوامل المغذية له.

المطلب الثاني: النزاع في دارفور بين تعدد الأطراف الداخلية والتدويلي الخارجي.

المطلب الثالث: ديناميكيات النزاع في دارفور وأفرازاته.

المبحث الثاني: النزاع في دارفور بين قصور المؤسسات وتشتت الولايات.

المطلب الأول: الدولة العاجزة في السودان بين البنى التقليدية ومتطلبات التحديث.

المطلب الثاني: التعبئة في النزاع بين التعددية الإثنية والتजاذب السياسي.

الفصل الثالث: حدود المقاربات المعتمدة والبدائل الممكنة للتدخل الدولي.

المبحث الأول: إدارة النزاع في دارفور: الدوافع والمسارات والنتائج.

المطلب الأول: الدوافع المحركية للسلوك الدولي تجاه النزاع في دارفور.

المطلب الثاني: المسارات المتعددة للتدخل الدولي لحل النزاع في دارفور.

المطلب الثالث: تقييم نتائج عملية التدخل الدولي في دارفور.

المبحث الثاني: مستقبل السلام المتساند في إقليم دارفور: مقاربة بدبلية.

المطلب الأول: مستقبل التدخل الدولي لإرساء السلام في إقليم دارفور.

المطلب الثاني: إمكانيات التدخل الدولي وبناء الدولة في السودان.

المطلب الثالث: أسانيد محاصرة عجز الدول ودور التدخل الدولي.

خاتمة.

مقدمة

تعرف العلاقات الدولية مرحلة من التغير الافتراضي، سواء تعلق الأمر بالنقاشات الأكاديمية حول الجيوبيوليتكا التقليدية، أو على المستوى الإمبريالي وما أفرزته موجة العولمة الاقتصادية والسياسية من تحديات أمنية في ظل طفرة تكنولوجيا الاتصالات، كتلك المتصلة بالتط ama الدينية، والأمن الطاقي، والسياسات البيئية، والهجرات الجماعية، والأوبيئة المستعصية، وغيرها من التهديدات متعددة الأبعاد التي عادة ما تقتربن بالأداء الوظيفي والمؤسسatic للدول التي توصف بكونها دولاً "عاجزة"، أو الدول المتفرة في فرض توجهاتها الضامنة لصالحها خارج نطاق الشرعية الدولية، والتي توصف بكونها دولاً "مارقة"؛ ومن جهة أخرى، هناك تحديات بنوية ناجمة عن تحول النظام الدولي الذي يشهد تنامياً في حجم وقوة تأثير الفواعل غير الدولة، وعبر الدولة في نفس الوقت، والتي تزاحم الدولة في شغل العديد من الفضاءات السيادية من حيث النشاط والقدرة على صناعة الأحداث والتأثير في مجرياتها. ومن المؤكد أن هذه التحديات من شأنها أن تطرح إشكاليات جديدة تتطلب مقاربات غير تقليدية قادرة على تزويدنا بفهم أفضل لتلك الإشكاليات.

ومن أهم النقاشات التي طالها التحول نجد النقاش حول مبدأ عدم التدخل، وما أفرزه من تغييرات أصابت مفهوم السيادة كجوهر للبناء التقليدي في العلاقات الدولية. فقد حدث هناك تحول في تفسير مبدأ عدم التدخل من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنّة وهو ما أثر في جدلية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي، مما أدى إلى إعادة التفكير في إمكانية التضخيّة بجزء من حقوق السيادة الوطنية كشرط ضروري من أجل استمرار الدولة نفسها والمجتمع الدولي.

وإذا كان المنظور التقليدي يتضمن وضع حد فاصل بين الحقوق الوطنية والحقوق الدولية منعاً للتناقض؛ فإن الاعتراف بحيز الحقوق الوطنية أخذ ينحصر لصالح مجال الحقوق الدولية، مما أدى إلى تصاعد الأصوات الداعية إلى تدويل الأزمات الناجمة عن إشكالية السيادة، هذا في مقابل التضييق المطرد لنطاق الحقوق الداخلية بما يوحي بالأفول التدريجي للسيادة الوطنية.

ومن أبرز القضايا ذات الصلة بمبدأ التدخل، والمثيرة للنقاش الأكاديمي والسياسي، نجد قضية الإقرار بوجود حقوق دولية للإنسان، مما يعني أن مجالاً أساسياً للاختصاص الداخلي للدولة أصبح محلاً للتدخل الدولي، عن طريق التنظيم، أي كانت آلياته، وعن طريق الحماية، أي كانت صيغها، وهو ما لا تقبله السلطة السياسية بالنسبة للدولة المستهدفة بسهولة، خاصة وأن التعارض الجوهري يجد له مبرراً في كون القانون الدولي يسلم من الناحية المبدئية بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للوحدات الدولية؛ غير أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت أكثر إلحاحاً، وأشد نزوعاً لعدم الاستقرار ضمن الاختصاص الداخلي للدول، خاصة إذا كانت محل انتهاك صارخ باسم الدولة ذاتها، أو في ظل وجود نزاعات حادة تعجز الدولة عن التحكم فيها، مما يفضي إلى وضع يهدد الأمن والسلم الدوليين.

مما سبق، يمكن إضفاء التبرير على الأطروحات الداعية لتدويل حقوق الإنسان إذا ارتبطت بعجز الدولة وظيفياً ومؤسسياً عن حمايتها، أو إذا كانت الدولة مصدرها لانتهاكها، أو إذا كانت موضع تهديد شديد بسبب اندلاع نزاع داخلي تعجز الدولة عن احتواه. وتأتي الخصائص المتغيرة

للنزاعات الداخلية في سياق التحولات التي تتطلب تجاوز بعض الأطر النظرية التقليدية المفسرة لها وكيفية التعاطي مع حلها، فاستعمال القوة لم يعد من الممكن تأويله فقط من خلال حق الدفاع عن النفس بل من خلال الضرورة الإنسانية كذلك، مما يستوجب البحث عن تأسيس لمقاربات نظرية أكثر إحاطة بموضوع التدخل الإنساني بما يحقق قدرًا من الدقة في فهمه، وتطویراً لآليات التعامل معه، والسعى لاستكشاف بعض الجوانب المتعلقة بكيفية أو إمكانية إكسابه الشرعية الدولية، وتمحیص الجدل الحاد الذي يحيط بالموضوع في الجوانب المتعلقة بالمارسات المتغيرة في العلاقات الدولية، هذا في ظل غياب آلية موضوعية ومحل إجماع لتقدير "الضرورة الشرعية" ومدى النجاح في حال التدخل. وقد تجلى هذا الاهتمام أكثر عقب نهاية الحرب الباردة وتداعياتها على بنية النظام الدولي، وما صاحب ذلك من تغير في الواقع النزاعات عبر التصعيد في وثيرتها داخل الدول، بالشكل الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، إلى جانب الخرق الصارخ للحقوق الجماعية والفردية لفئات مدنية واسعة، والإخفاق الواضح في الحد من هذا الانفلات الأمني، والذي تزداد حدته في الدول التي توصف بـ"العاجزة".

لقد أدى الشرخ المتفاقم في فن إدارة الدولة حديثاً إلى نشوء حركة تبتعد عن الصراعات بين القوى العظمى نحو أشكال جديدة من انعدام الأمن ناجمة عن اختلال التوازنات المحلية داخل الدول، تصل في مراحل متقدمة إلى حد نقل التهديد إلى البنية الدولية، ولذلك كان التركيز الجديد على مصطلح "الدولة العاجزة" وما يتصل بها من أوصاف كالدولة "الضعيفة" أو "الدولة الفاشلة" من الناحية الوظيفية، أو الدولة "المنهارة" من الناحية الهيكيلية، وهو ما يشكل فضاء قائماً بحد ذاته للنقاش في حقل العلاقات الدولية، وذلك على مستوى المعايير المعتمدة للتصنيف ومدى إمكانية تعميمها، أو على مستوى العلاقات بين هذه النماذج من الدول والنظام الدولي، وما يترتب عليه من استراتيجيات وسياسات أمام المجتمع الدولي كمسؤولة دولية حينما يكون إزاء تعطل الوظائف الأساسية في الدولة العاجزة، وكيف يتم التدخل في حال تطلب الأمر ذلك؟ ومن جهة أخرى، نجد أن الحجج الإمبريقية والعلمية ليست مقنعة كافية حينما تحاول تقديم أجوبة حول مدى وكيفية ارتباط أصناف معينة من تلك الدول بتهديدات معينة وبالشكل الذي يحدد العلاقة بين الحكومات العاجزة والتهديدات عبر الدولة، ومن ثم يصير التساؤل حول مدى مصداقية العلاقة بين الدول العاجزة والتهديدات العالمية تساولاً مهما.

وبالرغم من الإقرار بضرورة التدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية المستعصية على الحل وطنياً، غير أن هذا التدخل تواجهه اعتراضات عديدة سواء على المستوى القانوني وإشكالية الشرعية حسب المواثيق الدولية، أو على المستوى الميداني من حيث احتمال وجود انتقائية في تفعيل التدخل، أو من حيث نزع الحيادية عنه، وبالتالي ارتباطه بالمصالح الخاصة للأطراف المتدخلة أكثر من ارتباطه بالصالحة الجماعية للفئات الاجتماعية المستهدفة بالتدخل. هذا ما يبرز التباين في وجهات النظر بين مختلف الاتجاهات النظرية حول موضوع التدخل لحل النزاعات الداخلية، فيبينما يعارض الاتجاه الدولي على التدخل من منطلق مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها وعدم تعريض جنودها للخطر على مذبح القضايا الإنسانية؛ نجد في المقابل أن أنصار "المجتمع العالمي التضامني" يحاولون تجاوز النموذج

التقليدي للعلاقات الدولية والاهتمام بالأمن المجتمعي والإنساني بدلاً من أمن الدولة، وبالتالي تم الانتقال بالنقاش من حق التدخل إلى الأشكال والأهداف والنتائج المرجوة من التدخل.

وفي مسح لأغلب النزاعات الداخلية التي تقع ضمن نطاق الدول العاجزة، خاصة تلك المسجلة داخل الدول الإفريقية، يمكن رصد التشابه الكبير بين هذه النزاعات من حيث طبيعة المتغيرات المشكّلة للظاهرة، المتمثلة أساساً في الصراع على السلطة والموارد الطبيعية، في ظل تغذية سياسية وتعددية عرقية ولغوية ودينية، وما ينجم عنها من آثار خاصة على المستوى الإنساني، وكذلك النطاق الذي تتخطاه.

ولما كانت أزمة دارفور من القضايا الداخلية (داخل دولة السودان) التي لم يتم التحكم في مسارها بحيث تصاعدت حدة التوتر إلى مستويات عليا من العنفسلح، كما تتسم بالتدخل المركب بين الأطراف المتنازعة إثنينياً وجغرافياً. وقد اتسع نطاق أثرها مما استرعى اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي، وبالرغم من المواقف المتخذه سعياً لحلها، إلا أن الواقع الميداني تشير إلى الإخفاق في ضبط الانفلات العاصل في المنطقة، وبالتالي تعتبر من الحالات التي تستدعي تناولها بالدراسة العلمية من خلال محاولة إسقاط المقاربات النظرية للتدخل في النزاعات الداخلية واختبار مدى قدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة، والميكانيزمات المعتمدة للبت في النزاع القائم، واقتراح مقاربة بديلة ترقى إلى مستوى تقديم تفسير متكمّل للتدخل في النزاعات الداخلية للدول، والفرص المتاحة لضبطها قبل أن تتحول إلى عنف مسلح، أو معالجتها في مراحلها الأولى بعد اندلاع العنف والحد من انتشاره مع السعي لإيجاد تسوية دائمة، والعقبات القانونية والميدانية التي يتعرّض لها من خلال بلورة تصور متماسك بشأنها.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التصاعد الحاد لظاهرة الأزمات الداخلية وتأثيرها المباشر على الاستقرار الدولي والإقليمي والمحلي، وما ترتب عنه من المسؤولية القانونية والإنسانية الملقاة على عاتق النظام الدولي إزاعها، إلى جانب غياب الجسم في إيجاد تسويات دائمة لأغلبها، ومنها أزمة دارفور. وفي ظل عدم التوافق على صيغ لمعالجة مثل هذه القضايا، تبقى قضية التدخل في النزاعات الداخلية حالة دراسية تقع ضمن نطاق الاهتمامات الأكademie في حقل العلاقات الدولية.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار الموضوع أساساً إلى أهميته التي تنبع من اعتبارات أهمها:

الاعتبارات العلمية: في حدود اطلاقنا، لا توجد دراسات سابقة على الأقل باللغة العربية وفي الجامعات الجزائرية تناولت الموضوع نفسه ومن الزاوية نفسها والمنهجية نفسها. كما أن الموضوع يدخل في صميم دراسات العلاقات الدولية التي يتعرّض لها، والتي تثار بشأنها الكثير من التساؤلات التي تقتضي الإجابة عنها، هذا ومن جهة أخرى فإنه يتطلب تحديداً دقيقاً لحدود العلاقة بين الدولة العاجزة والتدخل الدولي في النزاعات الداخلية في ظل التزايد المسجل لهذا النوع من النزاعات.

الاعتبارات العملية: تتمثل في محاولة بلوحة رؤية متكاملة من خلال فحص المقاربات النظرية السائد في مجال حل النزاعات داخل الدول، والقيام بمحاكاة واقع الحالة محل الدراسة. ومن منطلق اهتمام الباحث بمثل هذه المواضيع كونها تشكل جزءاً من الواقع المعيش الذي يقتضي التحكم في الداخل النظري والآليات العملية التي تتعامل معها بهدف الإسهام في تقديم حلول عملية للنزاعات القائمة أو محتملة الاندلاع.

الدراسات السابقة:

في سياق مراجعة الأدب ذات الصلة بالبحث، تم الاطلاع على العديد من الدراسات الأكاديمية والتي كانت منطلق البحث واختيار الموضوع. ومن بين الأدبيات التي تم الاطلاع عليها فقد تم اعتماد العديد منها باعتبارها مراجع أساسية للبحث، وأهمها على الإطلاق الكتاب المرجعي للباحث "بيتر فالنستайн" Peter Vallenstein بعنوان: "مدخل إلى فهم تسوية النزاعات: الحرب والسلام والنظام العالمي" (2006). هذا المرجع كغيره من المراجع العديدة في ميدان حل النزاعات يميل إلى التركيز على أدوات التعاطي معال النزاعات ذات الطابع الداخلي تاركة فراغاً معتبراً على مستوى الخصوصيات التي تميز بها النزاعات الداخلية.

أظهرت مراجعة الأدب أيضاً وجود عدة مراكز دراسات متخصصة في الجوانب الأمنية على غرار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI، وقد اضطلعت به مهمة تعميق الفهم بهذه الظاهرة؛ كما دأب كل من صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة Foreign Policy على نشر تقارير سنوية منذ عام 2005 حول الدول العاجزة، وتعتمد هذه التقرير على نظام لجمع المعلومات، يضم مصادر مفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحليّة ووثائق عومية. كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج Conflict Assessment System Tools التي تعرف اختصاراً بـ CAST وهي أداة لتقدير الصراعات Software Indexes.

وفي السياق نفسه، نجد موقع على شبكة الإنترنت تنشر معطيات عن النزاعات والإشراف على دورات تدريبية في تحليل الصراعات، مثل "معهد السلام الأمريكي" وغيرها. وفضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مراجعة الأدبيات أظهرت وجود وفرة في المقالات التي تتناول قضية دارفور والموقف الدولي تجاهها. ويُكمن تقسيم هذا النوع من المنشورات بحسب المسوح التي تعتمد المقالات المنشورة في الدوريات المتخصصة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يتضمن مقالات تعنى بتشريح خلفيات النزاع مثل سكوت شترواس (Scott Straus 2006)؛ في حين أن القسم الثاني قتندرج فيه الإسهامات التي تحاول معالجة الموضوع من منظور أمني وستفالي بحيث تعتبر المشكلة لرمتها مشكلة إعادة إرساء الاستقرار لدرء آية مخاطر من انتشار الاضطرابات إلى دول الجوار، ومن أمثلة ذلك توم فير (Tom Fearer 2006) وأخرون في معرض تشريحهم لسبل التدخل الأمثل بهدف محاصرة الأزمات الإنسانية الناشئة. أما القسم الثالث والأخير فهو الأكثر أهمية بالنسبة لهذا الدراسة حيث يتناول مختلف الإشكاليات المرتبطة ببناء الدول العاجزة ودور المفاهيم المبتكرة في هذا النطاق، ومن نماذج هذه الدراسات دايفيد كارمنت

David Carment (2003)، حيث عادة ما تنصب هذه الإسهامات في بحث سبل بناء الدولة العاجزة. لكن من المهم الإشارة إلى أن عدداً قليلاً من المراجع عمد إلى الجمع بين الأبعاد الثلاثة للموضوع أي دراسة النزاع دون التغاضي عن التأصيل التاريخي والأبعاد القانونية والسياسية للتدخل الدولي، لذا يركز مضمون هذا البحث على إلقاء الضوء على الموضوع من هذا المنظور.

الإشكالية:

تنطوي الدراسة على البحث في العلاقة بين متغيرات ثلاث: التدخل الدولي، الدولة العاجزة والنزاع الداخلي؛ على أن تمحيص هذه العلاقة بما يفيد في تفكيك الإشكالية المطروحة ينبغي أن لا يتوقف عند حدود الجزم بطبيعة التناسب الذي يربط بين عناصرها، بل يجب أن يتعداها للوقوف عند مدى الارتباط السياقي *contextual connection* الذي يرتبط فيه التدخل الدولي* بالنزاع الداخلي** في الدولة العاجزة***.

من هذا المنطلق، كانت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن تفعيل التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة، سيما حالة دارفور، بما يساهم في إعادة بناء الدولة وإرساء السلام المتضاد؟

ولاعتبارات تحليلية، تم تفكيك الإشكالية السابقة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم الاستبشارات التي تقدمها المقاربات القانونية والنظرية لتفسيير التدخل في النزاعات الناجمة عن عجز الدولة؟

- ما هي العلاقة بين عجز الدولة في السودان والتدخل الدولي في النزاع داخل إقليم دارفور؟

- ما جدوى المقاربات المعتمدة لحل النزاع في إقليم دارفور؟

- كيف يمكن التأسيس لمقاربة بديلة لإرساء سلام متضاد في إقليم دارفور، من خلال متغيري "عجز الدولة" و"التدخل الخارجي"؟

* تم اعتماد مصطلح "التدخل الدولي" بدلاً من "تدخل الطرف الثالث". كون أن الأول أشمل من حيث المهام الموكلة إلى الأطراف المتدخلة ومن حيث الوسائل، حيث يقترب تدخل الطرف الثالث بمبادرات لا يترقب عنها أي شكل من أشكال المسؤولية، وغالباً ما يعتمد أسلوب الوساطة ويفتقر إلى التوصل إلى تسويات؛ بينما ينطلق التدخل الدولي المعتمد في هذه الدراسة من واجب المسؤولية وتتعذر مهامه التسویات المؤقتة والمحدودة لتشمل إعادة بناء الدولة العاجزة وبناء سلام دائم بين أطراف النزاع ** في ظل غياب الاتفاق بين المختصين حول توظيف المصطلحات التالية: النزاع، الصراع والأزمة، وبالرغم من ورود كل هذه المصطلحات في قضية دارفور، إلا أن الدراسة اعتمدت مصطلح النزاع كونه الأقرب لتوصيف ظاهرة عدم الاستقرار في إقليم دارفور؛ يمكن الإطلاع على الفوارق الموجودة بين هذه المصطلحات، بشيء من التفصيل من خلال العودة إلى: حسين قادرى: النزاعات الدولية: دراسة وتحليل. (الجزائر: منشورات خير جليس، ط1، 2007)، ص ص. 30-10.

*** بالرغم من التداخل المفاهيمي بين مصطلحي "الدولة العاجزة" و"الدولة الفاشلة"، غير أنه تم اعتماد مصطلح الدولة العاجزة في الدراسة كون أن مصطلح الدولة الفاشلة غالباً ما يكون مرتبطاً بعدم النجاح في أداء مجموعة محددة مهمة من المهام في إطار زمني محدود، بينما يرتبط مصطلح الدولة العاجزة بعدم قدرة "م زم" على أداء (كلي أو جزئي) المهام المنوطة بالدولة، مما يفضي إلى أزمات من شأنها استدعاء تدخل خارجي لتجاوز العجز. يمكن العودة إلى الملحق رقم: 01، ص 127. حول أشكال الدولة.

فرضية الدراسة:

استندت الدراسة إلى الفرضية التالية: ترتبط فاعلية مساهمة التدخل الدولي في إنجاز مهمتي إرساء السلام الدائم في إقليم دارفور وبناء الدولة العاجزة في السودان، بمدى التوافق حول الأهداف المتبناة، والتماسك المؤسسي كآلية تفيذية بين الأطراف المتدخلة.

المقاربة المنهجية:

بغرض تحليل الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار مدى صدقية فرضية الدراسة، تم الاعتماد على بناء منهجي متكملاً، ينطلق من التأصيل للمقاربات النظرية ذات العلاقة بالإشكالية، ثم ينتقل إلى إجراء مجموعة من الإسقاطات الإمبريقية على دراسة الحال، ليصل في نهاية المطاف إلى مراجعة المقاربات النظرية بناء على النتائج التي يمكن استخلاصها، وبصيغة أخرى، يحاول هذا البناء المعتمد إيجاد نوع من الترابط المتبادل بين المقدمات النظرية التأسيسية والنتائج الإمبريقية ذات العلاقة بدراسة الحال (حالة دارفور) والتي يمكن تثبيتها كمخرجات للدراسة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فهو يعتمد على التحليل النظمي وعلى مفهوم التغذية الارتجاعية feedback من أجل بناء فهم أفضل للإشكالات المفاهيمية والنظرية المثارة في الجزء النظري، وذلك انطلاقاً من الرؤى التي تفيدنا بها النتائج الميدانية المستخلصة من الجزء التطبيقي.

إن من شأن هذا البناء أن يوجد نوعاً من التماسك بين أجزاء الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج قابلة للإثبات، نظرياً وأمبريقياً؛ أما في ما يتعلق بالتقنيات المنهجية التي تم استخدامها، فيمكن إجمالها في ما يلي: دراسة الحال، كون أن الدراسة تتناول حالة دارفور؛ كما أن طبيعة الموضوع تقتضي الاستعانة بالمقارنة؛ كما تم اللجوء إلى تقنيات قصد الوصول إلى تأسيس الدراسة وفق ترتيب منطقي، من خلال الانتقال من المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر ملموسية و المباشرة؛ لذا تم بداية التعرض للمداخل النظرية التي تقارب للتدخل الدولي في النزاعات داخل الدول العاجزة، ثم القيام بتفحص الحالة المدرستة عبر رصد الأسباب والنتائج الميدانية للنزاع القائم في إقليم دارفور من جهة، واختبار الإجراءات العملية المعتمدة من أجل إحلال سلام دائم في الإقليم ومدى نجاعتها من جهة أخرى؛ ثم القيام أخيراً، ببلورة مقاربة بدائلية تسعى لتجاوز القصور الملاحظ والسعى لتحقيق الأهداف المرجوة، كنتائج يمكن تعديلها على الحالات المشابهة.

صعوبات الدراسة:

وفي سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة بتساؤلاتها الفرعية واختبار الفرضية المقترحة واجهتنا جملة من الصعوبات ذات صلة بموضوع الدراسة كونها تتناول أحداثاً تتميز بعدم الثبات نتيجة لغياب الجسم فيها؛ كما أنه وقدر ما تتيحه كثرة المراجع فرصـة البحث المعمق في الموضوع، فهي تشكل من جانب آخر إحدى الصعوبات التي تواجه عملية البحث، كون أن أغلب الوثائق عبارة عن تقارير تحتاج إلى إعادة اختبار مدى صدقيتها، وأن أغلب الدراسات الأكاديمية والمداخل النظرية

التي تسعى لتفسير النزاعات الداخلية والطرق المعتمدة في التدخل لحلها تتطلب فحصاً لدرجة موضوعيتها.

وقصد تجاوز تلك الصعوبات تم دراسة الموضوع باعتماد خطة مركبة من ثلاثة فصول؛ تناولت الأول منها الإطار المفاهيمي من خلال التطرق في البحث الأول من الدراسة إلى أهم المضامين التي تناولت موضوع الدولة العاجزة والمؤشرات المعتمدة في التشخيص من أجل ترتيب الدول العاجزة وفق تقديرات كمية، وأهمية نظام الإنذار المبكر في إرسال إشارات الدالة على العجز حتى يتم التدخل الوقائي لتفادي التكاليف الباهضة لأية عملية تدخلية. الواردة حول التدخل الدولي وأشكاله، والاستراتيجيات المعتمدة أثناء القيام بعملية التدخل، كما تم التطرق في البحث الثاني لأهم التحديات النظرية والإمبريقية التي تواجه عملية التدخل وذلك بالمقارنة للموضوع من الزاوية القانونية لفحص التعارض بين قواعد القانون الدولي بالمنظور التقليدي التي تقول بعدم التدخل لوجود حائل السيادة، والتحولات التي فرضت مخرجات أخذت تؤسس لقواعد قانونية جديدة عن طريق العرف الدولي استجابة للتحديات الإنسانية التي تتطلب تحركاً دولياً في ظل تكيف حائل السيادة من كونه امتيازاً مانعاً، إلى اعتباره وجباً يفرض مسؤولية الحماية. في حين تم استكشاف الدافع المحرك لسلوك المجتمع الدولي أثناء قيامه بعملية التدخل، معتمدين على أهم الرؤى التي تزودنا بها المقاربات النظرية، وذلك بالتمييز بين الدافع التي يحركها المنطق العقلاني المبني على حساب التكاليف المترتبة من عملية التدخل، والتوجه الداعي إلى التحرك من منطلق إنساني بحث.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لوصف الحالة محل الدراسة (حالة دارفور)، وذلك من خلال مبحثين؛ حيث تم التطرق في البحث الأول إلى ملابسات اندلاع النزاع في دارفور، بالنظر فيخلفية التاريخية والعوامل الجغرافية والاثنية التي أدت إلى تغذية النزاع؛ في محاولة لتحرير موضوع النزاع. ثم تم التطرق، في المطلب الثاني، إلى الأطراف المتنازعة في الإقليم وانتقال أثر النزاع إلى الساحة الدولية تمهدًا للتدخل الدولي في المنطقة وذلك معرفة الجهات المحركة لمجريات الأحداث حتى تستطيع الجهات المتدخلة من التوجه لها في أية تسوية ممكنة، أما المطلب الثالث، فيتناول ديناميكيات النزاع في دارفور وإفرازاته السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

في حين تم تخصيص البحث الثاني للكشف عن عوامل ذات تأثير بين على النزاع؛ سواء من حيث النشوب، أو من حيث التفاعلات المترتبة على الاحتكار المسلح بين الأطراف المتنازعة. إذ تم التطرق في المطلب الأول إلى عجز الدولة في السودان كأحد أهم العوامل المفضية إلى حدوث الانفلات الأمني بالشكل الذي أدى نشوب النزاع المسلح فيإقليم دارفور، أما المطلب الثاني فقد تمت فيه متابعة عملية تغذية النزاع من خلال التعبئة باستهداف الولاء الثنائي، والتجاذب السياسي.

أما الفصل الثالث فقد تم التطرق فيه لحدود المقاربات المعتمدة من خلال فحص الدافع المحركة للسلوك الدولي تجاه النزاع في دارفور في المطلب الأول، ومحاولات التعرف على أي من الخيارات الأكثر حضوراً في التأثير على صانع القرار أثناء اتخاذ قرار التدخل. أما المطلب الثاني فقد تم التعرض فيه للمسارات المتعددة للتدخل الدولي ومدى نجاحه في حلحلة الوضع بما يسمح بتجاوز إفرازات النزاع القائم، في حين احتوى المطلب الثالث على اختبار لنتائج عملية التدخل الدولي عبر تقييم ما تحقق

باعتماد مداخل نظرية معينة. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لعرض مقايرية بديلة لمستقبل السلام في إقليم دارفور، من خلال بحث كيفية توفيق الطرف المتدخل في مسعاه لإرساء السلام وتجاوز العجز الذي تعاني منه دولة السودان، وابراز ضرورة التحرر من التصور التقليدي القائم على الفصل بين المعنيين(إرساء السلام وبناء الدولة)، والعمل على تنسيق الجهد الدولي في إطار العلاقة الترابطية بين المتغيرات الثلاث؛ التدخل الدولي والدولة العاجزة والنزاع الداخلي بهدف محاصرة عجز الدولة باعتماد أسلوب تجفيف منابع العجز.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي في الدول العاجزة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي في الدول العاجزة

يتضمن هذا الفصل محاولة التأصيل المفاهيمي والنظري لإشكالية الدراسة، وذلك من خلال:

أولاً، نزع الغموض عن مفهوم الدولة العاجزة ومختلف الإشكاليات التي يثيرها، خاصة في علاقته بنظام الإنذار المبكر وطبيعة ومدى فعالية الاستجابة الدولية للح涸ولة دون تفاقم العجز الدولي وبلوغه مرحلة الانهيار، مما يعني تفاقم التهديد المتشكل تجاه الأمن والسلم الدوليين؛ ثم انتهى إلى تفكيك التجاذب القائم بين دور الإرث الاستعماري (التاريخي) ودور الأداء النخبوi المؤسساتي/القيمي^{*} للدولة في إنتاج العجز.

التطرق إلى الإشكاليات المفاهيمية التي يثيرها مصطلح "التدخل الدولي"، بداية بالمفهوم في حد ذاته وذلك في إطار النقاش القانوني – الإنساني الذي يستهدف تجاوز القيود التقليدية التي يفرضها فقه القانون الدولي، والذي يصطدم بالاعتبارات السياسية التي يملئها النسق الدولي المعلوم؛ مروراً بمجموع التحولات الطارئة على المفهوم التقليدي للتدخل والتي تشکل في الشكل التقليدي للسيادة المطلقة، وتجعله أكثر نزوعاً نحو النسبية مع ظهور مفهوم "مسؤولية الحماية".

هذه التحولات هي التي جعلت مفاهيم كالتدخل الوقائي، والتدخل لأغراض إنسانية تحضى باهتمام متزايد. والعلاقة بين التدخل وإشكالية السيادة، خاصة في ظل التعارض المعقّد بين القيود القانونية المفروضة بمنطق السيادة (مبدأ عدم التدخل) وال الحاجات الإنسانية الملحة للحد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والأقليات، التي تتم غالباً في ظل التذرع بالسيادة.

وأخيراً، الانتقال إلى إبراز مضامين النقاشات النظرية المحدثة بشأن الدوافع المعلنة كمبررات محركة لسلوك القوى المتدخلة، والتكليفات التي تترتب على عملية التدخل؛ ومدى مطابقة ذلك للعمليات المنجزة ميدانياً كالتحرك الدولي للحد من التدهور الحاد للوضع الإنساني في مناطق مختلفة من العالم.

المبحث الأول: الدولة العاجزة ومؤشرات أ Fowler النظام العام

بالرغم من تقلص معدل الوفيات في الوحدات المكونة للنظام الوستفالي والمتمثلة في الدولة وهو ما يؤشر لثبات شبه تام للنظام الدولي لمدة غير وجيزة (منذ 1648).^{*} غير أن أدبيات السياسة الدولية بدأت تثير النقاش حول مدى إمكانية صمود النموذج في ظل بروز نظام معلوم يتسم

* يمكن قياس مدى كفاءة الأداء النخبوi للدولة بمدى قدرتها على تعزيز التلاحم الجمعي بين مختلف النخب المكونة للمجتمع، أي كانت توجهاته (دينية، إثنية، طائفية، لغوية، ثقافية...); كما يمكن قياس مدى كفاءة الأداء المؤسساتي للدولة بمدى قدرتها على جعل مؤسساتها قادرة على استيعاب التنوعات المجتمعية وتقطيعها، مع الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار الوظيفي لتلك المؤسسات؛ كما يمكن قياس مدى كفاءة الأداء القيمي للدولة بمدى قدرتها على صهر الولايات ما دون الدولة، وهي قدرة ضمن الولاء القومي لمنظومة القيم والمعايير الوطنية للمجتمع، وذلك وفق متطلبات التحديث.

* وفقاً لأحدث التقديرات انخفض عدد الوحدات السياسية المستقلة من 600.000 وحدة عام 1000 ق.م إلى حوالي 200 وحدة سياسية مستقلة اليوم، حسب ما ورد في المرجع (النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ألكسندر ورن، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، السعودية، النشر العلمي والمطبع، ص. 368).

بالتحولات الطارئة على بعض أهم خصائص الدولة سواء تعلق الأمر بالجانب البنيوي أو الجانب الوظيفي، ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة، مثل الدولة العاجزة، أو الدولة الضعيفة والدولة المنهارة.

ونظراً لارتباط التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول نابع من منطلق وجود اختلالات داخلية تؤدي إلى نشوب نزاعات يتعدى أثراها إلى المنظومة الدولية، ومحاولات تفسير ذلك بعدم القدرة محلياً في استيعاب التناقضات المغذية لتلك النزاعات، وفي ظل عدم التوصل إلى مفهوم متفق حوله بالنسبة لمصطلح الدولة العاجزة/الفاشلة ، الأمر الذي يدفع إلى التطرق لأهم التعريف ذات الصلة بالمصطلح والمؤشرات التي تحاول قياس مستوى العجز والعلاقة بين المستويين الداخلي والخارجي من حيث التأثير في الجانب الهيكلي والأداء الوظيفي للدولة محلياً ودولياً.

المطلب الأول: المردود الوظيفي لمؤسسات الدولة بين إرهادات العجز ولحظة الانهيار

إذا كان مفهوم الدولة العاجزة من المفاهيم المثيرة للجدل، فإن ذلك يرجع في الأساس إلى ارتباطه بالجوانب المعيارية في إشكالية التدخل الدولي، خاصة في ما يتعلق بـ دوافع التدخل ومخرجاته النهائية. وإذا انطلقنا من التعريف الذي يورده علم السياسة للدولة وهو "أن الدولة هي المستخدم الشرعي الوحيد للعنف الجسدي" فإننا نستنتج أن الدولة¹ التي تعجز عن الحفاظ على النظام العام لجميع الغايات العملية دخل أراضيها هي دولة فاشلة. بشكل عام، ينسحب مصطلح الدولة العاجزة على الدول التي تعجز حكومتها المركزية عن ممارسة السيطرة الفعلية على كامل إقليمها؛ وفي المقابل تكون الدولة غير العاجزة هي الدولة التي تنجح حكومتها المركزية في تحقيق احتكار كامل لاستخدام القوة أو العنف المادي ضمن حدود إقليمها الوطني. ومن هنا فإن ظاهرة عجز الدولة – من الناحيتين النظرية والعملية منفصلة على النزاعات الداخلية، إذ يمكن أن تشهد هذه الظاهرة في دول لا تتعاني من نزاعات داخلية، كما يمكن أن تكون هناك نزاعات داخلية من دون أن تسبب بعجز الدولة، فالامر مرتبط بالعلاقة بين الدولة والمجتمع. والذي يعتبر من صلب الموضوع في هذا المقام، هو تناول ظاهرة عجز الدولة نظراً لارتباطها بالنزاعات الداخلية.

ربما يكون من السهولة بمكان تمحیص المفاهيم التي تناولت موضوع الدولة العاجزة/الفاشلة والتوصيل إلى رسم صورة جلية لذلك، غير أن التحدي البختي بالنسبة للموضوع يكمن في القدرة على رصد اللحظة المؤذنة ببداية العجز قبل استفحاله بهدف إيقاف التدهور وتوجيه الجهود نحو التقوية، وتقدير المرحلة غير القابلة للترميم وبالتالي التدخل من أجل إعادة التأسيس؛ فمتى يتم التدخل ليبعث الحياة في جسم الدولة العاجزة، وأي الفترات التي تقتضي التدخل الدولي بغرض بناء النموذج من جديد؟ ولتجاوز الإشكالية المتعلقة بإدراك العجز لجأ بعض الدارسين إلى تقديم تفسير حول عجز الدولة من خلال النظر في النتائج، وهو ما ذهب إليه ديفيد كارمنت David carment حيث يعتبر أن فشل الدولة هو مسار غير خطى لأنحطاط نسبي، وضع على طول "كل تطوري"²؛ إذ يمكن التنبه لعجز الدولة حينما يتم قياس مسارها من ناحية الأداء الوظيفي بالقياس الدال على المنحى

¹ بيت فانستين، مرجع سابق، ص. 215.

² david Carment : « Assessing State Failure : Implications for Theory and ploicy, » Third World Quarterly, Vol. 24 (2003), N° 3, pp 407-427.

الخطي التصاعدي وبالتالي سيتم ملاحظة التذبذب في المسار بالشكل الذي لا ينطوي على طول "كل تطوري" ففي الحالات التي تتوقف الحكومة المركزية على تزويد مواطنيها بالموارد الأساسية ولا تستطيع حماية نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية، إلى جانب التدهور الاقتصادي الذي يؤدي إلى انعدام الرعاية الصحية ونقص في التعليم وتراجع البنية التحتية، مع تصاعد الجريمة والعنف بالشكل الذي يجعله خارجاً عن سيطرة الحكومة المركزية. هذه الظروف تدفع إلى بروز مجموعات داخلية معارضة عادة ما تلجأ إلى خيار النهج العسكري في التعبير عن مطالبتها، الأمر الذي يفضي إلى ظهور النزاعات الداخلية غير القابلة للسيطرة وطنياً مما يضيف أعباء جديدة تسرع من عملية التدهور، مثل أرمات اللاجئين التي تفرز تغييرات سكانية هائلة، إلى جانب ارتفاع عدد القتلى المدنيين بسبب المرض والمجاعة والمعارك.

والنسبة التي أشار إليها كارمنت carment هي بمثابة الإشارة إلى التمييز بين الدولة السائرة في طريق الفشل بحيث يأخذ عامل الزمن دوره، وتلك المنهارة بسبب تعطل في الأداء الهيكلي لمؤسساتها؛ ذلك أن الدولة المنهارة collapsed state هي الدولة التي زالت أو انهارت كلية أجهزتها الداخلية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية (حروب أهلية) مثلما حدث في يوغوسلافيا سابقاً³ ، وهي لا تنهار بسبب معارك فاصلة، لكن بسبب تحمل إجهاد فائق لقدرتها حسب تعبير وليام زارتمان william zartman، كما يمكن فهم النسبة من خلال التنبه لعجز دولة ما قياساً بدول أخرى قوية.

وفي السياق نفسه حاول روبرت روتبرج Robert Rotberg تحديد العالمة الإنذارية لدولة ما تتجه نحو الفشل، بقوله إن الدولة تبدأ في الفشل عند عجزها عن السيطرة على حدودها الدولية، أي ترابها الوطني، وعندما يتدهور إجمالي الدخل المحلي حسب مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي توضح تدني مستوى المعيشة وتلبية الحاجات الأساسية، وكذلك عندما ينتشر الفساد وتبدأ القيادة في فقدان شرعيتها وشعبيتها.

كما أشار ويليام أولسون William Olson بأن الدولة العاجزة هي تلك "الدولة التي تواجه مشاكل حقيقة تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر"⁴ ؛ وهو تعريف عام غير قابل للاختبار إمبريقياً، لأنه لم يشير إلى طبيعة المشكلات الحقيقة التي تواجه هذه الدولة ومصدرها، كما أن تعرض دولة ما لتحديات لا يعني بالضرورة فشلها إنما الأمور تقاد بالنتائج. وقد ذهب رونالد زيمerman Roland Zimmerman إلى أن الدولة العاجزة هي تلك التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة فرض احترام القانون⁵.

إذا كان التنبؤ بالدلائل المعتبرة عن بداية العجز من الناحية الوظيفية لدولة ما يمكن إدراكها من خلال مؤشرات قبلة للملاحظة، فإن الاستجابة الدولية هي التي تثير الكثير من

³ Kathia Légaré ; Opcit.

⁴ Daniel Lévine et autre ; opcit

⁵ Robert Schutte. La sécurité humaine et l'Etat Fragile. (traduction : Antonia C.Durnsteiner).Human security-journal-issu. Feb 2007 pp 92-94. 92-94. , Obtenu en parcourant http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf

الإشكالات من حيث الدور المنوط بالقوى المتدخلة والدافع المحركة للسلوك، والاتجاه المراد تكريسه؛ بمعنى أن التدخل الدولي في حال وجود إشارات توحى بأن دولة ما تعاني من أعراض العجز، فإن الإشكالية ترتبط بالمستوى المستهدف من عملية التدخل والدور المنوط بالمتدخل؛ بمعنى أن هذا التدخل يتوجه نحو تقديم العون للنظام المركزي لتلك الدولة، أم يعتمد دور المخبر حتى يسرع من عملية الفشل تمهيداً للتغيير النظام في تلك الدولة.

لقد تم التدخل في العديد من الدول الموصوفة بالإفلاس (العجز اقتصادياً) من خلال تقديم وصفات لتجاوز العجز من قبل مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، غير أن ذلك لم يصنف تحت مفهوم التدخل الدولي الذي يخرق السيادة، كونه تم في أغلب الحالات بالاستدعاء الداخلي والقبول الخارجي في إطار المنظور العقلاني المبني على المكافحة المتبادلة بين النخب الحاكمة في الدول الضييفة والمؤسسات المالكة بالنسبة للجهات المتدخلة. أما الأنظمة التي لا تحضى بالقبول لدى القوى الدولية والتي تصفها بـ“الدول المارقة”， فهي إما أن تترك شأنها حتى يستفحـل الضعف في أجهزتها وتصاب بالعجز الذاتي لترهن سيادتها وتكون مدعـاة للتدخل الدولي نتيجة لتصنيفها كمصدر للتهديدات التي من شأنها أن تمـس بالسلم والأمن الدوليين، أو يتم تعـذـية أزماتها الداخلية بالطريقة الدافعة إلى إضعاف قدراتها الذاتية، مما يجعلـها تحت وطـأة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ وفي كل الأحوال تبقى تـكـالـيف التـدـخل حينـما تـظـهـرـ الـبـوـادرـ الأولىـ للـعـجزـ أـقـلـ بـكـثـيرـ منـ التـرـددـ أوـ التـأـخـرـ لـدىـ الـقـيـامـ بـعـمـلـيـةـ التـدـخلـ.

هـنـاكـ العـدـيدـ مـنـ الـمـاشـاـكـلـ الـنـظـرـيـةـ الـتـيـ تـفـرـزـهـاـ مـحاـوـلـاتـ فـهـمـ فـشـلـ الـدـوـلـةـ وـإـدـرـاـكـ الـلحـظـةـ الـتـيـ يـكـوـنـ فـيـهـاـ الـعـجـزـ الـدـوـلـيـ وـالـنـزـاعـ الدـاخـلـيـ كـافـيـنـ كـمـيـاـ لـلـتـسـبـبـ فـيـ تـحـولـ كـيـفـيـةـ نـوـعـيـ فـيـ طـبـيـعـةـ الـدـوـلـةـ نـحـوـ فـشـلـ أـوـ الـانـهـيـارـ⁶ـ .ـ وـقـدـ يـكـوـنـ مـنـ الـمـفـيـدـ مـنـهـجـيـاـ الـعـوـدـةـ مـرـةـ أـخـرـىـ إـلـىـ التـمـيـيزـ مـفـهـومـيـاـ وـلـيـسـ اـصـطـلـاحـيـاـ،ـ بـيـنـ مـصـطـلـحـيـ الـدـوـلـةـ الـعـاجـزـ وـالـدـوـلـةـ الـمـنـهـارـةـ.ـ وـتـعـتـرـ الدـوـلـةـ الـمـنـهـارـةـ بـمـثـابـةـ النـسـخـةـ الـمـتـطـرـفـةـ لـلـدـوـلـةـ الـعـاجـزـ،ـ حـيـثـ تـكـوـنـ السـلـطـةـ (ـالـقـوـةـ الـشـرـعـيـةـ)،ـ وـالـقـانـونـ وـالـنـظـامـ السـيـاسـيـ قـدـ تـعـرـضـتـ لـلـانـهـيـارـ التـامـ وـأـصـبـحـتـ فـيـ حـاجـةـ إـلـىـ إـعادـةـ الـبـنـاءـ بـشـكـلـ ماـ،ـ سـوـاءـ كـانـ جـديـداـ⁷ـ أـوـ قـديـماـ.

غـيرـ أـنـ يـجـدـرـ أـنـ يـدـفـعـ هـذـاـ التـمـيـزـ نـحـوـ الـاعـتـقـادـ بـوـجـودـ تـفاـوتـ فـيـ مـدـىـ ضـرـورةـ،ـ وـجـديـةـ وـاسـتعـجـالـيـهـ التـدـخلـ بـيـنـ حـالـتـيـ الـفـشـلـ وـالـانـهـيـارـ فـيـ الـدـوـلـةـ،ـ طـالـمـاـ أـنـ الـفـشـلـ إـذـاـ لـمـ يـتمـ التـعـاملـ مـعـ بـشـكـلـ فـعـالـ يـؤـديـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـأـمـرـ إـلـىـ الـانـهـيـارـ،ـ وـطـالـمـاـ أـنـ التـدـخلـ يـكـوـنـ بـهـدـفـ الـحـدـ مـنـ تـهـيـيدـ الـأـمـنـ وـالـسـلـمـ الـدـوـلـيـينـ سـوـاءـ بـالـتـعـاملـ مـعـ النـزـاعـ الدـاخـلـيـ مـنـ خـلـالـ إـرـسـاءـ السـلـامـ،ـ أـوـ بـالـتـعـاملـ مـعـ الـعـجـزـ الـدـوـلـيـ مـنـ خـلـالـ بـنـاءـ الـدـوـلـةـ.

هـنـاكـ تـحدـ آخرـ يـواجهـ الـمـجـتمـعـ الـدـوـلـيـ أـثـنـاءـ تـدـخـلـهـ فـيـ الـدـوـلـ بـيـنـتـ الـعـجـزـ،ـ يـتـمـثـلـ فـيـ مـدـىـ قـدـرـتـهـ عـلـىـ الـحـسـمـ فـيـ تـقـدـيرـ الـوـضـعـ الـمـيـدـانـيـ بـيـنـ مـرـحلـتـيـنـ.ـ الـخـيـطـ الـفـاـصـلـ بـيـنـهـمـاـ دـقـيقـ جـداـ.ـ مـرـحلـةـ الـانـهـيـارـ

⁶ Aidan Hehir and Neil Robinson (eds), *State-building: Theory and practice*, New York: Routledge, 2007), p. 6

⁷ Zartman, I.W., ‘Introduction: posing the problem of state collapse’, in Zartman, I.W. (ed.), *Collapsed States. The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*, Boulder, CO: Lynne Reiner, 1995, p. 1

بحيث لا تجدي معها عملية الترميم، وفي هذه الحالة يتم التدخل باستراتيجية التأسيس من جديد ومرحلة ما قبل الانهيار (مرحلة الإنعاش)، بحيث أن هناك أملا في إعادة بعث الحياة في الجوانب الوظيفية لمؤسسات الدولة المعنية، وبالتالي يمكن أن يتم التدخل بالتوجه إلى تفعيل الأداء الوظيفي للمؤسسات القائمة.

ولقد أكد مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية بأن الدولة العاجزة تعبّر عن حالة ضعف في أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية منها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها⁸ ، ويتجلى ذلك في كون أن بعض الأنظمة تنقصها السلطة الكافية لاتخاذ قرارات جماعية أو القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية. بينما يشير معهد Stratigic Assement إلى أن الدولة العاجزة هي الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية العشائرية، والقبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئين.⁹ أما المرحلة الحرجية فهي مرحلة التحول التدريجي من عنف داخلي منقطع إلى حرب أهلية كاملة .

هذا التعريف الذي يوحى بأن العجز قد لا ينحصر فقط في تسبّب الدولة العاجزة في أخطار في محيطها الداخلي أو للدول المجاورة، بل قد يؤدي عجزها إلى تنامي تهديدها للأمن والسلم الدوليين وهذا الأخير هو سبب الاهتمام بمصير الدولة العاجزة أكثر من الجانب الإنساني.

لقد ذهب شوارتز Schwarz إلى إمكانية المجادلة بأن عجز الدولة وظيفيا ينبغي تمييزه، كشكل من أشكال تشوّه الدولة حيث تفشل في أداء وظائفها الأكثر أساسية، عن انهيار الدولة حيث ينهار النظام بأكمله وتندلع "حروب الجميع ضد الجميع" مثلما هو الحال في حالة روندا 1994، إذ لم تتفاقم أعمال الإبادة الجماعية نتيجة لتفسخ الدولة الرواندية أو اختفائها نهائيا، بل على العكس، فقد تفاقمت على أيدي "وكلاء" ذوي انضباط عال لصالح الدولة كلفوا بمهمة قتل الكثرين من أبناء شعبيهم بطريقة لا تبعث على الجزع بتورط أجهزة الدولة. وقياساً على ذلك، يمكن القول بأن الدولة السوفياتية لم تتعرض للانهيار في سنة 1991، رغم كونها قد تحولت بشكل واضح إلى دولة فاشلية، من حيث عجزها عن الاستمرار في أداء وظائفها الدولية السابقة؛ لكن، ورغم أن سبب وجودها أصبح بحاجة إلى إعادة البناء، إلا أن العناصر الأساسية المشكلة للدولة فيها (البنية، القانون والنظام) قد حافظت عليها الدول ما بعد السوفياتية بحد أدنى من التمزق في ما بعد.¹⁰

النموذج الأكثر حداثة والأعمق تعبيراً على ضرورة التمييز السابق يتجلّى من خلال حالة العراق؛ فبطوال المراحل المتتالية من حكم صدام حسين، تغدو عملية تشكيل الدولة العراقية بالطالب الاجتماعية الآتية من المجتمع، كما هدفت إلى استكمال عملية تحول هذا المجتمع تماشياً مع أهداف

⁸ Oumar ba ;Dorly castaned et Maria Guabrielsen, les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité internationale.. Obtenu en parcourant :www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats fragiles .

⁹ Maurice Ronai ; Opcit.

¹⁰ Rolf Schwarz: Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005, p 430

الدولة. ومع تراجع عائدات النفط في نهاية الثمانينيات وتفاقم آثار العقوبات خلال تسعينيات القرن الماضي، أصبحت قدرة الدولة على الإيفاء بوظائفها الأساسية (الرفاهية، الأمن، التمثيل) محدودة، ومع ذلك فقد تمكنت من النجاح في المحافظة على مستوى أدنى من الدولية والنظام Order؛ ولم تعرف الدولة حالة الانهيار إلا بعد حل مؤسسات الدولة العراقية بعد استكمال عمليات الغزو من قبل سلطة التحالف الدولي ممثلاً في القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في ماي 2003؛ عندها فقط أصبحت العراق دولة منهارة، حيث آلت حالتها إلى ما يشبه "حرب الجميع ضد الجميع".

المطلب الثاني: عجز الدولة من المنظور الكمي واشكالية الاستجابة لنظام الإنذار المبكر

إن التدخل الوقائي غالباً ما يفضي إلى تخفيض في التكاليف، مادياً وبشرياً، ويقوى من حظوظ النجاح في احتواء الوضع المنذر بالانفجار قبل حدوثه. غير أن فعالية التحرك الاستباقي لا يستند إلى المعلومة المستقة من الميدان فحسب؛ بل يتطلب تصميم آلية متكاملة للرصد يضمن تمحيص نوع المعلومات القابلة لقراءتها كمؤشرات يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ إجراء سريع؛ وهذا ما اصطلاح عليه بنظام الإنذار المبكر؛ وإذا كانت هذه الآلية تستمد أهميتها من تصميم قائم على وسائل تقنية وميدانية بهدف استكشاف المناطق المتواترة والقابلة للتتصعيد العنفي؛ فإن توظيفها في التنبؤ لدرجة العجز الدولي في حاجة إلى الاستناد على مؤشرات كمية للعجز قبلة للقياس بالقدر الذي يضمن إرسال إشارات واضحة تمكن الطرف المتدخل من تقدير الموقف المطلوب إتخاذة من قبل صانعي القرار بخصوص توقيت وشكل التدخل.

تحاول الأديبيات الرائجة أن تقارب لمفهوم "الدولة العاجزة" من خلال المنظور الكيفي، وبالرغم من تمكنه (المنظور الكيفي) من الوصول إلى مستوى متقدم من التنوع والهيمنة على حقل الدراسات ذات العلاقة، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا ظهور توجه جديد لدى بعض الدارسين الناشطين في بعض المجتمعات الأكademية، يحاول التخفيف من هيمنة المنظور الكيفي البحث مقابل التوظيف المتزايد للدراسات الكمية لفحص مدى إمبريقية النتائج البحثية المتوفرة، إذ اعتمدت جملة من المؤشرات الدالة على عجز الدولة وأخضعتها إلى قياسات محددة لتصل إلى نتائج بالأرقام تفيد، حسبهم، في التمييز بين الدول العاجزة، الدول المهددة بالفشل، والدول التي تقع في منأى من ذلك حسب الترتيب العالمي للدول. ورغم الرواج الذي حضي به هذا التوجه الجديد، إلا أنه لم يسلم من المسائلة، خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية التسلیم بدقة الدراسات الكمية في تصنيف الدول العاجزة.

لقد أشارت دراسات مجلة السياسية الدولية وصندوق دعم السلام إلى عدد من المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحديد وضع الدولة العاجزة في الترتيب بين الدول وقياس درجة الاستقرار. ويجادل الساهمون على إعداد هذه الدراسات بأن قصور المنظور الكيفي "التقليدي" عن التوصل إلى تعريف عملي للدول العاجزة هو ما يدفع بالإسهامات الكمية نحو السطح؛ لذلك فإن الضرورة العملية (الميدانية) من شأنها أن تبرر التساؤل حول كيفية الفرز بين الحالات التي يمكن تصنيفها ضمن الدول العاجزة عن غيرها من الدول الآيلة إلى الانهيار.

وقد اعتمدت الدراسة في تصنيفها للدول العاجزة على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، عددها 12 مؤشرا¹¹ كما قامت بتصميم سلم للتنقيط تراوح ما بين 0 و 10 نقاط لكل مؤشر؛ وبعد أن يتم إخضاع المعطيات (البيانات) المتعلقة بالدول لهذا السلم، يتم القيام بعملية جمع القياسات في شكل جداول إحصائية للتوصل إلى استنتاجات من شأنها المساهمة في إعداد ترتيب عالمي للدول¹² ، كمحاولة لتقديم إطار أشمل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول.

إن التصنيف المعتمد في الترتيب العالمي للدول العاجزة بحسب المؤشرات المقدمة من قبل صندوق دعم السلام Fund for Peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy ، وبالرغم من اعتماده على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات Thomson Dialog الذي يضم أعدادا هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحليّة ووثائق عمومية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى دراسات مستقلة، واستعماله كأداة للتحليل برنامج Conflict Softwar Assement System Tools¹³ وهي أداة لتقدير الصراعات Cast غير أنه يمكن أن نسجل جملة من الانتقادات التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم التسلیم بالترتيب السنوي لتلك الدول المصنفة كدول عاجزة حسب الفئات المحددة، مما يضعف من دقة التقييم للنزاعات أو تعليلها انطلاقاً من المعطيات المستند عليها، ومن أهم الانتقادات ما يلي:

- التنقيط الموحد لكل المؤشرات من النقطة 0 إلى النقطة 10، ما يدل على التساوي في التأثير بالنسبة لكل المؤشرات، ولو نظرنا إلى الدول الثلاثة الأولى المتربعة على قائمة الدول العاجزة وهي: الصومال والسودان والعراق لوجدنا أنها لم تكن عاجزة كما هي الآن قبل تفاقم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية؛ مما يؤكد على أن التدخلات الخارجية هي السبب الرئيس في تحويل تلك الدول إلى دول عاجزة، لأنها نالت من أسس دساتيرها وتشريعاتها وقوانينها وأبطلت فاعليتها.
- عدم الحسم في التمييز بين المؤشرات عندما تكون سبباً في العجز وبين المؤشرات عندما تكون نتيجة له، أي الانطلاق من كون أن كل المؤشرات عبارة عن أسباب، في حين يمكن تصنیف البعض منها كنتيجة للعجز وليس سبباً لذلك.
- تصنیف العامل الخارجي كأحد المؤشرات الدالة على العجز عن طريق التدخل، ولم ينظر إليه كأحد أهم العوامل التي ارتكزت عليه الدول المستعمرة لتكون ناجحة باستغلال الدول الواقعة تحت وطأتها.

¹¹ للإطلاع على هذه المؤشرات بشكل مفصل، يمكن العودة إلى الملحق رقم 01 ص. 125.

¹² للإطلاع على الترتيب الدول حسب جدول العجز، وبشكل مفصل، يمكن العودة إلى الملحق رقم 01 ص. 129.

¹³ Stephen Knowles Bryce, A Statistical Analysis of the Failed States Index: The Importance of Global Governance, Development, and Measuring State Failure,

http://www.nvc.vt.edu/uap/docs/Student%20Projects/Bryce_Final.pdf

• عدم قابلية بعض المؤشرات لقياس الكمي، وبالتالي يصعب الاتفاق على تقييم النقطة اللازمة لكل مؤشر مما يؤدي إلى التباين في تحديد الترتيب للدول العاجزة.

• التركيز على العوامل الداخلية كمؤشرات للتصنيف يوحي بعزل العلاقات الخارجية للدولة فعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها لا يقتصر على البعد الداخلي و فقط بل يتعدى إلى المجال الخارجي، عادة ما تشكل السياسة الخارجية للدولة ما مصدر تهديد مواطنيها، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتبني مبدأ الحرب الاستباقية ومكافحة الإرهاب، الأمر الذي يثير جدلاً حول تصنيفها كدولة عاجزة حسب ما ذهب إليه نعوم تشومسكي¹⁴ إضافة إلى كونها تعتبر "تهديدًا للأمن والسلم الدوليين"، وهي أحد المؤشرات على عجز الدولة، كونها (الولايات المتحدة الأمريكية) تدفع دولاً أخرى إلى السعي نحو سباق التسلح قد لا ينتهي إلا بحرب دمار شامل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن بعض تعاريف الدولة العاجزة تركز على البعد الوظيفي للحكومة من حيث السيطرة، في حين أن أخرى تركز على الظروف السوسية اقتصادية، وبذلك فهي لا تزودنا بمفهوم نهائي قابل لقياس مدى عجز الدولة، غير أنها تفيينا، فقط، في تغذية نظام الإنذار المبكر بالمعلومات الكفيلة برسم الصورة الأولية لمظاهر العجز في تلك الدولة.

يندرج نظام الإنذار المبكر في إطار العمل الوقائي لتفادي ارتفاع تكلفة التدخل. وقد جاء استحداثه كآلية لرصد الإرهاصات الأولى المنذرة بانفجار وشيك لنزاع معين نتيجة للمجازر المرهعة للضمير الإنساني في رواندا والبوسنة، مما طرح التساؤل عن نوعية الآلية الكفيلة بتنبيه المجتمع الدولي لمنع تكرار هكذا مأساة ضد الإنسانية.

باعتبار أن النزاعات الداخلية العنيفة غالباً ما تكون نتيجة لعجز الدولة، فإنه من المفيد جداً العمل بنظام الإنذار المبكر من أجل الكشف عن المؤشرات الدالة عن مقدمات الضعف لدولة ما؛ وإذا سلمنا بالسهولة النسبية في التعرف على مناطق التوتر والأوضاع المضطربة والأسباب الجذرية للنزاعات فيها فإن معرفة عوامل عدم الاستقرار وتضافرها معاً لكي تصير الدولة عاجزة تصبح ضرورية لاتخاذ الموقف المناسب أثناء التدخل الدولي.

غير أنه من التحديات التي تواجه مؤيدي فكرة الإنذار المبكر؛ تلك المرتبطة بالإجابة عن السؤال: من يقوم بإرسال "إشارات الإنذار" ومن يقوم باستقبالها وتتوفر لديه القدرة على الاستجابة؟ هذا التساؤل يجد مبرراً له في التحديات التي تواجهها آلية الإنذار المبكر، أولاً: من حيث الفواعل التي من شأنها أن تتولى عملية رصد الأحداث والتطورات الميدانية في المناطق التي يحتمل أن تتطور إلى بؤر توتر، تقييم المؤشرات الدالة والتي تنبئ عن الاقتراب من مرحلة تصعيد محتمل، ثم إرسال إشارات الإنذار نحو الفاعلين الذين توكل لهم مهمة الاستجابة؛ طبيعة هذه الفواعل تطرح إشكاليات عده تتعلق بمدى حيادها وطبيعة أهدافها والقدرات الميدانية التي تتوفر عليها (مصادر التمويل)، هذا ما يجعلها تصطدم

¹⁴ لمزيد من التفاصيل حول نظرية تعزم تشومسكي في تصنفيه للولايات المتحدة الأمريكية كدولة فاشلة يمكن تصفح الكتاب.

Noam Chomsky, « Failed States: The Abuse Of Power and The Assault On Democracy », (New Yourk :Metropolitan Books,2002).

في الكثير من الحالات بموافقتها من طرف الدول محل التدخل؛ ثانياً: من حيث طبيعة الفاعلين المستقبليين لإشارات الإنذار المبكر والذين يمكنهم التحرك لمنع التدهور المتوقع ومدى كفاءتها في الاستجابة لتلك الإشارات. وهناك حلقات ضعيفة في إستراتيجية الإنذار المبكر لا بد من تقويتها في

هذا الصدد يجب الإشارة إلى أربع مشكلات جديرة بالاهتمام والملاحظة:¹⁵

- أن الصعوبة لا تنحصر في تعريف الاضطرابات الكامنة وإنما في فهم الأوضاع بدرجة تكفي لرسم خطة تحرك وفقاً لاتجاهات والتنبؤ بها، أو بأيها أقرب إلى الانفجار؛
- مشكلة الإنذار السابق لأوانه وغير المبرر، فالتخوف من اتخاذ إجراءات قد يكون سابقاً لأوانه، والخوف الناتج عن التحرك قد يكون أكبر من الخوف الناتج عن عدم التحرك، والذي قد يسمح بانفجار الوضع؛
- من تتوفر فيهم الفرصة أو الإمكانيات لاتخاذ إجراء سريع تجاه الأزمة قد يتعرضون لضغط بعدم اتخاذ الإجراء؛
- إن التردد في اتخاذ الإجراء أو الاستجابة للإنذار وارد بسبب ما يمكن أن يصل إليه صانع القرار من خوف من الانزلاق في أزمة شديدة الانحدار يصعب الخروج منه.

رغم التحديات والمشكلات التي من شأنها أن تعيق فاعلية الإنذار المبكر، وأن تجعل المجتمع الدولي يتتردد في الاستجابة شبه التلقائية للإشارات المرسلة من خلال هذا النظام، غير أن ذلك لا يعيشه من مسؤولية التعامل مع التوقعات التي تشير إلى أن منح العجز في الدولة مصدر الإنذار يؤشر للتدهور المحتمل للوضع. ويعتبر اعتماد هذا النظام فرصة لاحتواء مستوى العجز بالنسبة لتلك الدولة في مراحله الأولى والتوجه في رسم إستراتيجية للتدخل الدولي في استهداف ترشيد السياسات الداخلية من جهة، واللجوء إلى تقديم الحوافز الداعمة للدولة قصد تخطي الصعوبات التي تت�بط فيها من جهة أخرى.

وفي إطار المسعي البحثي لتجاوز النظرة التي تحصر العجز في الأسباب الداخلية أثناء القيام بعملية التشخيص، ونظرًا لمحورية بعض العوائق الحائلة دون تخطي العجز لدى بعض الدول، فإن الدراسة تتطلب الاستدعاء التاريخي لعملية بناء الدولة الحديثة في الدول المصنفة ضمن قائمة العجز، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: الدولة العاجزة بين المؤثرات الخارجية والتحديات الداخلية

لا يمكن حصر العوامل المفضية إلى ظاهرة عجز الدولة في تلك المصنفة داخلياً باعتبارها الأكثر حسماً في تحديد مدى قدرة الدولة عن أداء وظائفها الأساسية، بل أن للمؤثرات الخارجية -في أغلب الحالات الدور الحاسم في تسريع عملية العجز في حال وجوده أو تهيئة الظروف المستنيرة للظاهرة من جديد. ومن أبرز تلك العوامل الخارجية يتمثل في دور الاستعمار في النشأة المشوهة للدول التي كانت تحت وطأته، إلى جانب التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة من حيث التشابك المعقد بين المصالح

¹⁵ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، (الجزائر: دار هومة، ج. 1، 2003)، ص. 327.

وحركيّة السلع ورؤوس الأموال من جهة، والتحولات السريعة التي لا تقوى على مسايرتها تلك الدول التي تعاني من ضعف في وطأة تنميّتها مما يرهن قرارها السيادي ويعرضها لاهتزازات داخلية وفقدان السيطرة من جهة أخرى.

فاقتصران صفة العجز أو الفشل بالدول التي خضعت للاستعمار يكاد أن يأخذ سمة التلازم، مع تنامي ظاهرة النزاعات الداخلية (في هذه الدول) المعدية في انتشارها والعنيفة (نزاعات مسلحة) من حيث أثرها¹⁶ مما يعطي تبريراً قوياً لمحاولة استكشاف أسباب العجز من خلال البحث في مدى تأثير الإرث الاستعماري على الحالة الراهنة لهذه الدول والموصوفة بالضعف والعجز والفشل، وفي بعض الحالات تصل إلى حد الانهيار.

فلقد جرت عملية التقسيم الاستعماري للدول التي وقعت تحت وطأة الاحتلال بصورة رسمية فيما بين القوى الأوروبيّة خلال مؤتمر برلين، الذي عقد ما بين 15 نوفمبر 1884 / 26 نوفمبر 1885، بفرض تسوية النزاعات بشأن تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية¹⁷ وبالتالي فإن نشأة معظم الدول الحديثة جاءت أساساً في إطار التقسيم الاستعماري للحدود السياسية الأمر الذي يعكس عملياً العلاقات بين هذه القوى المهيمنة، وهي صيغة كانت تهدف فقط لرسم مجالات النفوذ المختلفة للدول الاستعمارية معتمدة على الخطوط الفلكية والخصائص الطبيعية، وهو ما أدى إلى تجاهل الاعتبارات الإنسانية في رسم حدود هذه الدول.

ما أدى إلى بروز حدود سياسية لكيانات تشكّل خليطاً من الجماعات الإثنية أفرزت اضطرابات واسعة النطاق، وبات العديد من هذه الشعوب مقسماً فيما بين عدد كبير من الدول. وأصبحت الكيانات السياسية الإفريقية الجديدة تتّالف من مزيج غير متجانس الثقافات والتقاليد واللغات، وتسبّبت هذه التعددية الإثنية في كثيّر من الدول في فترات ما بعد الاستقلال في نشوء العديد من النزاعات الداخلية والخارجية، سواء تحت تأثير النزاعات الحدودية المزمنة التي نشبت بين عدد من الدول (خاصة في القارة الإفريقية)، أو تحت تأثير التداخل الديموغرافي الشديد الذي اتسمت به هذه المجتمعات¹⁸.

وقد أدى اختلاف أساليب الحكم الاستعماري إلى آثار سياسية مختلفة على الدول التي وقعت تحت وطأة الاستعمار، خاصة الدول الإفريقية منها، حسب طبيعة الحكم الاستعماري بحيث يمكن التفريق بين الخبرات المتعددة لهذه الدول، وبالذات فيما بين الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي والبريطاني والبرتغالي، وذلك على النحو التالي¹⁹:

¹⁶ تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من اتصف العديد من الدول ما بعد الاستعمار بخصائص الفشل الدولي إلا أنها لم تتطور لتصل إلى درجات متقدمة من هذا الفشل، وذلك نتيجة لتمتعها بطبيعة شبه دولية quasi-state nature. ويرجع عدم اكتشاف vulnerability أشهار الدول هذه أمام التدخل الدولي إلى آليات الضبط والدفع القسري نحو الاستقرار التي فرضها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على معاكسريهما تجنباً للانزلاق نحو مواجهة عسكرية شاملة.

¹⁷ أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص، 108.

¹⁸ أحمد إبراهيم محمود، نفس المرجع، ص، 110.

¹⁹ المرجع نفسه، ص، 128.

1. إن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني كانت أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية لأن نظام الحكم البريطاني كان يقوم على مبدأ "فرق تسد" بدرجة أكبر من أي نظام آخر للحكم الاستعماري، إلى جانب اعتماده أسلوب المناطق "المغلقة" في إدارة مستعمراته، واتجه في هذا الإطار نحو إذكاء النزاعات الإقليمية والإثنية، وهو ما أدى إلى خلق مشكلات حادة أثناء عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبرز ذلك واضحاً في حالات نيجيريا والسودان وأوغندا.

2. إن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البرتغالي كانت أيضاً أكثر قابلية لاندلاع الحروب الأهلية، لأن الاستعمار البرتغالي كان قائماً في الأساس على القهر والقمع في الدول الخاضعة تحت سيطرته، وهو ما أدى إلى تكوين حركات مقاومة مسلحة بمحاربة الاستعمار البرتغالي وكان من الطبيعي أن تنقسم هذه الحركات المسلحة في فترة ما بعد الاستقلال، مما وضع بذور الحروب والنزاعات الداخلية في هذه الدول.

3. أما الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي فقد كانت أقل قابلية لاندلاع النزاعات الداخلية فيها، لأن الاستعمار الفرنسي كان يقوم على إذابة الهويات الوطنية مع خلق رابطة انتماء لفرنسا في مستعمراته، بالإضافة إلى الاعتماد على المركبية كنظام للحكم فيها، وهو ما أدى إلى إضعاف سلطة ونفوذ الزعامات الأهلية المحلية؛ وبالتالي، فإن هذه الخلفية أدت إلى التقليل من احتمالات اندلاع الحروب الأهلية في المستعمرات الفرنسية السابقة، لأن ضعف تأثير الزعماء المحليين قلل من قابلية التعبئة على أساس إثنية في هذه المجتمعات.

إن التسليم بالرأي الداعم للاتجاه الذي يرى في الدولة القومية حديثة الاستقلال، بأنها مجرد "تكوينات صناعية" صممت لتلبية مصالح وطموحات مؤسسيها، يقتضي فحص المكونات الأساسية لهذه الكيانات وطريقة تفاعلها، وأهم التحديات التي تواجه عملية إعادة تصميمها بالشكل الذي يحقق الأهداف القومية وفي مقدمتها عملية "الاندماج الوطني" التي تستدعي التأسيس للعلاقة بين الدولة والمجتمع وفق مقاربة تبحث في العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات، حيث تركز على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني الذي قد لا يشهد تطبيقاً في الواقع²⁰.

غير أن التركيبة الاجتماعية والبنية التنظيمية الموروثة في هذه الدول أدت إلى بروز العديد من الأزمات الداخلية المستعصية؛ ففي الدول الإفريقية مثلاً تعاني عملية الاندماج الوطني جملة من العوائق، أهمها²¹:

1. حالة التعدد السلالي والعرقي، وهو ما تتسم به القارة الإفريقية في تكوينها الديموغرافي من الشعوب والأجناس.

²⁰ نصر محمد عارف، استمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي، النظرية المنهج)، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص. 320.

²¹ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق ذكره، ص. 110.

2. التعددية اللغوية التي تصل إلى درجة أن الدولة الواحدة قد تضم جماعات لغوية تزيد عن 20 لغة.

3. التعددية الدينية التي تتطوّي على وجود عدد كبير من الديانات الوضعية المحلية والساموية.

4. عدم الاندماج الإقليمي الناتج عن عدم كفاءة النظام السياسي للدول الإفريقية وغياب القدرة لديه في بسط نفوذه على مستوى كثير من أقاليم التابعة لكل دولة سياسياً، مع تنامي ظاهرة التمرد والمعارضة المسلحة للنظام المركزي للدولة.

5. عدم التكامل بين أجهزة الحكم والشعوب، بسبب الطابع الأوتوقراطي الأبوي المتسلط للأنظمة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة النزاعات بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة.

إضافة إلى ما سبق، هناك تحديات أخرى اصطدمت بها عملية التنمية كمنطلق لبناء دولة ما بعد التحرر بعدما فشلت عملية التحديث التي تبناها المستعمر كرسالة للرجل الأبيض أشهرها كمبرر للتدخل المباشر؛ تمثل تلك التحديات في الفجوة المزمنة بين النخب التقليدية والنخب الحديثة ما أدى إلى تعزيز الصراعات الداخلية، فقد لجأت النخب الحاكمة إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العاملتين السياسية والاقتصادية؛ كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، لاسيما سياسات القمع والإكراه المادي، تحت مظلة تسلطية دولة الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب من تمت تعبيتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الجماهيرية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل إدماجها في مؤسسات وهيأكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.

كما عانت الدولة الأفريقية من أزمات خانقة؛ بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء، بحيث أضحى وجود الدولة الأفريقية بعد ذاته محل شك ونزاع، وتنامت مطالبات شعبية تدفع نحو ضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في أفريقيا توسيع دائرة المشاركة بتمكن الشعب من ممارسة السلطة عبر ممثليه، مع تفعيل آليات مساءلة المؤسسات التنفيذية في الدولة.

ومن المؤشرات التي أسهمت في تأكيل شرعية تلك الدولة شيوخ ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية؛ وذلك على النحو التالي²² :

✓ الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.

²² حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا (الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل).

- ✓ عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفية لا تلائم الواقع الأفريقي وبدلاً من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسد التنظيم السياسي الواحد.
 - ✓ ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً، بحيث أصبحت أداة طيعة يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.
 - ✓ اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي، بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.
 - ✓ الرابط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع؛ وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بييار سياسة ملء البطون، بحيث أصبحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متميزة في سياق الانقسامات المجتمعية.
 - ✓ غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلابات، الاغتيالات والحروب الأهلية في عملية نقل السلطة.
 - ✓ تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم.
- إن حجم الضغوط على النخب الحاكمة في الدول النامية يزداد أكثر فأكثر حينما تكون إزاء مواجهة الارتفاع المذهل لوتيرة التدفقات عبر الوطنية وما تفرزه تقنيات الاتصال المتطرفة في ظل العولمة. ويواجه صانعو القرار في الدول النامية أجندات طويلة ومكلفة ومتبادلة الاعتماد، تتضمن بشكل أساسي وملح: توليد النمو، واقتلاع الفقر، وبناء مؤسسات فعالة وقدرة حكومية، وسد الفجوة التكنولوجية²³. هذا الوضع يفرض على النخب الحاكمة أحد الاحتمالين، إما العمل بالأجندة المفروضة ضمن السياق المتسارع، أو تغليب الأجندة الداخلية بما يتاح لها مجالاً للمناورة؛ وفي كلتا الحالتين وفي ظل العباء المضاف من قبل المؤسسات الضعيفة إلى جانب الضغوط المتزايدة للقيام بأعمال على الجبهات المختلفة، من شأنه أن يجعلهم أكثر انهماكاً في ما يسميه البرت هيرشمان
- Albert Hirschman بـ"المشكلات الضاغطة" أكثر من التصدي لـ"المشكلات المختارة".
- ²⁴ كما أن العدد المتزايد من حالات العجز الدولي²⁵ ، مع نهاية الحرب الباردة، أدى إلى اعتبار أن قضية بناء الدولة من أهم القضايا المثيرة للجدل في السياسة الدولية؛ وتلك قضية تضاف إلى

²³ جوزيف ناي، جون د.دوناهيو،(ترجمة: محمد شريف الطرح)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة،المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكات،2002)،ص،270.

²⁴ جوزيف ناي، جون د.دوناهيو، نفس المرجع،ص، 274.

²⁵ الصومال،ليبيريا،هاییتی،یوغوسلافیا،إثیوپیا/ایریتیریا،رواندا،الزانی،آفغانستان،مولدوڤیا،سیرالالیون،جورجیا،السودان،بوراندی،طاجکستان... .

التحديات الأخرى، إذ أصبح الحديث عن بناء الدولة بمثابة تطور في الوعي الدولي بالآثار المفجعة لعجز الدولة المفضي إلى حروب أهلية قابلة للانتشار إقليميا.

من الناحية التقليدية، كانت الاستجابة لعجز الدولة لا تتعدي بعض المحاولات المحدودة من قبل الطرف الثالث للبقاء على خيط رقيق بين الأطراف المتنازعة والسماح لحجم محدود وغير منظم من أعمال الإغاثة الإنسانية للحد من تفاقم الآثار الإنسانية للنزاعات الناجمة عن عجز الدولة؛ وقد اعتبرت هذه الاستجابة عبارة عن حل "الحد الأدنى"، وأصبحت أقل جاذبية، وذلك لثلاثة عوامل:

أولاً؛ تعدد مستويات العجز الدولي وصعوبة التمييز بينها، مما جعل التدخل ممكناً حالما يتم إدراك العجز كتهديد أمني، الأمر الذي لم يكن على نفس القدر من السهولة خلال فترة الحرب الباردة؛

ثانياً؛ تحسن فرص التدخل الدولي مع نهاية الحرب الباردة بسبب تراجع الاعتبارات الأيديولوجية والسوسيو-استراتيجية التي كانت تحول دون عملية التدخل في الدول العاجزة، فقد أدت نهاية النفوذ الأيديولوجي والعسكري للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى بروز أعراض العجز الدولي في بعض الدول بشكل جعل من هذه الدول حالات ناضجة ripe للتحرك الدولي من أجل الحد من تلك الأعراض.

ثالثاً؛ نضج الوعي الدولي، مع نهاية الحرب الباردة، بأن مشكلة عجز الدولة لا يمكن معالجتها بدون تدخل من الخارج؛ هذا الوعي لم يكن لينضج بعيداً عن الإطار النظري الأشمل لـ "أزمة الدولة" التي عرفها النظام الدولي المعولم الراهن.

هناك افتراض، بأن العولمة تسببت في أزمة حادة بالنسبة للدولة، الوحدة التقليدية للنظام الدولي حسب المنظور الواقعي، وذلك لعدة أسباب؛ من أهمها كون ديناميكيات العولمة تعمل على نقل النشاط عبر-الوطني من مستوى الدولة إلى المستوى ما فوقه وما دون الدولة، وبذلك فهي تضيق على نشاط الدولة، وتهدى من مدى مركزيتها السياسية وتضعف من مسؤوليتها إزاء توفير الرفاه والأمن لمواطنيها، كما أنها تضعف من قدرتها على امتلاك وإدارة الموارد. ويبدو أن الدول لا تتأثر بشكل متساو بهذه الديناميكيات، حيث نجد أن الدول "القوية"، خاصة من المنظور الاقتصادي للقوة، غالباً ما تجد نفسها قادرة على التعامل مع آثار العولمة بشكل بناء معيدة توجيه النشاطات ما فوقه وما دون الدولة، قادرها مدحمة بذلك دورها المركزي، الإقليمي والدولي؛ بينما نجد أن الدول "الضعيفة" لا تستطيع فعل ذلك بنفس القدر من الكفاءة، خاصة وأن العولمة في هذه الحالة تفاقم من أزمة اندماج وتلامح هذا الصنف من الدول، فهي تسمح لأجزاء منها لتصبح جزءاً من "فخ العولمة"؛ بينما تبقى على أجزاء أخرى متعدة الخطى في اللحاق بالركب؛ لا شك أن للعولمة دوراً بنائياً في تسريع عملية بلوغ الدول الضعيفة مرحلة العجز، وذلك بما تتيحه للجماعات ما دون الدولة من فرص الارتباط ببنية الاقتصاد العالمي بعيداً عن سيطرة وضبط الدولة، هذا الارتباط يعد قناة رافدة لتغذية النزاعات الناجمة عن والمفضية إلى عجز الدولة على حد سواء، هذا من جهة؛ من جهة أخرى يؤدي هذا الارتباط الغريب عن البنية التقليدية للنظام الدولي إلى ضمور قيم الولاء التقليدي للدولة، مقابل تعزيز قيم الولاء

والالتزام نحو الجماعات، أيا كانت طبيعتها وأهدافها، فهي في نهاية المطاف تمتلك بشكل متزايد من قدرة الدولة على التعبئة والضبط داخل المناطق التي تحضى بسيطرة هذه الجماعات²⁶.

لفهم التفاوت بين الدول "القوية" والدول "الضعيفة" من حيث مدى قدرتها على مواكبة السياق المعاصر لسيرورة النسق الدولي، يمكن استدعاء المثال التالي: نستطيع ملاحظة الفارق البسيط في المسافة بين عربتين تسيران في نفس الاتجاه وبسرعة متقاربة وثابتة، لكن حينما نحاول قياس المسافة بين هاتين العربتين في مدة زمنية معينة، باستعارة مفهوم السرعة النسبية من العلوم الفيزيائية²⁷ بحيث تكون إحداهما تسير بسرعة كبيرة جدا والأخرى تقاد تكون متوقفة، فإن النتيجة تكون مذهلة كون أن الفارق في المسافة كبير جدا.

تزودنا مثل هذه المقارنة بإدراك الاختلال القائم في عالم ما بعد الحرب الباردة في ظل نظام العولمة؛ فعندما يمتزج التغير السريع والأساسي مع الاستقرار يصبح من الصعب أن تضع توازنا بسهولة²⁸ وبالتالي تتسع الهوة بين الدول المتقدمة وتلك المصنفة في خانة الدول النامية. غالباً ما يفرض منطق القوة وتيرة سير النسق الدولي، تماماً كما تؤكد القواعد الاقتصادية بأن صاحب الرأسمال الأكبر والأسرع في التعاملات التجارية حتماً سيكون الأكثر ربحاً.

ومن منظور نسقي وظيفي في تحديد تأثير السياق العالمي المتسم بالتطور المطرد على دور الدول الضعيفة يشير إيمانويل والرشتайн E. Wallerstein إلى أن "منطق السيطرة الدولية يجعل من ظهور الدولة في الطرف ظهوراً يشوبه خلل وظيفي"²⁹ وهي إشارة إلى التأثير المباشر لدول المركز على دول المحيط وفق المقاربة البنوية لمدرسة التبعية؛ بمعنى أن عجز دول المحيط ليس بسبب الضعف الذاتي بقدر ما هو نتيجة مباشرة لهيمنة الدول الكبرى واستغلال ثرواتها. وفي نفس السياق، يعتبر غاندر فرانك Frank أن الدولة الظرفية هي دولة أعمدة تحافظ على الوهم القانوني والسياسي للاستقلال الذي يجعل منه الواقع الاقتصادي مستحيلاً في كل حال³⁰.

26 مثل هذا المشهد من شأنه أن يلهم الكثير من الأديبيات التي توسيس لانبعاث عهد القرناؤسطورية الجديدة Neomedievalism في مناطق من العالم، حيث تنفلت القوى الاجتماعية والوحدات ما دون الدولة من إطار النظام الوستفالي وتحافظ في حوزتها على الموارد اللازمة للبقاء خارجه. أنظر:

Cerny, P., 'Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as a durable disorder', *Civil Wars*, vol. 1, no. 1, 1998, pp. 36–64.

27 السرعة النسبية تُقاس من خلال حساب الفرق بين السرعتين في حال كان سير عربتين في نفس الاتجاه، بينما يتم حسابها من خلال مجموع السرعتين فيما إذا كان سير العربتين في اتجاهين متعاكسين.

28 جوزيف ناي، جون د. دوناهيو، نفس المرجع، ص. 40.

29 برتران بادي: الدولة المستوردة: غرينـة النصـاب السياسي، (ترجمـة: شـوقي الدـويـهي) بيـروـت: دـار الفـارـابـي، طـ1، 2006) صـ، 38.

30 المرجع نفسه، ص 39.

المبحث الثاني: مفهوم التدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية في الدول

إن التباين في وجهات النظر في الدراسات الأكاديمية حول مفهوم التدخل الدولي نابع من الاختلاف في المطلقات (سياسية وأو قانونية) التي تستند عليه كل دراسة، والأهداف أو الدافع (مصلحة وأو إنسانية) وكذلك المعايير المعتمدة في تقدير القضايا التي تستوجب التدخل من غيرها نتيجة لوجود رؤى متباعدة لحقوق الأفراد تجاه الدول وكيفية تفاعل هذه الحقوق، جماعية كانت أم فردية داخلية وخارجية؛ وبالتالي فإن النقاش غالباً ما يركز على الجهات التي تملك أحقيبة (مشروعية) التدخل وهل تكون دولة أم مجموعة دولية؟ وتحت أي غطاء؟ ولماذا يتم التدخل في منطقة دون أخرى؟ وضمن أية مبررات تتحرك القوى المتدخلة؟ وفي حال وقوع التدخل، ما الوسائل المسموح بها؟ وما المدى الزمني للعملية الذي نميز به نميذ بين التدخل والغزو؟

عادةً ما ترتكز معظم المفاهيم التي تطرقـت للتدخل الدولي داخل الدول على الشكل "القسري" للتدخل، مما يوحي بالقفـز على أشكـال كثـيرة للتدخل باعتبارـها غير مباشرـة وعادـة ما تـتم عبر فـواعـل غيرـ الدولـ؛ الأمرـ الذي يتطلبـ تناولـ المـوضـوعـ من خـلالـ الإـحـاطـةـ بأـغلـبـ المـفـاهـيمـ ذاتـ الـصلةـ.

المطلب الأول: مضمون التدخل الدولي

لقد ورد في المعجم الوسيط أن التدخل يعني "دخل قليلاً قليلاً". أي أن التدخل بهذا المعنى يفيد التدرج في العملية بكلوعي وإرادة. وتدخل في الخصومة؛ أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفاً من أطرافها³¹ فمصطلح "التدخل" له دلالة إيجابية كالمشاركة بالرأي في مداخلات علمية، أو القيام بوساطة والتي تعني المراقبة عن جهة معينة أو التوسط لها مثل التدخل لقضاء حاجات أو الإحالة دون وقوع خطر ما، كما يحمل المصطلح معنى سلبياً؛ كالتدخل في شؤون الغير دون مراعاة لرضاه، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسب ميثاق الأمم المتحدة.

كما ورد في القاموس الأمريكي Heritage أن "التدخل هو أن يأتي إلى، أو بين، من أجل تثبيـتـ أوـ تـغيـيرـ، وقد اتفـقـ "ريمـونـ بلـانـتـ"ـ معـ ماـ وـردـ فيـ القـامـوسـ حولـ تعـريفـ التـدخـلـ،ـ كـماـ أـضـافـ إـلـىـ ذـلـكـ أنـ التـدخـلـ هوـ "ـحـرـكـةـ تـأـتـيـ بـغـرـضـ إـتـمـاـ حـرـكـاتـ سـابـقـةـ معـ النـيـةـ فيـ التـأـثـيرـ عـلـىـ السـيـاسـةـ الدـاخـلـيـةـ لـلـدـوـلـةـ المـسـتـهـدـفـةـ بـالـتـدخـلـ"³²ـ فالـتـدخـلـ بـهـذاـ المعـنىـ يـقـعـ فـيـ حـالـ تـحـقـقـ ماـ يـلـيـ:ـ طـرفـ موـكـلـ يـقـومـ بـالـفـعـلـ،ـ وجـهـةـ مـسـتـهـدـفـةـ يـقـعـ عـلـيـهـ الفـعـلـ targetـ والـوـسـيـلـةـ المـعـتـمـدـةـ فـيـ تـنـفـيـذـ الـعـمـلـيـةـ.

³¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية: الإدارـةـ العـامـةـ لـلـمعـجمـاتـ وـاحـيـاءـ التـرـاثـ، (مـصـرـ:ـ مـكـتبـةـ الشـروـقـ الدـولـيـةـ،ـ طـ4ـ،ـ 2004ـ)،ـ صـ.ـ 275ـ.

³² David M.Barnes ; **The Problem Of Intervention**, A thesis submitted to the Graduate School of the University of Massachusetts Amherst in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Philosophy, May 1999, p. 17.

كما ورد في الأدبيات المهمة بالعلاقات الدولية بأن التدخل هو "ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة"³³ وهو تعريف لا يغطي الإشكالات التي تثار حول مفهوم "التدخل" ولا يميزه عن مفهوم "الغزو"، كما أنه يحصر عملية القيام بمهمة التدخل في دولة واحدة في الوقت الذي يمكن فيه للعملية أن تتم عن طريق مجموعة دولية تحت غطاء الأمم المتحدة أو إقليمية كحلف الناتو مثلاً.

وفي محاولة منه لإضفاء نوع من الإحاطة بالمفهوم، قام ر.ج. فينيست R.J.Vincent بتعريف التدخل على أنه "الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما، أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وهذا التدخل هو عمل منفرد له بداية ونهاية وهو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل، وليس بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونياً أو غير قانوني، ولكنه ينتهك فعلاً النموذج التقليدي للعلاقات الدولية".³⁴

هذا التعريف يوحى بـ"القاء مسؤولية المبادرة للتدخل على الجهة المتدخلة دون التماس طلب أو رضا الدولة التي يقع عليها التدخل، ويفصل بشكل صارم في شكل التدخل بأنه قسري والجهة المستهدفة هي الكيان السلطوي للدولة، وأنه محدود من الناحية الزمنية (له بداية ونهاية) كي لا يتحول إلى غزو".

وبالرغم من إقرار فينيست Vincent بتجاوز إشكالية السيادة في التدخل كونه "ينتهك فعلاً النموذج التقليدي للعلاقات الدولية، غير أن الإشكالية في هذا التعريف هي كونه يفترض أن الأعمال الموجهة للمصلحة الإنسانية هي واحدة عبر الزمان والمكان، وأن قابلية السعي وراء المقاصد الإنسانية هي أمر ملازم لكل البشر بفعل الطبيعة المشتركة لبني البشر؛ ويميل نقاد هذه الفكرة إلى القول إن تحديد مفهوم المعاناة الإنسانية يتبدل من حقبة تاريخية إلى أخرى، وأن مفهوم القيم الإنسانية هو وليد ثقافتنا وأنه ينطوي على التحيز".³⁵

ويبدو هذا واضحا حتى إذا ضيقنا مراجعتنا للأدبيات إلى حقل العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، حيث نجد أن الكتاب في هذا المجال قد اختلفوا حول مفهوم "التدخل"، إذ نجد أن سميث ينظر إلى التدخل على أنه " فعل خاص بالطرف الثالث في سياق تحالف معين"؛ وتحمل عبارة "تحالف معين" إشارة إلى تفسيرين أساسيين: الأول يتمثل في التدخل الذي يتم عبر تحالف بين القوى المتدخلة، مما يبرز التوجه نحو الفعل الجماعي للتدخل وهو ما يتطلب في أغلب الأحيان اللجوء إلى التنسيق عبر المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وهي إشارة منه لتقييد عملية التدخل؛ أما التفسير الثاني فهو

³³ مارتن غريفيس، تيري أوكلافان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات، 2008)، ص. 132.

³⁴ جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط. 1، 2004)، ص. 819.

³⁵ جون بيليس، وستيف سميث، نفس المرجع والصفحة.

مرتبط بالاستدعاء الداخلي للطرف الخارجي، وبالتالي توجيه سلوك المتدخل ضد أحد الأطراف المتنازعة خارج التحالف، مما يوحي بأن هناك نوعاً من التحيز في عملية التدخل.

وإذا كانت الأدبيات السائدة في حقل العلاقات الدولية لم تجمع على مفهوم محدد للتدخل؛ فإن البعض يعزّز ذلك إلى زاوية الرؤية للباحث تجاه المفهوم، بين من يحاول المقاربة للتدخل من خلال الأطراف التي تتحرك لتنفيذ المهمة، وبين الوظيفة المنوطـة بهذه الأطراف. وفي هذا الصدد قدم "ريغان" Reagan تعريفاً لـ"التدخل الدولي" يحاول أن يربط فيه بين تحركات المجتمع الدولي والمعنى المقصود منه، حيث يعتبر أن "التدخل الدولي في النزاعات الداخلية للدول هو النشاطات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي تخرق القواعد الاتفاقيـة القضـائية بعدم جواز القيام بأعمال تشكل مساساً لسيادة الدول وتدخلـاً في قضايا تعدـ من صـمـيم شـؤـونـهاـ الدـاخـلـيـةـ،ـ بـحـيثـ يـتمـ استـهـادـ البـنـىـ السـلـطـوـيـةـ لأـطـرـافـ النـزـاعـ بـهـدـفـ التـأـثـيرـ فيـ موـازـينـ القـوـىـ".³⁶

ولما كان من الصعب التمييز بين التدخل الساعي إلى التأثير في مسار النزاع من خلال استعمال الرافة لأحد الأطراف المنخرطة في النزاع، وبين التدخل الذي يندرج ضمن التفاعلات غير الرامية إلى تحويل مجرى الأمور؛ غير أن هذا التعريف الذي يقدمه "ريغان" للتـدخل يقارب للظاهرة من خلال إجراءات ميدانية، وهو ما يجعله تعريفاً يميز بين المساعدة العادـيةـ للـدولـةـ محلـ النـزـاعـ،ـ إذـ غالـباـ ماـ يتـوفـرـ شـرـطـ الـطـلـبـ أوـ الـقـبـولـ،ـ وـبـيـنـ التـدـخـلـ الـهـادـفـ إـلـىـ التـأـثـيرـ فـيـ مـسـارـ النـزـاعـ،ـ وـذـيـ يـعـتـمـدـ عـلـىـ مـبـداـ خـرـقـ القـوـادـعـ الـاـتـفـاقـيـةـ منـ جـهـةـ،ـ وـهـذـاـ يـعـنـيـ اـنـتـفـاءـ شـرـطـ الرـضـىـ وـالـاسـتـقـدـامـ مـنـ الدـاخـلـ،ـ وـمـنـ جـهـةـ أـخـرىـ استـهـادـ البـنـىـ السـلـطـوـيـةـ للـدوـلـةـ محلـ التـدـخـلـ فـيـ إـطـارـ التـوـجـهـ الرـامـيـ إـلـىـ تـغـيـرـ فـيـ الـخـارـطـةـ السـيـاسـيـةـ أوـ موـازـينـ القـوـىـ قـصـدـ تـحـقـيقـ النـتـائـجـ الـمـطـلـوبـ التـوـصـلـ إـلـىـ إـنـجـازـهاـ مـيـدانـيـاـ.

وفي ظل المأساة الإنسانية والانتهاكات الصارخـةـ لـحقـوقـ الإنسانـ النـاجـمـةـ عنـ إـفـراـزـاتـ النـزـاعـاتـ الدـاخـلـيـةــ،ـ بـغـضـ النـظـرـ عـنـ أـسـبـابـهاـ وـأـطـرـافـ الـمنـخـرـطـةـ فـيـهاــ،ـ الـتـيـ أـصـبـحـتـ تـحـضـىـ بـأـوـلـيـةـ ضـمـنـ الـأـجـنـدـةـ الـدـولـيـةـ،ـ أـصـبـحـ التـدـخـلـ الدـولـيـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـالـاتـ يـأـخـذـ طـابـعـاـ إـنـسـانـيـاـ،ـ وـيـتـحـولـ النـقـاشـ إـلـىـ التـدـخـلـ إـنـسـانـيـ كـمـبـرـ لـلـقـيـامـ بـالـعـمـلـ الإـكـرـاهـيـ ضـدـ الدـوـلـ العـاجـزـ عـنـ تـأـمـينـ هـذـهـ الـحـقـوقـ.ـ هـنـاـ،ـ يـجـبـ التـميـزـ بـيـنـ التـدـخـلـ إـنـسـانـيـ وـالـمـسـاعـدـةـ إـنـسـانـيـةـ الـتـيـ يـتـطـلـبـ إـرـسـالـهـاـ موـافـقـةـ الـحـكـوـمـةـ الـمـسـتـقـبـلـةـ لـهـاـ.ـ وـقـدـ حـدـدـ كـلـ مـنـ "ـرـامـسـبـوـثـهـامـ" Ramsbotham وـ"ـوـودـهـاوـسـ" Woodhouse جـملـةـ مـنـ الشـروـطـ كـمـبـرـاتـ لـلـتـدـخـلـ إـنـسـانـيـ،ـ مـنـهـاـ³⁷ـ:ـ وـجـودـ سـبـبـ إـنـسـانـيـ؛ـ الـعـمـلـ عـلـىـ إـنـهـاءـ المـأسـاةـ إـنـسـانـيـةـ وـفقـ الـمـقـرـبـ إـنـسـانـيـ بـالـتـوـجـهـ نـحـوـ توـفـيرـ الـحـاجـيـاتـ الـأـسـاسـيـةـ إـنـسـانـيـةـ؛ـ التـأـكـدـ مـنـ تـحـقـقـ مـخـرـجـاتـ إـنـسـانـيـةـ خـلـالـ الـقـيـامـ بـعـمـلـيـةـ التـدـخـلـ.ـ هـذـهـ الـشـرـوـطـ توـفـرـ إـطـارـاـ جـيدـاـ لـمـنـاقـشـةـ وـتـعـرـيفـ التـدـخـلـ إـنـسـانـيـ،ـ وـذـلـكـ بـالـتـركـيـزـ عـلـىـ إـلـجـابـةـ حـولـ السـؤـالـ "ـلـمـاـذـاـ التـدـخـلـ؟ـ".ـ

³⁶ Patrick M. Regan, Data on Third Party intervention in Intrastate Conflicts ; Workshop on Economics of Political Violence, University of California, 2001, p3.

³⁷ David M. Barnes ; op.cit ; p22.

وما كانت أغلب مهام حفظ السلام التي تمت بإشراف القوات التابعة للأمم المتحدة غير فاعلة، فقد اعتبر الكثير من الباحثين أنه حان الوقت لتوسيع مدى الاستخدام الشرعي للقوة ليتضمن "التدخل الإنساني"، بيد أن ثمة مشكلات أساسية تعيق هذا التوجه، منها³⁸:

- غياب الحلول الجنذرية للقضايا المستهدفة بالتدخل: صحيح أن التدخل الإنساني يهدد سيادة الدول، إلا أن العلاقة بينهما تتسم بالتعقيد؛ فكلمة التدخل تعني أن العمل مصمم ليؤثر في قيادة الشؤون الداخلية لدولة ما وليس ضم هذه الدولة أو الاستيلاء عليها كما هو الشأن بالنسبة للحرب أو الغزو؛ وبما أن التدخل ليس غزوا، فإن أعمال التدخل الإنساني يفترض فيها أن تكون قصيرة المدى، والنتيجة أن التدخل الإنساني بحد ذاته لا يمكن أن يقضي على الأسباب الاجتماعية والسياسية العميقة التي تقف وراء النزاعات.
- الانتقائية في التدخل: من الصعب على الدول أن تضع الهموم الإنسانية قبل المصلحة القومية، وفي هذه الحالة ستختار أن تتدخل في مناطق معينة وليس في مناطق أخرى؛ مثلا، لم تتحرك القوى العظمى لاستخدام القوة من أجل الحيلولة دون الإبادة الجماعية في رواندا العام 1994 كجزء من مسؤوليتها، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في منظمة حلف شمال الأطلسي رأوا أن المساعدة الإنسانية في كوسوفو مبررة عام 1999؛ ولتفادي الانتقائية في التدخل كان الحديث عن دور الأمم المتحدة كطرف مناسب للقيام بالتدخل؛ وطالما أن الأمم المتحدة تقع تحت سيطرة الدول فإن المشكلة ستبقى قائمة.
- التحيز الثقافي في التعاطي مع مسألة حقوق الإنسان: بما أن هدف التدخل هو التعاطي مع ما يعتبر خرقاً لحقوق الإنسان، ولا كانت وجهات النظر حول هذه الأخيرة مشروطة ثقافياً، كونها تفتقد لصفة العالمية في كثير منها، فما من تعريف للتدخل الإنساني يمكن أن يكون محايضاً ثقافياً.

المطلب الثاني: التدخل الدولي بين النزعنة الوقائية والعمل القسري

عادة ما يتم اللجوء إلى التدخل الوقائي³⁹ من خلال اعتماد الدبلوماسية الوقائية التي تستند بدورها إلى ثلاثة أبعاد⁴⁰ : فهي عمل يهدف إلى منع حدوث نزاع بين أطرافه حينما تظهر

³⁸ مارتن غريفيس، تيري أوكلان، مرجع سابق، ص. 134.

³⁹ يقصد بالتدخل الوقائي بالنسبة لهذه الدراسة؛ التدخل المانع لاندلاع نزاع داخل دولة ما، بسبب تهديد داخلي؛ وهو بهذا المعنى يختلف عن التدخل الوقائي ضد دولة ما تفادياً لتهديد خارجي محتمل، وهذا الأخير يقع ضمن الأدبيات التي تتناول ما يُعرف بـ"العرب الاستباقية" أو "الحرب ضد الإرهاب". ويمكن التوسع في الموضوع من خلال التفصيلات الواردة في المرجع التالي: محمد علي مخادمة، العرب الوقائية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون:الأردن، عمادة البحث العلمي للجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 2، 2008)، ص. 383، 395.

⁴⁰ محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية، ج. 1. (الجزائر: دار هومة، ط. 1، 2003)، ص. 302.

الخلافات ولكن دون تطور الأمر إلى مرحلة العنف؛ أو درء نزاع موجود من أن يصل إلى مرحلة التصعيد ويتحول إلى نزاع مسلح؛ أو الحد من انتشاره إذا اندلع فعلاً.

ولا تعد الإجراءات التي تقوم بها الأطراف المتنازعة للحد من تصعيد النزاع إجراءات وقائية؛ بل تأتي التحركات الوقائية من أن أطراف أخرى خاصة وأن كلاً الطرفين ينظر إلى نفسه على أنه "لين"⁴¹ و"حسن النية"، ولا شك في أن تحركات كل منهما تهدف إلى إنهاء النزاع بسرعة لصالحه . وبالتالي فإن الدبلوماسية الوقائية يجب أن تمارس من جانب طرف خارجي، من قبيل أشخاص كالأمين العام للأمم المتحدة أو ممثليه عنه، أو عن طريق الهيئات الدولية كمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، أو عن طريق المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة كمنظمة الوحدة الإفريقية.

ويتطلب الأسلوب الوقائي القيام بإجراءات محددة ترمي إلى بناء الثقة، كما يستدعي ضرورة توفير قاعدة عريضة من المعلومات، وذلك بابعاد لجان لتقسي الحقائق كواحدة من أدواتها الميدانية، ويمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهما لقدرتها على رصد الواقع بحكم تواجدها والتخصص الميداني الذي تتمتع به هذه المنظمات؛ فإذا كانت عملية تقسي الحقائق وجمع المعلومات تساعد الهيئات الدولية على اتخاذ القرار المناسب، فإنها تساهم حينئذ في إبعاد شبح الحرب بين الإطراف المتنازعة.

ويمكن توصيف هذا الأسلوب بالدبلوماسية الوقائية التي تتتنوع بحسب درجة الإقناع وأو الضغط على الأطراف المعنية، من الدبلوماسية الفعالة إلى دبلوماسية الإكراه. تعتبر الدبلوماسية الفعالة الإجراء الأقل استعمالاً للإكراه، وهي مختلفة عن دبلوماسية الإكراه القائمة على التهديد، فالأمر يتعلق بإنتاج آثار على مستوى الفعل السياسي الدولي، كتعبيئة الرأي العام الدولي (ال رسمي وأو غير الرسمي) ضد سلوك طرف أو أطراف النزاع⁴² وهو ما قد يفرز بدوره مجموعة من الحصول المؤثرة على مسار النزاع، كقطع العلاقات الدبلوماسية الأمر الذي يحرم الأطراف المستهدفة من الدخول في علاقات دولية سياسية تعود بالفائدة عليها أو اقتصادية (حرمانها من النفاذ إلى الأسواق التجارية العالمية، مثل حالة التوجّه الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان).

إن اللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية على طرف أو تقديم دعم لطرف آخر لفرض نوع من التوازن في القوى قد يجبر الطرفين لقبول مبدأ التفاوض من أجل حل النزاع القائم؛ وهو من صميم سلوك دبلوماسية الإكراه، غير أن هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها مضمون سلبي أو إيجابي على الطرف المستهدف، وهي تأخذ أشكالاً عدّة منها؛ القيام بوقف الدعم الایجابي (الإعلانات مثلاً) الذي كان يتلقاه اقتصاد الطرف المستهدف مما يؤثر سلباً على مكاسبه، أو القيام بفرض عقوبات اقتصادية تكلفة مزيداً من الخسارة. لكن هذه الإجراءات يمكن لها أن تؤدي إلى نتائج عكسية،

⁴¹ بيت فالنستين، (ترجمة: سعد فيصل السعد، محمد محمود دبور)، مدخل إلى فهم تسوية النزاعات -الحرب والسلام والنظام العالمي، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2006)، ص. 368.

⁴² Jonas Hagmann, Coercion As Tool For Third Party Conflict Resolution, the Fletcher school, April 2004, p. 48.

⁴³ وهذا ما يسميه قالتونغ Galtung النظرية الساذجة للإكراه the naïve theory of coercion حيث يرى أن العقوبات الاقتصادية عكس المتوقع تجعل الجماهير تتلف حول قياداتها موجهة اللوم نحو المجتمع الدولي، وهذا ما حدث في يوغسلافيا سابقا.

إلا أن هذه التدابير الاقتصادية كإجراء وقائي يمكن أن تكون أحياناً مشوبة بعيوب في تطبيقها، فهي في الغالب لا تميز بين المذنب والبري؛ لذا ينبغي توخي الحذر في حال استخدامها لتجنب إحداث ضرر أكبر من الفائدة المنتظرة منها لاسيما بالنسبة للمدنيين. فالجزاءات الاقتصادية الشاملة في الفترة الأخيرة فقدت مقبوليتها بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة نتيجة لعرض السكان المدنيين لشدائد تكون بعيدة جداً عن التنااسب مع الآثار المرجوة من تطبيق هذه الجزاءات⁴⁴. وتقادياً للضرر العام الناجم عن العقوبات السابقة ومن أجل إضفاء طابع أكثر فاعلية على الدبلوماسية الوقائية، ظهرت الجزاءات التي تستهدف القيادات والمنظمات الأمنية المسئولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كبدائل مهم عن الجزاءات العامة.

وقد تركزت الجهود الرامية إلى تحديد أهداف الجزاءات، تحديداً أكثر فاعلية لتقليل آثارها على المدنيين الأبرياء والتشديد على أصحاب القرار، من خلال فرض رقابة على الأصول المالية في الخارج لدولة ما أو لمنظمة أو حركة تمرد أو أصحاب القرار السياسي؛ كما يتم اللجوء إلى فرض قيود على التمثيل الدبلوماسي، بما في ذلك طرد الموظفين الدوليين أو تعليق أو رفض عضوية الدولة في هيئة أو منظمة دولية.

ويعتبر اللجوء إلى الوسيلة القانونية المتمثلة في إنشاء محاكم خاصة مثل محكمة الجنائيات الدولية من أهم الوسائل الوقائية المبتكرة كمحاولة من المجتمع الدولي لاحتواء النزاعات الداخلية ومنع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فيها من الوصول إلى حد الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ولضمان وصول هذه الإجراءات إلى أعلى قدر من الفاعلية فإن عليها أن تتمتع بالصدقية، بحيث لا تعود بالنفع على أي من الطرفين المتنازعين، ومن هنا تظهر أهمية الدول التي تتولى مهمة التدخل الوقائي.

لكن، عندما تفشل الدبلوماسية الوقائية والإجراءات المرافقة لعملها، يبقى اللجوء لاستعمال القوة الإجراء الأكثر حسماً لتكريس فعالية التدخل الدولي؛ وإذا كان حفظ الأمن نظرياً ليس من مهمة العسكري، إلا أنه هو الذي يستطيع القيام بمهمة حفظ الأمن حينما يتعلق الأمر بالتدخل الدولي.

تعتبر قوات الشرطة الدولية من المنظور المثالي. هي المعنية بالتدخل لحفظ الأمن، غير أنه لا وجود لها ميدانياً، كما أن التصور القائم على اللجوء إلى التدخل العسكري يرتكز على مبدأ

⁴³ Jonas Hagmann, op cit., p. 48.

⁴⁴ وليد حسن فهمي، "الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية".

<<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=mkal1.htm&DID=9356>>

القضاء على العدو، وهو ما يثير استغرابا في حال التدخل الانساني. غير أن استعصار أي نزاع داخلي على الحل عبر القنوات السلمية المبنية على الإقناع (الدبلوماسية الوقائية) يدفع الطرف المتدخل نحو التفكير في البديل الممكنة والمتحدة للتدخل، والمتمثلة في التهديد باستعمال القوة، واللجوء إلى تنفيذ هذه التهديدات، وهي وسائل ليست محل قبول في الغالب لدى طرف النزاع، وقد تكون مكلفة بالنسبة للطرف المتدخل، إلا أنها أكثر فعالية في إرغام المتنازعين على الحد من التصعيد العنيف والإذعان للحل المقترن من قبل المجتمع الدولي.

فقد يضطر الطرف المتدخل إلى اللجوء لاستعمال وسائل الإكراه (التدخل القسري) بهدف تحفيز الأطراف على إنتاج نوع من التغيير في السلوك (التخلص من النزاعات العدوانية مثلاً)، وذلك بفضل ما أسماه جورج الكسندر George Alexander بالإقناع القهري⁴⁵ الذي يقوم على السلوك المفضي إلى إرغام طرف أو أطراف النزاع بوقف فعل عدواني، أو سياق من الأفعال يكون أو تكون قد باشرتها قبل التدخل. وهنا يلعب الطابع الإكراهي للتدخل دوره الحاسم، طالما أنه من الصعب إلزام فاعل ما بمبشرة سياق جديد من الأفعال غير تلك التي يكون قد باشرها من قبل. ويتضمن هذا السلوك تهديد الطرف المتدخل باستخدام القوة وليس الاستخدام الفعلي لها.

يبقى أن هناك احتمالاً بأن الأطراف المستهدفة تسيء إدراك تهديدات الطرف المتدخل فلا تتجاوب معها بالشكل المرغوب، وبذلك يصبح الطرف المتدخل مضطراً إلى استخدامها بشكل فعلي وهو ما يكبده نفقات قد تكون غير متوقعة. وإذا كان التدخل القسري مرهوناً بطبيعة مهمة التفويض بالتدخل، فإنه يمكن اعتبار الإلزام، بمثابة شكل متطرف للتدخل⁴⁶. وقد شددت محكمة العدل الدولية في الحكم على عدم قبول اللجوء إلى هذا الشكل من التدخل حيث اعتبرت أن عنصر الإكراه هو أساس تعريف التدخل المحظوظ، خاصة إذا تم فيه استعمال القوة⁴⁷.

كما يمكن أن يتم اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات العقابية حينما يجد الطرف المتدخل نفسه مضطراً لتنفيذ تهدياته، وهو الإجراء الذي لا يستمد تفویضه من رضا الأطراف المستهدفة بالتدخل، كون أن التدخل في صورته هذه ينتهك سيادتها بشكل كلي، ويستند أسلوب القهر إلى آليات محددة تدرج تصاعدياً في إرغام أطراف النزاع لقبول التسوية، من الدبلوماسية الفعالة إلى التدخل العسكري.

هناك مستوى متقدم للتدخل القسري يتمثل في اللجوء إلى استعمال إجراءات ذات طابع عسكري، وهي لا تستهدف في الأساس وجود وبقاء الطرف الخصم، وإنما تستهدف تغيير موقعه في معادلة النزاع بشكل جذري.

⁴⁵ Jonas Hagmann, op. cit., P,47.

⁴⁶ Ibid ;p ;51.

⁴⁷ حمادي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005، ص.3.

إن حل النزاع من منظور الإجراءات العسكرية يتم من خلال التدمير الكلي للأطراف المعاشرة للإرادة الجماعية، ويتم ذلك من خلال الانتشار العسكري بغرض استعراض القوة؛ وهذا النموذج هو الأكثر استعمالاً من طرف مجلس الأمن الدولي، ويطلق عليه في أدبيات الأمم المتحدة اسم عمليات حفظ السلام peacekeeping . غير أنه غالباً ما ينعت هذا الإجراء بدور المهدئ والمجمد للنزاع، ولا يتخطى عتبة التسويات المؤقتة للنزاع محل التدخل⁴⁸.

وفي ظل غياب التماسك المؤسساتي للقوات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة كقوات متعددة الجنسيات، فإن أغلب عملياتها يشوبها القصور وعدم القدرة على إنجاز مهامها؛ و من سلبيات هذه العمليات نزوعها نحو تجميد الموقف داخل النزاع دون حل للمشكلة موضوع النزاع (كما هو الشأن في أغلب الدول التي تم نشر قوات أممية فيها لمنع الاحتكاك بين الأطراف المتنازعة).

كما ثبت ميدانياً عدم فعالية الدور العسكري للقوات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة، ليس ذلك لعدم صرامة القواعد المنظمة لعملها بقدر ما يتعلق الأمر بالتشكيلية المختلطة لقواتها من جهة، وغياب المرونة في التعامل مع القضايا الطارئة ميدانياً من جهة أخرى.

وسواء أنجزت العمليات العسكرية لإيجاد مخرج إنساني أم أخفقت، فإن التدخل عن طريق قوات تتسم بالتجانس المسبق (مثل قوات الناتو) يكون أكثر نجاعة من قوات الأمم المتحدة في فرض السلام بالقوة (العقاب الفوري) وهو أحد أكثر أساليب الإكراه فعالية في حل النزاعات الداخلية للدول. وفي حالة يوغوسلافيا، تم الترجيح لحلف الناتو من قبل مجلس الأمن الدولي لقفز موضع الجيش الصربي في البوسنة خلال صيف 1994. ويعتبر الاستخدام النموذجي للقوة من قبل الناتو بمثابة الرافعة التي دفعت بعواضات دايتون للسلام إلى النجاح، وهو الأسلوب ذاته المستعمل من قبل المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة في قضية العراق والكويت أوائل تسعينيات القرن الماضي.

وبما أن أي تدخل عسكري يخالف بالضرورة ضحايا؛ فإن ذلك يطرح تحدياً أمام القيام بواجب توقيف الإبادة؛ ذلك أن إطعام اللاجئين لا ينهي بالضرورة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، كما أن إيقاف العنف والوقاية من عدم بروزه من جديد يُعد من المهمات الأساسية في محور التدخل العسكري، وهناك أشكال أخرى للتدخل، خلافاً لما سبق الحديث عنه، تؤدي غالباً إلى الفشل⁴⁹.

ولتجاوز مثل هذه العقبات اقترح مجموعة من العلماء من أمثال كرييس براون Chris Brown وغيره إجراءات للتدخل العسكري لأغراض إنسانية في إطار العمل المؤسسي ووفق مراحل واضحة ومحددة، وذلك بطرح جملة من الأسئلة يمكن من خلالها تحديد الحالات التي تستدعي التدخل، والجهة المخولة باتخاذ قرار التدخل، والكيفية التي يتم عبرها تقدير ضرورة التدخل، والطرف المعنى بتنفيذ عملية التدخل كما هو مبين في الجدول التالي:

⁴⁸ عادل زقاغ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2004، ص. .

⁴⁹ David M.Barnes ; op.cit ;p31

إجراءات التدخل العسكري لأغراض إنسانية: بعض المقترنات المؤسساتية العامة

المقترح	القضية	المرحلة
العودة إلى لجنة القانون الدولي من أجل صياغة مسودة حول الأزمات التي تستحق أن يطلق عليها "حالات إنسانية مستعجلة"، والتي تتطلب تدخلاً عسكرياً دون رضا الحكومة الشرعية. من شأن الجمعية العامة للأمم المتحدة التصديق على الخطوط العامة للمسودة.	في أي حالة يمكن اعتبار التدخل ضرورياً؟	1
عندما تتفاقم الأزمة لتصبح "حالة إنسانية مستعجلة"، يقوم مجلس الأمن الدولي باستفتاء المحكمة الدولية حول ما إذا كان التدخل العسكري مبرراً أم لا.	ما هي الجهة المخول لها اتخاذ القرار عندما تكون هناك حاجة للتدخل الإنساني؟	2
تشكل لجنة مشتركة من منظمات إنسانية مدنية وعسكرية لوضع الخطوط العامة حول المناهج والكيفيات المقبولة لاستعمالها عندما يصبح التدخل ضرورياً. تقوم اللجنة نفسها بتقدير ما إذا كان التدخل ممكناً من الناحية الميدانية.	كيف يتم تقدير ضرورة التدخل؟	3
إنشاء جيش إنقاذ يتشكل من جنود، شرطة ومدنيين من حوالي 50 دولة. كل دولة من هذه الدول تساهم بحوالي 1000 جندي و1000 مدني. هذه القوات يجب أن يتم نشرها في الوقت المناسب بطلب من الأمانة العامة للأمم المتحدة.	من سيتولى مهمة التدخل؟	4

Source : Tom J. Farer, Daniele Archibugi, Chris Brown, Neta C. Crawford, Thomas G. Weiss and Nicholas J. Wheeler : Roundtable: Humanitarian Intervention After 9/11 , *International Relations* Vol 19(2) 2005: 211–250, p. 223

المطلب الثالث: التدخل الدولي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية

أصبح تطوير القانون الدولي بالشكل الذي يستجيب فيه للمتغيرات الدولية الحاصلة في حقل العلاقات الدولية أمرا ملحا، وذلك من خلال الموازنة بين حقوق الفرد من جهة وحقوق الدولة من جهة أخرى وأضفاء نوع من الانسجام بين مختلف الوثائق الدولية، ففقهاء القانون الدولي قد واجهتهم تحديات واقعية نتيجة لأحداث مأساوية يذهب ضحيتها مدنيون يقعون خارج دائرة النزاع بينما يتحملون القسط الأكبر من أعباء وتكاليف هذه الصدامات العنيفة. مما أدى إلى الاجتهداد لوضع القانون الدولي الإنساني كضابط لمعالجة النتائج المأساوية والتخفيف من آثار النزاعات المسلحة، من منطلق الدافع الإنسانية والتحرك لت تقديم خدمات في إطار "حق" المبادرة لكل هيئة إنسانية غير متحيزة للنشاط في النزاعات المسلحة لأغراض إنسانية، في حين يدرج البعض التدخل في خانة "الواجب" على المجتمع الدولي، وذلك ضمن مجموعة من القيود الشكلية المتعلقة بطبعية الخدمات والإجراءات المرتبطة بالطلب والرضا والسيادة؛ مما يتطلب البحث في كيفية التوفيق بين القيود القانونية لعملية التدخل المعطلة وأو المانعة لها، والتحرك الفعال من أجل التصدي للتحدي الإنساني الناجم عن التجاوزات المفضية إلى معاناة إنسانية داخل دول غالباً ما تكون سبباً في ذلك ممارسة أو تقاعساً من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعارض الظاهري بين التفسير التقليدي للنصوص القانونية والممارسات العملية من شأنه أن يؤمن للأطراف الدولية المتحكمة في مسار العلاقات الدولية تعزيز استغلالها لهذا الفراغ القانوني في اتجاه تكييف الحالات الطارئة مع القواعد التقليدية القائمة بشكل ذاتي وتعسفي يعكس تصوراتها ومصالحها، مع سعيها الحيث إلى عرقلة سن ضوابط في هذا الصدد والتي من شأنها أن تخدم البشرية جموعاً.

ولقد عرف القانون الدولي الإنساني بأنه "مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضى معاهدات أو أعراف، والمخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصفة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية، أو غير الدولية، والتي تحد لاعتبارات إنسانية من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب، أو وسائل للقتال، وتحمي الأشخاص والممتلكات التي تصاب بسبب النزاع".⁵⁰ فالقانون الدولي الإنساني الذي يوصف بأنه "قانون النزاعات المسلحة" يطبق فقط على النزاعات المسلحة ولا يشمل الحالات المتفرقة للتوتر الداخلي والعنف، كما يسري على كافة الأطراف بصرف النظر عن سبب نشوب القتال ومن المسبب⁵¹ وهو ما يثير نقاشاً حول التكييف السياسي والقانوني للحالات النازعية التي تستوجب التدخل وفق قواعد القانون الدولي الإنساني ومعايير المتفق حولها للتفریق بين "التوتر الداخلي" والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تستوجب التدخل.

أما النزاعسلح غير الدولي، فهو وفق اللجنة الدولية للصليب الأحمر "قتال ينشب داخل إقليم دولة ما بين القوات المسلحة النظامية وجماعات مسلحة يمكن التعرف على هويتها، أو بين جماعات

⁵⁰ فيصل شطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي (عمان: الطبعة الثانية 2001 دار الحامد للنشر)، ص، 190.

⁵¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني (إجابات عن أسئلتك)، أكتوبر 2002، <www.icrc.org>

مسلحة تتصارع فيما بينها؛ ولكي يعتبر القتال نزاعاً مسلحاً غير دولي يتعين أن يبلغ مستوى معيناً من الكثافة، وأن يمتد لفترة ما⁵².

وبالرغم من الاعتراف بالحق في المساعدة كنوع من الحماية، إلا أنه غالباً ما تظل المسائل الإنسانية على حالها بسبب مبدأ السيادة، إذ عادةً ما تنزع الدولة إلى رفض الاعتراف بوجود أي نزاع مسلح في أراضيها أو الإقرار بضرورة المعونات الخارجية، كما أنها عادةً ما تندد بالتدخل. بيد أنه لا يجوز أن تتبرأ من المسؤولية أمام مجموع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، لاسيما المادة الأولى المشتركة بين هذه الاتفاقيات الأربع حيث أثبتت (القانون الإنساني) ⁵³ كقانون يلزم الدول بأن تكفل احترام الاتفاقيات في جميع الأحوال، ليس بإجراء ضغوط دبلوماسية على الدول التي هي في حال نزاع والتي تتناسب التزاماتها، بل كذلك بفرض تدابير اقتصادية أو غيرها من التدابير التي لا تشمل اللجوء إلى القوة المسلحة إخلالاً بميثاق الأمم المتحدة⁵⁴؛ وهو ما يعبر عن تمنع حقوق الإنسان بالحماية الدولية، وأن الالتزام الدولي بحمايتها هو التزام مفروض على الجميع، ويخول لكل دولة أن تكون لها "مصلحة قانونية" في حماية حقوق الإنسان، وأن تقديم المعونة لا يمثل تدخلاً شريطة أن لا يتخذ شكل التهديد بالتدخل المسلح، وإنما ينبغي منح أو توزيع المعونة دون تمييز، ولا ينبغي للدول التي تقع في أراضيها حالات ضيق (كوارث طبيعية، أمراض فتاكة، نزاعات عنيفة...) أن ترفض بطريقة تعسفية تقديم مثل هذه المعونة الإنسانية⁵⁵.

وإذا كان حياد الطرف المتدخل من الشروط الأساسية في قبول مبدأ التدخل، فإن إعلانه ليس كافياً لكسب ثقة الدول المستهدفة بالتدخل، كما أنه لا يكفي حصر إنجاز مهمات إنسانية في الحصول على قبول الدول، خاصة وأن التدخل القسري من أجل مهام إنسانية، يتم بقرار من مجلس الأمن الدولي، وأن هذا الأخير أصبح يسيس المناقشات بصورة متزايدة، كما أنه جهاز لا يضع مبادئ عامة وإنما يصدر أوامر ويباشر أعمالاً؛ الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة النظر في مبدأ الحياد في التدخل إذ غالباً ما يتم تعطيل عملية التدخل في قضايا إنسانية ملحة من خلال اللجوء إلى حق النقض القائم على تقدير أعضاء المجلس، وهو منهج ينبع بالتمييز؛ ومن الواضح أنه لا يمكن القيام به ضد أية دولة تبعاً لقوتها، وكان المجلس يعمل بشعار "الإنسانية حسب الطلب"⁵⁶، ولذلك فإن السلوك الدولي بقدر ما يثبت عالمية القانون الدولي الإنساني، فهو يثير مخاوف "اللامساواة" في التدخل خاصة في حالة الدول العاجزة.

ومهما تكن المخاوف التي أبدتها بعض الدول (خاصة الدول العاجزة) إزاء إمكانية استغلال الدول القوية لمبرر حماية حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن التدخل الإنساني أصبح أكثر اعتماداً باقرار مجلس الأمن له في البوسنة، والصومال، وهايتي ورواندا؛ وفي إطار

⁵² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق.

⁵³ مفيد شهاب (مقدماً)، دراسات في القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 2000)، ص، 468.

⁵⁴ مفيد شهاب (مقدماً)، مرجع سابق، ص، 469.

⁵⁵ مفيد شهاب (مقدماً)، مرجع سابق، ص، 474.

الفصل السابع بالنسبة ل Kosovo، و Serbia والكونغو، إضافة إلى إحالة قضية دارفور على المحكمة الجنائية الدولية. وبالمقابل نجد حدوث التدخل القسري دون اللجوء إلى الهيئات الدولية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن مثلًا) كما هو الشأن بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق. مما جعل النقاش لم يتمحور حول ما إذا كانت حماية حقوق الإنسان تعتبر مبرراً مقبولاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بل فيما إذا كان التدخل يقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للحصول على ترخيص بذلك؛ بمعنى أن النقاش تجاوز مرحلة التدخل من عدمه إلى مرحلة الحديث حول الشكل والجوانب الإجرائية للتدخل؛ أي ما إذا كان يمكن قبول التدخل الدولي خارج إطار الشرعية الأممية.

بالرغم من أن هناك آراء تحيز عملية التدخل الدولي لمعالجة قضايا ذات أبعاد إنسانية، مع أنها تشدد على إنجاز المهمة في إطار الهيئات الدولية المخولة قانوناً وفق قواعد القانون الدولي، غير أن هناك اتجاهًا آخر لا يدعو إلى التمرد على الشرعية الأممية، بل يدعو إلى التفكير في آليات بدائلة عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بسبب استعمال حق النقض. وهنا يؤكد "قلينون" Glennon أنه يجب التفريق بين تحدي القانون وتحدي حكم القانون⁵⁶ فتحدي قانون غير عادل، مثلما فعل الناتو بتدخله في Kosovo دون الالتزام بالشرعية الأممية، سوف يساهم في تعزيز العدالة، ذلك لأن خرق القانون بشكل علني لاحق العدالة يعد أقل خطراً من الإذعان له، طالما أن الخروقات المستترة سوف تقوض النقاش حول فرص إصلاح النظام القانوني، بما في ذلك التعدي على حقوق الإنسان، وهي النقطة التي لم يبت ميثاق الأمم المتحدة في كيفية التعامل معها. فضلاً عن ذلك فإن التدخل يبدو بمثابة الملاذ الأخير إذا ما تبين أن تكاليف عدم التدخل مرتفعة جداً على الصعيد الإنساني.

لكن ورغم النزعـة الإنسـانية لهذا الاتـجـاه، إلا أن ما تجدر ملاحظته هو أن الأطراف المتـدخلـة فيما لو تـبـتـ هذا الإطار التـدخـليـ، فإـنـها ستـكونـ إـزـاءـ التـعـامـلـ معـ النـزـاعـاتـ دـاخـلـ الدـوـلـ العـاجـزـ بـنـاءـ عـلـىـ قـاعـدـةـ "حـالـةـ بـحـالـةـ". وـمـنـ الواـضـحـ أـنـ سـيـكـونـ مـنـ الصـعـبـ عـلـىـ نـظـامـ كـهـذاـ أـنـ يـسـتـمـرـ فـيـمـاـ إـذـاـ لـمـ يـتـمـ تـقـيـنـيـهـ، الـأـمـرـ الـذـيـ أـدـىـ إـلـىـ التـأـكـيدـ عـلـىـ عـودـةـ دـورـ العـرـفـ كـمـصـدـرـ لـلـقـوـاعـدـ الـقـانـوـنـيـةـ الـدـولـيـةـ وـكـأسـاسـ لـلـالـتـزـامـ الـدـولـيـ بـهـدـفـ الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ تـضـيـيقـ هـوـامـشـ الـخـطـأـ فـيـ السـلـوكـاتـ الـدـولـيـةـ. وـإـذـاـ كـانـ فـقـهـ الـقـانـونـ الـدـولـيـ قدـ اـسـتـقـرـ فـيـ الـمـاضـيـ عـلـىـ الـقـبـولـ بـمـبـداـ أـنـ سـلـوكـ الـدـوـلـ هـوـ وـحـدهـ الـذـيـ يـسـهـمـ فـيـ تـكـوـينـ الرـكـنـ الـمـادـيـ لـلـقـاعـدـةـ الـعـرـفـيـةـ، فـإـنـ فـتـرـةـ مـاـ بـعـدـ الـحـرـبـ الـبـارـدـ الـمـتـمـيـزـ بـالـتـحـوـلـاتـ الـتـيـ طـرـأـتـ عـلـىـ الـقـانـونـ الـدـولـيـ التـقـليـديـ قدـ أـقـرـتـ بـظـهـورـ أـطـرـافـ دـولـيـةـ أـخـرىـ (إـلـىـ جـانـبـ الـدـوـلـ)ـ تـشارـكـ بـفـعـالـيـةـ فـيـ تـكـوـينـ الرـكـنـ الـمـادـيـ لـلـقـاعـدـةـ الـعـرـفـيـةـ، مـثـلـ الـمـنظـمـاتـ الـدـولـيـةـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ، وـالـهـيـئـاتـ وـالـمـؤـسـسـاتـ دـولـيـةـ النـشـاطـ الـأـخـرىـ.⁵⁷

⁵⁶ عادل زقاغ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2004، ص. 72.

⁵⁷ أحمد محمد حسن راشدي، الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص. 443.

وفي ظل تنامي الرفض الميداني لفكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بداعي السيادة، فإن الواقع ينبع بأن أغلب دول العالم لا يمكنها أن تلتزم بمعايير المسؤولية الداخلية، وحتى الخارجية التي تتضمن التزاماً إيجابياً بالتدخل؛ فهناك هوة كبيرة بين معايير سلوك الدول المستند إلى التجربة الغربية وبين قدرات أغلب الدول الفقيرة؛ وهذا ما يصعب من الحديث عن نسق دولي موحد ومقبول للتعامل مع الأزمات الداخلية للدول العاجزة، خاصة مع تنامي الشعور بالخوف لدى صناع القرار بالدول العاجزة من التذرع بالقضايا الإنسانية لتبرير شرعية التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

وكرد فعل على هذا الرفض واستجابة للتحديات التي واجهها المجتمع الدولي في العديد من حالات التدخل، طلب الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أناان" من أعضاء المنظمة بلوحة تصور مشترك بين كافة الدول حول التدخل الإنساني، وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدولة وسيادة الشعب واستجابة لذلك، قام وزير خارجية كندا بتشكيل "لجنة دولية للتدخل وسيادة الدول" تضم عدة شخصيات (رؤساء دول ورؤساء وزراء سابقين وممثلين عن الأمم المتحدة..) وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها سنة 2001 حيث أكدت فيه على ثلاثة مبادئ أساسية⁵⁸:

المبدأ الأول: هو استخدام مفهوم "المسؤولية الدولية للحماية" بدل "التدخل الإنساني" لتجنب ما قد يثيره التعبير الآخر من مخاوف السيطرة والهيمنة وانتهاك السيادة الوطنية؛

المبدأ الثاني: يتعلق بوضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن لتفادي التحرك الانفرادي؛

أما المبدأ الثالث: فيركز على أن عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية وبناء على سلطة مباشرة مسؤولة ضمن إطار الشرعية الدولية.

كما أكد التقرير على أن مسؤولية حماية الأرواح ورفاهية المواطنين تقع أولاً وأخيراً على عاتق الدولة ذات السيادة، وإذا اتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها أنها هي نفسها المتسبب فيما يتعرض له مواطنوها من عنف وأضرار؛ ففي هذه الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن.

وقد خلص التقرير إلى أن التدخل العسكري لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن ينظر إليه على أنه حالة خاصة واستثنائية لواجهة ضرر إنساني لا يمكن إصلاحه أصبح وشيك الحدوث، أي أن التدخل العسكري ينبغي ألا يحدث إلا كخيار اضطراري آخر.

ولم يتوقف النقاش حول التوفيق بين "مبدأ السيادة" و "مبدأ الحماية" بدافع "السيادة كمسؤولية"⁵⁹ عند مستوى الدول المستهدفة بالتدخل بل تعداده إلى مستوى آخر، بحيث جاء الرفض

⁵⁸ إدريس لكريني، مرجع سبق ذكره.

⁵⁹ للاطلاع على جوانب السجال بين دعوة حماية السيادة الوطنية في مقابل المطالبين بتفعيل مبدأ حماية حقوق الإنسان يمكن الرجوع إلى:

Francis Deng et al., 'Sovereignty as Responsibility: Conflict Management in Africa' (WA D.C.: The Brookings Institution, 1996), pp. 2-19 and 170-207.

لها الطرح من الدول الغربية ذاتها من منطلق صعوبة إقناع الشعوب الغربية بضرورة التزامها بالتدخل لتوفير الدعم لصالح المجموعات ضحايا الدول (العاجزة) غير المسؤولة.

وهنا نجد مكمن التناقض في مقاربة السيادة كمسؤولية، فإذا رفض الشعب التدخل خارجياً فهل يتعين على حكومات هذه الدول أن تتجاهله أو ترغمه على تنفيذ التزاماته الخارجية؟ وإذا حدث ذلك لا يعتبر إضراراً بالغاً بالمسؤوليات الداخلية للدول؟ إذن، فالمسألة بالنسبة للدول الغربية تمثل في الانعكاسات السلبية المحتملة للتدخل العسكري على الشرعية الداخلية، وقد حدث أن تحرك الرأي العام الداخلي الأميركي تحت تأثير التوجيه الإعلامي وأرغم صانع القرار في الإدارة الأمريكية على سحب قواته من الصومال نتيجة للصور التي بثتها CNN لجنودها وهم يسحبون في شوارع مقديشيو.

أما بالنسبة للدول الأخرى فإن المسألة تتعلق بندرة الموارد، وما إذا كانت ستخصص لتلبية الحاجيات الملحة لمواطنيها أم أنه سيتم اعتمادها لتمويل تدخلات خارجية، وقد تكرر المشهد مرة أخرى بقرار الرئيس الأميركي "أوباما" بتعجيل سحب قواته من العراق تحت تأثير الرأي العام الداخلي المتضرر من الأزمة المالية العالمية أمريكية المصدر وقناعته بارتفاع فاتورة التواجد في العراق.

إذن فالسيادة كمسؤولية تتطلب إقناع الدول بتنفيذ التزاماتها الداخلية تجاه مواطنيها، والتزامها الخارجي بالتدخل لصالح المجموعات المضطهدة. ورغم صعوبة تجسيد هذه المقاربة بشكل صحيح إلا أنها تتضمن بعداً إيجابياً جداً يتمثل في أن الدول ستفعل كل ما من شأنه أن يسمح بتنفيذ واجباتها حتى تكون بمنأى عن الإجراءات العقابية، وهذا لا يتاتي إلا إذا أدركت أنها ستكون هدفاً لتدخل خارجي. وهو ما وصفه روبرت جاكسون Robert Jackson في مؤلفه "أشباء الدول" Qausi- States حينما افترض أن للسيادة بعدين لابد من توفرهما بالنسبة لدولة ما حتى يعترف بها كعضو ذي منزلة جيدة في المجتمع الدولي، بما السيادة الموجبة والسيادة السالبة⁶⁰ والنقطة التي يهتم بها جاكسون هي أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعتبر مالكة للسيادة الموجبة، وهي "الإمكانية الحقيقية لحكم منطقتها بطريقة منتظمة وقانونية".⁶¹

فالسيادة الموجبة تتعلق بالقدرة على مزاولة السيطرة الفعالة على منطقة ما وتطهير المنشآت وتنفيذها، وحالما تعجز دولة ما في التحكم في ذلك توصف بأنها دولة ذات سيادة سالبة، وحسب جاكسون فإن "سبب اعتبار أن للدول الحق في لا يتدخل أحد في أمرها هو أنها تعتبر مالكة للمقدرة على حكم نفسها"⁶²، وهي إشارة ضمنية ل تعرض الدول غير القادرة على التحكم في شؤونها إلى التدخل الخارجي بالرغم من تتمتع تلك الدولة بالوضع القانوني المعترف به دولياً من قبل أعضاء الأمم المتحدة.

⁶⁰ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص، 232.

⁶¹ كريس براون، نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁶² نفس المرجع، ص، 233.

إنه وبالنظر إلى ما يثيره التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول العاجزة، من إشكالات قانونية تعد في مجملها انحرافاً عن القاعدة الأصلية والمتمثلة في عدم الجواز، غير أن النقاش النظري يتناول هذا الإجراء من زاوية أخرى، وذلك باعتماد البعد الإنساني كغطاء ثم التورط في الصراع القائم تحيزاً أو اصطفاء، وهو ما يفرغ هذا السلوك من محتواه الأخلاقي ليكتسي أبعاداً وخلفيات سياسية، أو منح مساعدات إنسانية مشروطة بتنازلات معينة تمس في مجملها سيادة الدول.

المطلب الرابع: التدخل الدولي بين الخيار العقلاني والضابط الاجتماعي

يتعلق النقاش في هذا المطلب بالدوافع التي تحرك الفاعلين الدوليين للتدخل في الدول العاجزة عن تجاوز أزماتها الداخلية.

تنطلق المقاربات النظرية لدى تناولها لموضوع التدخل الدولي في القضايا المتعلقة بالأحداث الداخلية في الدول العاجزة من المنطلق المنطوي على اختلاف نماذج الفاعلين من حيث الوصف النمطي للطريقة التي يقدم عليها الفاعلون في مختلف التحركات النابعة من الاعتبارات التي يأخذونها لدى اتخاذهم القرارات، والدافع الأساسية التي تعتبر المحرك للسلوك التدخلـي. هنا، يمكن التمييز بين اتجاهين: الاتجاه العقلاني الذي يتبنى نموذج الرجل الاقتصادي homoeconomic، الذي يوصف بـ“الفاعل هدفي التوجة”， والاتجاه البنائي الذي يستند أصحابه في صياغة طروحاتهم إلى تصور الإنسان الاجتماعي باعتبار أن الفاعل يتحرك في إطار الضوابط مؤدياً للدور الاجتماعي.

وتشكل التوليفة الواقعية الجديدة الليبرالية الجديدة الاتجاه العقلاني الذي يؤسس للسلوك السياسي الدولي من منطلق الحسابات، فالاهتمام بالحساب (النسبية/المطلقة) في إطار تعظيمها من جهة والتقليل من التكاليف من جهة أخرى، يكيف التدخل الدولي كسلوك خارجي للدول تحركه الأهداف المبنية على المصلحة، وهو ما أصطلاح عليه بنموذج الرجل الاقتصادي، هذا النموذج يرمي إلى أن الفاعلين سواء كانوا أفراداً أو منظمات يهتمون فقط بمصالحهم الخاصة، أو بتعبير آخر هم فواعل هدفيوا التوجه⁶³ يكافحون لتحقيق أهدافهم بأقل التكاليف، وسلوكهم ينم عن حسابات عقلانية تأخذ بعين الاعتبار تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف⁶⁴ ، وبالتالي فإن من بين الخيارات المتاحة لديهم أنهم ينتقون الأقل كلفة قياساً بالخيارات المتاحة والقيود المفروضة عليهم.

يعتبر الدافع العقلاني، كمحدد ومفسر للسلوك الدولي، ومن أهم المركبات التي تستند عليها الاعتراضات الموجهة ضد إضفاء الشرعية على التدخل لأغراض إنسانية، لكون الدولة بحسب المنظور الواقعي، فاعلا عقلانياً موحداً يسعى لتعظيم القوة من أجل البقاء؛ وذلك بالاعتماد على الذات

⁶³ وفق هذا النموذج يقوم الفاعل بطرح التساؤلات التالية، وهي التي تحدد طبيعة سلوكه في النهاية:

ما هي الخيارات المتاحة لدى؟ ما هي أهدافي؟ ما هي النتائج المرتبطة أو التي قد تترتب عن تفضيل أحد هذه الخيارات؟

ما هو الخيار الأفضل قياساً بأهدافى، بمعنى أي الخيارات الأكثر مساهمة في تعظيم المكاسب؟

⁶⁴ Volker Rittberger, "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theory", Working Paper Nr. 46, Tübinger Arbeitspapiere Internationalen Politik und Friedenforschung, 2004 p. 08.

في ظل نظام دولي فوضوي (غياب هرمية السلطة). وبالتالي فإنه إلى جانب التقليل من أهمية التعاون بين الدول وتنامي الشعور بعدم تجاوز "معضلة الغش"، فإن من حق الدول الأخرى المستهدفة بالتدخل وبالمنطق الواقعي نفسه أن ترفض التدخل، وأن تتمسك بحق اكتساب القوة من أجل البقاء وأن تفسر سلوك المجتمع الدولي ضدها بالتهديد لمصالحها القومية. ذلك أن الريبة التي تؤدي إلى فقدان الثقة هي حسب الواقعية الجديدة، أمر متصل في النظام الدولي؛ إذ ليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها، ولذلك يتوجب عليها دائمًا أن تكون متيقظة⁶⁵.

وفي محاولة للتخفيف من حدة الريبة وتأمين تجاوز معضلة الغش، سعى أنصار الليبرالية الجديدة إلى التركيز على العمل ضمن مؤسسات مصممة بالشكل الذي يستوعب التناقضات وينظم العلاقات؛ وبالرغم من أن الليبرالية الجديدة تفترض مثلها مثل الواقعية أن الفاعلين الدوليين يسعون لتحقيق مكاسب مطلقة في ظل نظام دولي فوضوي، وأنهم لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة وهم يعملون بشكل عقلي على تحقيق أهداف مادية؛ غير أن الليبرالية الجديدة أقل نزوعا للتشاؤم من الواقعية الجديدة، بحيث تعتبر أن التضارب في أهداف الفاعلين يمكن التخفيف منه من خلال التعاون.

كما أن قرار اللجوء إلى التدخل بالنسبة للاتجاه الليبرالي لا ينبع من قوة الدولة، بل من خياراتها التي تعكس رغبات الفاعلين المجتمعين (الناخبين، مجموعات المصالح، الأحزاب السياسية البيروغرطيين...) داخل الدولة وتأثيرهم المتفاوت⁶⁶.

وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم من خلال التكفل بالقضايا الدولية، يؤكّد أنصار التوجه الليبرالي على البعد المؤسسي لعملية التعاون (مصالحة التعاون) سواء في وضع الخيارات أو الإطار المرجعي للتحرك. من هذا المنطلق جاءت المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة لتنسيق الجهود بغية القيام بمهمة حفظ الأمن الجماعي، والذي ينطوي على اعتراف الدول بأن توسيع مفهومها للمصلحة الوطنية أصبح يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل، وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشاكل في النظام الدولي، فإن جميع الدول تقوم تلقائياً وجماعياً بمسؤولية التصدي للطرف المعادي وإن استدعى الأمر اللجوء لاستعمال القوة العسكرية⁶⁷. ولذلك يلجأ مجلس الأمن الدولي لتبرير شرعية التدخل لحل النزاعات داخل الدول العاجزة كون الأوضاع الداخلية لتلك الدول تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

غير أن ما يسجل على تدابير الأمن الجماعي كونه يركّز على أمن الدول من خلال التصدي للتهديدات الخارجية الواقعة أو المحتملة ضدها، ولا يغير الاهتمام للتهديدات الداخلية التي قد تصيب الدولة من الداخل، بالشكل الذي يؤدي إلى انتقال مصدر التهديد إلى المجتمع الدولي كبنية تؤثّر في مكوناتها وتتأثر بالاهتزازات العنيفة الصادرة من أحد أجزائها؛ مما أدى إلى إضافة مسوغات أخرى

⁶⁵ جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص. 417.

⁶⁶ Volker Rittberger ; op. cit ; p.5.

⁶⁷ جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص. 431.

للتدخل، تتمثل أساسا في التدخل القسري بهدف دعم وثبت الحكومة ضد أي اعتداء خارجي من جهة والوقوف ضد حركات التمرد الداخلية التي تهدد الدولة من الداخل من جهة أخرى⁶⁸.

إن التماطل الوظيفي للدول على المستوى النظمي بالنسبة للواقعية، باعتبار أن الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة (النظام الداخلي/ الدفاع الخارجي) متشابهة وظيفيا، وأن الاختلاف يكمن في التباين الذي يشكل التنوع في البنية الدولية يقع على مستوى توزيع القدرات المرتبطة بمصادر القوة المادية⁶⁹ يجعل الواقعية تغفل واقع الدول العاجزة وظيفيا، مما يجعلها لا تملك أجندة واضحة لكيفية التدخل بغرض تقديم الدعم المفضي إلى تجاوز العجز. هذا على عكس الليبرالية التي تتبنى مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول، مما يؤهلها لأن تكون قادرة على تحديد أجندة خاصة بالدول العاجزة وظيفيا، والتعاون معها من أجل تجاوز الضعف حتى وإن كان الدافع محكوما بالتوجه العقلاني المرتبط بالأهداف والمكاسب المحسوبة سلفا؛ غير أنه يمكن قبول ذلك في إطار التضحيات بالمكاسب المؤقتة من أجل المكاسب الدائمة، أو التسلیم بدفع الضرر الأكبر بتقبل الضرر الأدنى. كما يمكن أن نجح للخيار العقلاني في مرحلتي صنع السلام وحفظ السلام في إطار الموازنة بين الدافع والنتائج حسب مصفوفة التدخل الإنساني⁷⁰ كون أن الوضع في حاجة إلى القوة الصلبة للحد من الاحتكاكات العنيفة بين الأطراف المنخرطة في النزاع، وفرض الخيار السلمي لتجاوز الخلافات المفرجة للنزاع.

في مقابل الأطروحات العقلانية، يجادل توجه آخر بمركزية الاعتبارات المعيارية في النقاش الدائر حول التدخل. إذ ينطلق الاتجاه المعياري في نظرته للتدخل الدولي من "قوة الفكرة" بدلا من فكرة القوة؛ فالبعد المادي ليس وحده هو المحرك للسلوك الدولي حينما يكون إزاء الخيارات الدافعة لاتخاذ القرار بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما، بل يشغل عالم الأفكار العيز الكبير، في إعطاء مدلول معين للواقع، خاصة من المنظور البنائي؛ بمعنى "أن المصامين التي نعطيها للواقع والمعانى المضافة عليه إنما تتشكل نتيجة لتفاعل اجتماعي".⁷¹.

ومن أهم الأفكار المؤثرة في السلوك حسب البنائية نجد فكرة "الضوابط الاجتماعية" ذات التأثير التكويوني في تحديد قواعد السلوك التي تحكم السياسة الدولية، وهي القواعد المحددة لمن هو الفاعل بالدرجة الأولى؟ وما هي حقوقه، والمسؤوليات المرتبة على كونه فاعلا في العلاقات الدولية⁷².

⁶⁸ David M.Barnes ; op. cit ;p.19.

⁶⁹ الحكىندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، (السعودية:جامعة الملك سعود، 2006)، ص، 147.

⁷⁰ جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق، ص، 835.

⁷¹ Volker Rittberger ; op. cit ;p.6.

⁷² Ibid ;p.7.

كما تعتبر فكرة "الضوابط الاجتماعية" من أهم المنطلقات التي يتوجب إدخالها في منظومة الفاعلين الدوليين لتحديد ماهية السلوك الواجب إتباعه في ظل وضع معين ذي صلة بحقل العلاقات الدولية. ومن هنا، كان التدخل الدولي لدعاً إنسانية أو أمنية من مسؤولية المجتمع الدولي في بعدها الأخلاقي. مما جعل دعاً نظرية المجتمع الدولي التضامني يعتقدون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل لأغراض إنسانية، وهذا الواجب إنما يقع على الفاعلين الدوليين باعتبارهم ملزمين بالقيام بمهمة التدخل من منطلق الدور المنوط بهم في إطار التزامات "العضو" تجاه "البنية"، وبالتالي فإن الفاعل لا يعتبر مبررًا بمجموعة من الخيارات يتحرك وفقها بشكل عقلاني، بل إن الفاعلين يؤدون دوراً اجتماعياً، وبذلك فإن ما يحرك الفاعلين ويملئ عليهم سلوكيات معينة ليس الحسابات العقلانية لما ستعود عليه الخطوات المختلفة، وإنما التزاماتهم الاجتماعية تجاه البنية الأشمل التي ينتمون إليها، والتي من أهمها الحفاظ على الاستقرار، والأمن والسلم الدوليين.

هذه الالتزامات الاجتماعية بقدر ما تحرّك المنظمات الحقوقية وفعاليّات المجتمع المدني العالمي للتظاهر والاحتجاج أمام مقرات المؤسسات الرسمية الحكومية والدولية ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان من قبل الدول الساعية لحمايتها، فهي إلى جانب ذلك تُورّق "الدول القائدة"⁷³ في المجتمع الدولي، كونها المعنية وظيفياً بمسؤولية توفير الحماية للمجتمع الدولي، بحكم توزيع القدرات والموقع في المؤسسات الدولية، وذلك في حال وجود تهديدات أمنية أو إنسانية من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات في البنية الدولية.

وقد قدم مور Moore جملة من الفوارق الممكن ملاحظتها بين الخيار العقلاني، والتوجه الداعي إلى محورية وبعد الاجتماعي في التدخل الدولي ممثلاً في البنية. فبقدر ما يركّز الخيار العقلاني على وضعية الدولة في النظام الدولي وقدراتها النسبية الخاصة بالقوة الماديه في تحديد سلوك الدولة أثناء التدخل، وهو ما ينطوي على التحرك وفق منطق المحاسب والمخاطر تعظيمياً وتقليلياً؛ فإن البنائيين يعتقدون بأن سلوك الدولة تحدده القواعد المشتركة، والمعايير والتوقعات بشأن السلوك الملائم وذلك بداعي القيام بالدور المطلوب. وإذا كانت البنية تتحذى من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان مبرراً للتدخل الدولي؛ فإن العقلانيين ينطلقون من المحافظة على توزيع القوة والمكانة/الهيمنة الدولية كسبب للتدخل؛ وهذا ما يبيّنه الجدول الآتي.

⁷³ ويطرح الفاعل الاجتماعي غالباً ما لدى الإقامام على تحرّك معين الأسئلة التالية:
ما طبيعة الموقف الذي أوجد فيه؟ ما الدور الاجتماعي الذي يتوجب على أن أدّيه في موقف كهذا؟
إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة لدى متواقة أو متناجمة مع هذا الدور الاجتماعي؟
ما السلوك الأكثر ملاءمة قياساً بـ المواقف، الأدوار، الخيارات؟

كما يرى موديلسكي أن وجود قوة كبيرة قائدة في العالم عبر كل عصر من العصور التاريخية في النظام العالمي يعتبر دليلاً على أن النظام الدولي ليس فوضوياً.

يمكن الاطلاع على التفصيل حول خصائص الدول القائدة. في المرجع التالي:

بعض الفوارق بين الاتجاه العقلاني والبنائية بخصوص التدخل الدولي

البنائية	الاتجاه العقلاني	
سلوك الدولة تحدده القواعد المشتركة، المعايير والتوقعات بشأن السلوك الملائم	سلوك الدولة تحدده وضعية الدولة في النظام الدولي وقدراتها النسبية الخاصة بالقوة المادية	تفسير سلوك الدولة
الاستجابة للتعدي على حدود الإقليم، تفاقم أزمة إنسانية، الإرهاب أو أي حالة أخرى تهدد المعايير والقيم المتعارف حولها في النظام الدولي أو تم إقرارها من قبل السكان المحليين.	المحافظة على توزيع القوة والمكانة/الهيمنة الدولية، بلورة تصور مفهومي للتهديدات والمصالح، إدراك مدى فعالية التدخل، المتغيرات المحلية، بما في ذلك الدعم الجماهيري لعملية التدخل	الأسباب الرئيسية للتدخل
التدخل متعدد الأطراف: من شأن المنظمات متعددة الأطراف أن تضفي على التدخل نوعاً من الشرعية والشفافية.	التدخل أحادي أو متعدد الأطراف: تعتبر المنظمات متعددة الأطراف بمثابة أدوات للقوة الدولية من أجل التأثير الفاعل، أما التدخل أحادي الطرف فيمكن أن يكون مقبولاً اعتماداً على المحددات المحلية.	نوع التدخل

Source : Caitlin Moore : **Third Party Intervention in Humanitarian Conflict: Why the U.S. Intervened in the Bosnian War ?**, A thesis presented in order to obtain the degree of Master of the Art, Law and International relations, Department of International Relations, University of , May 2007, p. 25

وإذا كان التدخل الدولي لأغراض إنسانية أو أمنية مطلوباً أخلاقياً في إطار الضوابط الاجتماعية فإن التحدي الذي يواجه أنصار هذا التوجه يكمن في المدى الذي يمكن السكوت عنده على انتهاك حقوق الإنسان أو التهديدات الأمنية قبل أن يكون التدخل القسري مبرراً. وفي هذه الحالة يكون التركيز على شرعية التدخل أمراً ملحاً؛ وبالتالي فإن نقاش الشرعية الدولية يقتضي

الاستناد إلى مصدر متفق عليه داخل المجتمع الدولي ليكون قادرا على وضع معايير للتدخل الشرعي.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى إسهام كلارك⁷⁴ في تعريفه للشرعية على أساس أنها تتضمن نوعا من الإجماع الاجتماعي، وقد قام بتطوير هذه الفكرة من خلال تحليل طبيعة الإجماع كونه نتاج البناء السياسي وليس كشفا فلسفيا، كما توصل إلى أنه من الأهمية بمكان تحديد السلوك الذي يحدث بشكل واع ومقصود للمحافظة على مجتمع دولي يتحدد من خلال امتلاكه لمبادئ الشرعية ويعكس إيماناً بمدى ارتباطه بمشروع اجتماعي. ويطبق كلارك Clark هذه الرؤية على التدخل الإنساني مجدلاً بأن نظرية الحرب العادلة يمكن أن تقدم الكثير بخصوص الموضوع.

إذ تعتبر مبادئ الحرب العادلة المصدر الأساس للإطار الأكثر إفادة وتعقيدا لتقدير مدى شرعية التدخل الإنساني، وقد قادت الجهود المبذولة من قبل اللجنة الدولية بكندا إلى المبادرة بمشروع حول "التدخل وسيادة الدول" إلى صياغة التقرير النهائي المعروف بـ "مسؤولية الحماية"⁷⁵ Responsibility to protect حيث تم التركيز فيه على الاهتمام بالجماعات التي تحتاج إلى دعم الحماية من عمليات القتل الجماعي المنظم، وحماية النساء من الاغتصاب المسلط، والأطفال من الانحراف والمجاعة، كما انشغلت اللجنة بتقدير إمكانات الوقاية وإعادة بناء المناطق الموبوءة والتي عانت من النزاعات. وقد خلصت اللجنة إلى مجموعة من المعايير بإمكانها الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الظروف القصوى التي تتطلب اللجوء إلى استعمال القوة أثناء التدخل الإنساني؟ ومن بإمكانه اتخاذ القرار؟ ومتى يكون التحرك صحيحا؟

ومع أن هذه المعايير المثبتة في الجدول أدناه لا تضيف أشياء جديدة لنظرية الحرب العادلة التقليدية، إلا أن قيمتها تكمن في وضوحها وفعاليتها وأو صلاحتها للتطبيق. كما يتميز إطار العمل الخاص بنظرية الحرب العادلة بمجموعة من المزايا؛ فهو يقرب بالبعد السياسي بما في ذلك حقيقة أن القوة مرتبطة بالأخلاقيات إضافة إلى ذلك فهو يعكس الأهمية الأخلاقية للعقوبة والنتائج التي يمكن تمييزها⁷⁶. ويتناول الجدول المعايير الأساسية لدى شرعية التدخل الإنساني القسري؛ إذ لا يمكن أن يكون التدخل القسري شرعا إلا في ظل وجود سبب عادل من قبيل حصول إبادة جماعية أو ما شابه ذلك، وأن يتم التدخل من منطلق إنساني بحث أو ما أصلح عليه بتوفير النية الطيبة؛ وأن يكون الملاذ الأخير في الوقت الذي لم تفلح فيه الوسائل الأخرى، وأن يتم بوسائل وآجال معقولة تحتتها الواقعة بعينها، مع توخي الحذر من خلال التأكد من جدوى وجدية العملية بحيث تكون نتائجها لصالح وقف المعاناة أو على الأقل التخفيف منها، و لا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التفويض الدولي عبر مؤسساته.

⁷⁴ Matejkova Sarka ; Establishing the Norm of Humanitarian in International Relation ; P. 83.

⁷⁵ ibid ;p.84.

⁷⁶ Matejkova Sarka; op. cit ;p.89.

المعايير الستة لمدى شرعية التدخل الإنساني القسري

التعريف	الشروط
<p>التدخل العسكري لأغراض الحماية الإنسانية وهو إجراء إستثنائي وغير اعتيادي، وللترخيص به يجب أن يكون هناك انتهاك خارق وخطير وجاد لحقوق الإنسان أو وشيك الحدوث من النوع التالي:</p> <p>ا. فقدان كبير للأرواح، سواء بنية ارتكاب الإبادة الجماعية أو بدونها، أو كان ذلك نتاج أفعال مقصودة من الدولة، أو نتاج إهمال أو عجز منها للتحرك، أو نتيجة لحالة من الفشل الدولي.</p> <p>ii. عملية تطهير عرقي واسعة النطاق، سواء كانت واقعة أو يخشى وقوعها، سواء تم ارتكابها عن طريق القتل، والتهجير القسري أو أعمال الإرهاب والاغتصاب.</p>	سبب عادل just cause
<p>الغرض الأساسي من التدخل أيا كانت الدوافع الأخرى للدول المتدخلة يجب أن يكون وقف وتفادي المعاناة الإنسانية. يمكن ضمان النية الطيبة بشكل أفضل من خلال العمليات متعددة الأطراف التي تحضى بدعم واضح من الرأي العام الإقليمي والأطراف الضحايا المعنية بالتدخل.</p>	النية الطيبة Good Intention
<p>التدخل العسكري يمكن فقط تبريره إذا ما تم استنفاذ جميع الخيارات غير العسكرية للوقاية أو الحل السلمي للأزمة مع وجود أرضية مقبولة للاعتقاد بأن أي إجراء أقل حدة لن ينجح في ذلك.</p>	الحل الأخير last resort
<p>يجب أن يشكل مستوى، ومدة، وحدة التدخل العسكري المخطط له، بشكل الحد الأدنى الضروري لتأمين الوصول إلى هدف الحماية الإنسانية.</p>	الأدوات المناسبة Proportional Means
<p>يجب أن تكون هناك فرصة معقولة لضمان نجاح لتوقيف المعاناة التي كانت مبرراً للتدخل، مع اعتبار أن نتائج التحرك / التدخل التي تكون أسوأ من نتائج عدم التحرك / التدخل.</p>	المظاهر العقلية reasonable prospects
<p>لا يوجد هناك جهاز أفضل وأنسب للترخيص بالتدخل العسكري لأغراض إنسانية من مجلس الأمن الدولي، المهمة لا تتعلق بإيجاد بدائل لمجلس الأمن كمصدر للسلطة، ولكنها تتعلق بجعله يعمل في شكل أفضل مما هو عليه.</p>	الترخيص Autorisation

Source : Matejkova Sarka ; Establishing the Norm of Humanitarian in International Relation ; P. 85.

الفصل الثاني:

النزاع في دارفور: عجز الدولة بين السبب والنتيجة.

الفصل الثاني: النزاع في دارفور: عجز الدولة بين السبب والنتيجة.

هناك ارتباط علائقى بين ظاهرة النزاعات والجروب وظاهرة فشل أو عجز الدولة، إذ عادة ما تكون الأولى مرفقة بالثانية، أو العكس؛ ويمكن الافتراض جدلاً بأن انتشار النزاعات والجروب الداخلية يفرز مزيداً من العجز أو الفشل في وظائف الدول المنخرطة، بنفس القدر الذي ينجم به المزيد من للأمن، وبالتالي المزيد من النزاعات، عن تفاقم العجز أو الفشل في وظائف بعض الدول، وهو ما تعانى منه الدولة في السودان جراء النزاعات الداخلية.

غالباً ما تتعدى النزاعات العنيفة نطاق التحكم والسيطرة في ظل بيئة هشة، كما أنها لا تندلع فجأة، ولكنها تأتي كنتجاً لمجموعة من التراكمات فشلت الجهات المعنية في إدارتها بالتخفيض من حدتها والقضاء على أسباب تأجيجهما؛ وبالتالي يتولد عدم الرضا ثم الانفلات.

وكون أن أصل النزاع في إقليم دارفور قديم، وقضايا النزاع فيه تؤثر في مجريات الأحداث الحالية السياسية منها والأمنية، فقد غدت واحدة من التهديدات الأمنية للدولة في السودان، حيث تفرعت الأسباب وتشعبت المظالم وكثرت الضحايا؛ كما أنه (النزاع) متعدد الأطراف متشارك الأبعاد معقد التركيب تتسارع أحدهاته، حتى تبلور في شكل أزمة أصبحت تهدد الوحدة الوطنية للسودان وأضحت منفذًا للتدخل الدولي في المنطقة.

تأتي محتويات هذا الفصل كوصف للظاهرة محل الدراسة (النزاع القائم في دارفور) من خلال البحث في أسباب النزاع القائم في الإقليم والعوامل المغذية له، من خلال محاولة الكشف عن المؤشرات الجانبية المؤججة للنزاع من جهة، ومن جهة ثانية محاولة التعرف على الأطراف المتنازعة الداخلية منها، و الجهات الأخرى الإقليمية والدولية ذات الصلة، والمواضيع محل التناقض وعدم التفاهم.

كما سيتم التطرق إلى ديناميكيات النزاع وأهم إفرازاته من خلال رصد أهم أبرز التأثيرات السياسية والأمنية ذات الحضور المحلي والخارجي من ناحية، والتداعيات الاقتصادية والإنسانية المصاحبة للصدامات العنيفة والتي أفرزت واقعاً اجتماعياً وإنسانياً تداعى له المجتمع الدولي بتصنيفه ضمن خانة الجرائم الجنائية التي تستوجب التدخل الدولي من ناحية أخرى؛ ثم تعرج الدراسة على تفاصيل البعد المؤسساتي للنظام المركزي في الدولة السودانية وعلاقته بالنزاع من ناحية القدرة على ضبطه أو العجز في التعاطي الإيجابي معه.

المبحث الأول: خلفيات اندلاع النزاع في دارفور

لقد ظهر النزاع بإقليم دارفور في شكل مواجهات قبلية حول الموارد الطبيعية بسبب الظروف المناخية القاحلة، ثم اكتسب طابعاً عرقياً غذته عوامل عديدة سياسية وتنموية، وقد تطور إلى تمدد مسلح تقوده حركات سياسية تطالب بالمشاركة في السلطة والثروة في ظل تراكم آثار الأحداث الدامية ومما أدى إلى تجاوزه للأطر التقليدية الممثلة في الزعامة القبلية حيث لم تقدر على احتواهه وضبط تداعياته، الأمر الذي أفضى إلى تدوبله؛ وذلك بنقل القضية إلى مجلس الأمن، وتدخل المنظمات الإقليمية والجمعيات الإنسانية، مع تسليط الآلة الإعلامية العالمية على الأحداث في المنطقة وتدعيماتها

خاصةً ما تعلق منها بالبعد الإنساني؛ فما هي الأسباب التي أدت إلى اشتعال فتيل النزاع في إقليم دارفور، وكيف أخذ النزاع منحى دولياً بشكل لافت من حيث عدد وسرعة قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأنه؟ وهل هناك دواع لإحالة الملف على المحكمة الجنائية الدولية، وإصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس السوداني وهو يمارس مهامه كرئيس، في سابقة لم تحصل من قبل؟

المطلب الأول: جذور النزاع في الإقليم والعوامل المغذية لها

من المسلم به أن الأوضاع السياسية تتأثر إلى حد ما. وتتشكل وفقاً للظروف التاريخية والعوامل الجغرافية السائدة في المنطقة وما يحيط بها. وبما أن التاريخ عبارة عن عملية ديناميكية، فهو يتتيح للأسباب والنتائج أن تتبادل الموضع؛ وبالتالي فإن نتائج ما يحدث اليوم وأشكال وعي النزاع الحالي تتحول إلى أسباب لنزاعات في المستقبل؛ وذلك لأن الكراهية المتراكمة والمرادات وفقدان الثقة بين المجموعات تتحول إلى سبب كافٍ لتفجير نزاع جديد. كما تعتبر ندرة الموارد والتغيرات المناخية من أقوى الدوافع تأثيراً في تأجيجه النزاع وانتشاره في ظل دولة عاجزة على استيعاب التنوع العرقي وغير قادر على تأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

لقد امتدت دوافع النزاع في دارفور بجذورها في التاريخ وتشابكت أسبابها وتعددت جوانبها فالعمق التاريخي للمنطقة ينبع بالمكانة المميزة التي كانت تحضى بها منطقة دارفور بإعتبارها آخر منطقة سقطت بيد الاستعمار البريطاني، وأنها كانت تتمتع بالحكم المستقل تحت مسمى "سلطنة دارفور" في ظل نظام حكم "الإدارة الأهلية"، وهذا من شأنه أن يولد الشعور بالخصوصية الدافعة إلى المطالبة بالاهتمام الخاص، وتلك من أهم الأسباب المهيأة للأجواء السياسية المتسنة بعدم الاستقرار واستتباب النظام ورسوخه في المنطقة منذ قديم الزمان.⁷⁷.

كما أن للموقع الجغرافي لإقليم دارفور الأثر المباشر في تأجيجه النزاع إذ نجد أنه يقع في غرب السودان، وتشترك في حدودها (بطول مقداره 2450 كم²) مع ثلاثة دول إفريقية هي ليبيا حيث تشارك فيها بنسبة 12%، وتشاد بنسبة 53%， وإفريقيا الوسطى بنسبة 35%. ويكون إقليم دارفور من ثلاثة ولايات هي: شمال دارفور، جنوب دارفور، وغرب دارفور. تبلغ المساحة الإجمالية للإقليم 448 ألف كم²، أي ما يعادل مساحة فرنسا، ويبلغ عدد سكانها نحو 6 مليون نسمة، ويوجد بها أكثر من 30 جماعة إثنية، عادةً ما يتم تصنيفها إلى جماعات ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول إفريقية تدين كلها بالإسلام⁷⁸ إذن فالمنطقة شاسعة من حيث مساحتها، ومفتوحة من حيث حدودها فهي مجاورة لثلاث دول، ومركبة من حيث الطبيعة المتداخلة لأنماط النشاطات البشرية السائدة على امتداد الإقليم (الزراعة والرعي).

ولا شك أن إثارة البعد التاريخي والجوار الجغرافي، حينما يتعلق الأمر بالبحث عن جذور النزاع في دارفور من شأنه أن يوحي بإدراج القضية ضمن الاتصالات الروتينية العاديّة بين القبائل التي

⁷⁷ محمود وهيب السيد، آخرين، السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب.. قبل السلام، (مركز دراسات الوحدة العربية)، ص، 135.

⁷⁸ إجلال رافت، هانى رسنان، ملامح التزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 2004)، ص، 93.

⁷⁹ سامي السيد أحمد، "الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، آفاق إفريقية 24 (2007): ص.16.

تمتهن الزراعة وتلك المشتهرة بالرعى، غير أن اللافت في الموضوع هو التصعيد المفاجئ للنزاع بالصورة التي لم تشهدها المنطقة من قبل؛ الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بضرورة البحث في المتغيرات الطارئة على الأحداث الواقعة في الإقليم، ولعل من أهم التوصيفات التي تحاول تبرير ارتفاع وتيرة التصعيد؛ هي تلك التي تحصر سبب تأجيج النزاع في العوامل العرقية عربية/إفريقية.

غير أن هذا التوجه يعزوه البعض إلى اختزال للمشهد؛ كون أن التصنيف الجنائي لعرب دارفور ك مجرمين يستمدون قوتهم من الدعم الذي يتلقونه من الحكومة المركزية، وأن الرزقة (الأفارقة) كضحايا، هذا التصنيف قد توجد له الأدلة الكافية في تحديد المسؤولية الفردية، غير أنه لا يستقيم حينما يتعلق الأمر بالجماعات البشرية المتنازعة؛ والواقع القبلي في دارفور يطعن في صدقية مثل هذا الطرح؛ نتيجة للتداخل العرقي الذي يتسم به السكان المحليين في الإقليم. وبالتالي فإن التبرير العرقي للصراع قد يؤدي إلى تحويل النزاع من القضية المركزية إلى إغرائه في القضايا الثانوية؛ الأمر الذي يؤدي إلى إرسال إشارات مجزأة عن الوضع مما يؤثر سلباً على مساعي التدخل الدولي.

بالرغم من إدراج شح الموارد - تقلص مساحات المراعي وندرة المياه ضمن الأسباب المحورية في اندلاع النزاعسلح في دارفور، غير أن هذا لا يحجب أسباب أخرى باعتبارها مغذية أكثر منها منشأة للنزاع. فالشعور بالهوية في مرحلة معينة تنقلب إلى وعي جمعي يحدد كينونة "الآنا" كقبيلة؛ أي أن الوعي قد ينقلب إلى مورد اجتماعي محدد يأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان استمرار القتال، ويبدو أنه كلما طال أمد الاقتتال وزادت خسائر الجانبين المادية والبشرية، كلما نمت إمكانية تحول الوعي إلى سبب مباشر للصدام، وبالتالي يكون الحل السلمي أكثر صعوبة وأقسى منالا⁸⁰ مما يقتضي تقصي الواقع وتحديد جميع الأسباب لتشكل الصورة الكاملة عن طبيعة النزاع في الإقليم.

وإذا كانت عملية رصد الأسباب المباشرة في دفع المنطقة إلى النزاعسلح أمراً مضنياً خاصة في ظل التداخل المركب والمعقد اجتماعياً وسياسياً، فإن ذلك لا يحول دون رصد أهم الأسباب على سبيل الإشارة لا الحصر، وهي أسباب تقليدية تمثل في الاحتكاكات اليومية الداخلية ذات الصلة بالموارد الطبيعية، والعامل الجغرافي وما أفرزه من صراع قبلي قائماً حول المراعي ومصادر المياه؛ وأخرى طارئة مرتبطة بالبعد السياسي ذات صلة بمظالم مرفوعة ضد السلطة السياسية، وتكلفات سياسية قامت على أساس القبيلة للمطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة؛ وأخرى غير مباشرة مغذية للنزاع نحو التصعيد تتصل بالعامل الإثني على المستوى الداخلي، والعامل المتصل بالصلاحية على المستوى الخارجي، ومن أبرز هذه الأسباب⁸¹ :

⁸⁰ أمير حميدة أبو عشر، الحرب في دارفور: شماعة الهوية ودور الموارد.
<http://www.alhadag.com/opinions1.php?id=124>

⁸¹ سيد حريز، دارفور انتربولوجيا: البعد الإثني والثقافي للصراع السياسي (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل)، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص. 180.

(1) التدهور البيئي وانعكاساته على الرقعة الزراعية (**الحواكير**) والمسارات الرعوية: فالتدور البيئي وانعكاساته على الرقعة الزراعية والمسارات الرعوية يدفع إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالتحولات البيئية الناجمة عن الجفاف والتتصحر، أرغمت السكان على الهجرة الأمر الذي أدى إلى حراك ديموغرافي كبير، أفرز بدوره تزايداً في عدد النزاعات نتيجة للاحتكاك الأرضي بين المالك وفق نظام "الحاكورة" والرعاة الرحل الذين لا يمليون إلى تملك أراضي صغيرة ويفضلون المساحات الشاسعة. وبالرغم من نجاح النظام القبلي التقليدي في تنظيم العلاقة بين الرعاة والزارع حسب أعراف صارمة، حيث تم تحديد مسارات وسط الحواكير تمر من خلالها الأبقار والإبل دون أن تسبب ضرراً للزراعة. كما حدّدت فترات ما بعد الحصاد للسماح للرعاة باستخدام المناطق الزراعية غير أن تقلص الأراضي الخصبة وتزايد عدد الأبقار والإبل أدى إلى تصاعد عدد الصدامات بسبب كسر الأعراف السائدة في ظل تمسك أصحاب الحواكير بحق الملكية وعدم السماح للرعاة بالمرور أو استغلال الأراضي بعد فترة الحصاد، وبالمقابل يصر الرعاة على ذلك من منطلق الحق العرفي لهم.

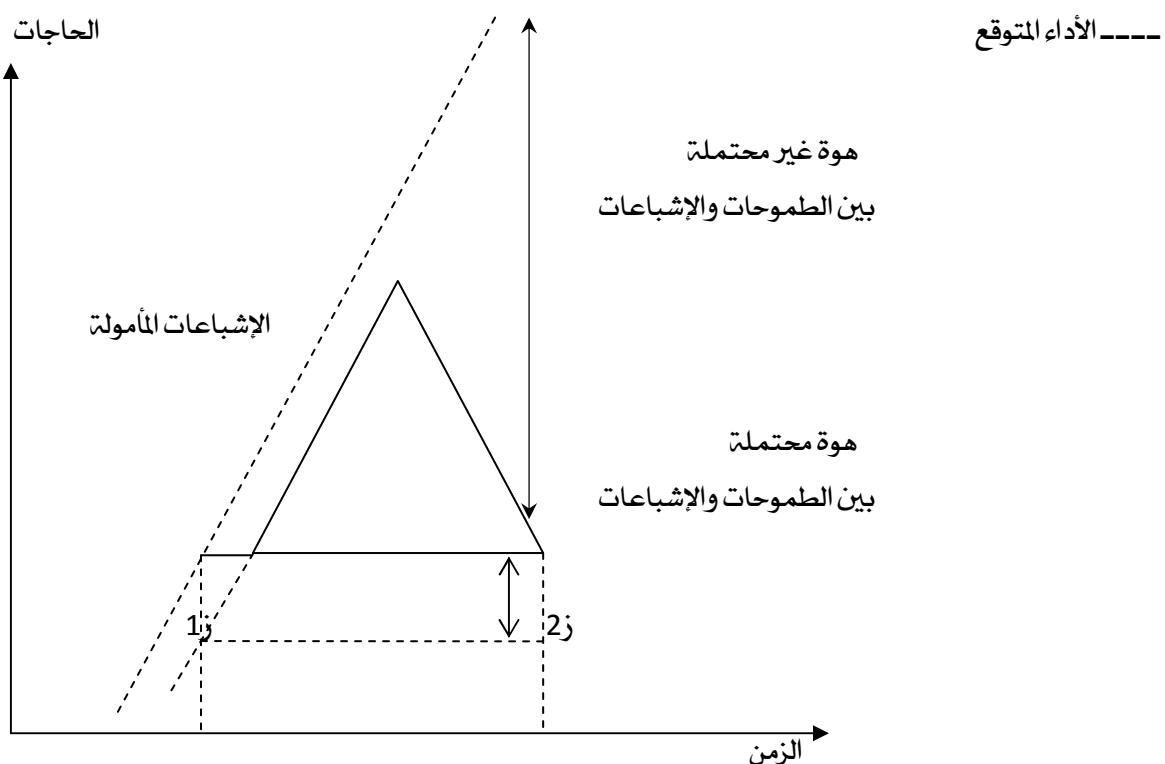
فالجوانب الطبيعية القاسية -المتمثلة في التتصحر والجفاف- أدت إلى الزيادة في حجم وكثافة حركة الرعاة (البقاءة والأبالة)، ونتيجة لغياب آليات بدائلة للأسلوب التقليدي التي تنظم عمليات التنقل والاستغلال الرعوي من جهة، ومن جهة أخرى عجز الحكومة المركزية عن إنجاز مشاريع تنموية لتغطية النقص الفادح في الموارد التي يعاني منها الإقليم، كل ذلك دفع إلى بروز ظاهرة الانفلات الأمني وتفاقم النزاعات المحلية.

ووفقاً لإسهامات جيمس دايفيس James Davis فإن النزاعات غالباً ما تندلع وتتزايد حدتها إذا كانت العلاقة بين الإشبعات المأمولة والواقعية للحاجات متناسبة عكسياً، في الوقت الذي تتراجع فيه حدة النزاعات كلما كانت العلاقة بين الإشبعات المأمولة والواقعية للحاجات متناسبة طردياً حسب ما يوضحه الجدول؛ أي كلما كانت الإشبعات الواقعية متقاربة مع الإشبعات المأمولة كلما كانت الهوة محتملة بين الطموحات والإشبعات وبالتالي يسود الاستقرار بين السكان المعينين، وإذا تقاعست الجهات الحكومية في تلبية الطلبات الأساسية للسكان فإن الهوة بين الطموحات الشعبية والإشبعات الحقيقية تكون غير محتملة وبالتالي سينجر عن تلك الوضعية تضمر عام وهو ما يوفر المناخ المثالي للحركات التمردية لتعلن عن نفسها وتسعى لاستثمار الوضع لصالح أجندتها.

* **الحاكورة**: تعني لغة الحكرو هي الأرض الزراعية أو السكنية أو الرعوية التي يهبها السلطان من سلاطين الفور شخص أو جماعة أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم يحدد حدودها على الطبيعة ملكاً لها يتوارثها من بعده ورثته.

— الأداء الفعلي

---- الأداء المتوقع



المصدر: بيتر فالنستايين: مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، (ترجمة: سعد السعد ومحمد دبور)، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2006)، ص 67.

فبالنظر للمطالب المرفوعة من قبل القوى التي تقود التمرد في إقليم دارفور، نجد أن شعور سكان الإقليم بالتهميش والحرمان من المشاريع التنموية يجد له صدى في التعبئة من جهة، والتذرع باللجوء للعمل المسلح ضد الحكومة المركزية في الخرطوم من جهة أخرى؛ وهو ما يعبر عنه نموذج دايفيس باتساع الهوة بين المطالب والطموحات من جهة، وتحقيق الإشباع الحقيقي للحاجيات الأساسية للسكان في المنطقة من جهة أخرى.

2) **حدة وكثرة النزاعات القبلية:** لقد سجل تاريخ دارفور الحديث عشرات النزاعات داخل القبائل وفيما بينها، وتذكر بعض الإحصائيات أن هذه النزاعات قد شملت حوالي 22 قبيلة، وعقدت لحلها ما يقارب 39 مؤتمراً للصلح في الفترة 1923-2003؛ وهي نزاعات تؤكد قوة العصبيات القبلية وشدة تأثيرها في العلاقات بين المواطنين، كما أن المؤتمرات التي عقدت تناولت الخلافات الإدارية (سلطات الإدارات الأهلية) والعداوات الثأرية بين القبائل والخلافات حول المصالح المعيشية.

3) **تدفق السلاح من الداخل والخارج:** ما أدى كثرة حامليه واستعماله خارج دائرة المراقبة القانونية مثل خدمة النعرات القبلية والصراعات الحزبية والجهوية، واستعماله أيضاً كوسيلة لكسب العيش؛ هذه المظاهر تؤدي إلى تنامي الشعور بعدم الأمن، والاختلال في منظومة القيم السائدة؛ كما

ساهمت الأمية الناجمة عن طبيعة المنطقة الرعوية/الزراعية وما ترتب عنها من هجرة دائمة - الرحيل - أدت إلى استشراء نموذج الفارس الذي يعتمد في عيشه على سلاحه.

في الوقت الذي شكلت فيه دارفور منطقة تجاذب للنزاع بين ليبيا وتشاد حول شريط أوزو خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث عممت ليبيا إلى تسلیح القبائل العربية في دارفور للإستقواء بها، ومنذ ذلك الوقت توفر لهذه القبائل السلاح من كل نوع. كما أن القبائل الإفريقية الأخرى حصلت بالمقابل من تشاد - المدعومة من قبل فرنسا - على المال والسلاح، وقد استدرجت هذه القبائل جميعها إلى صراعات فيما بينها.

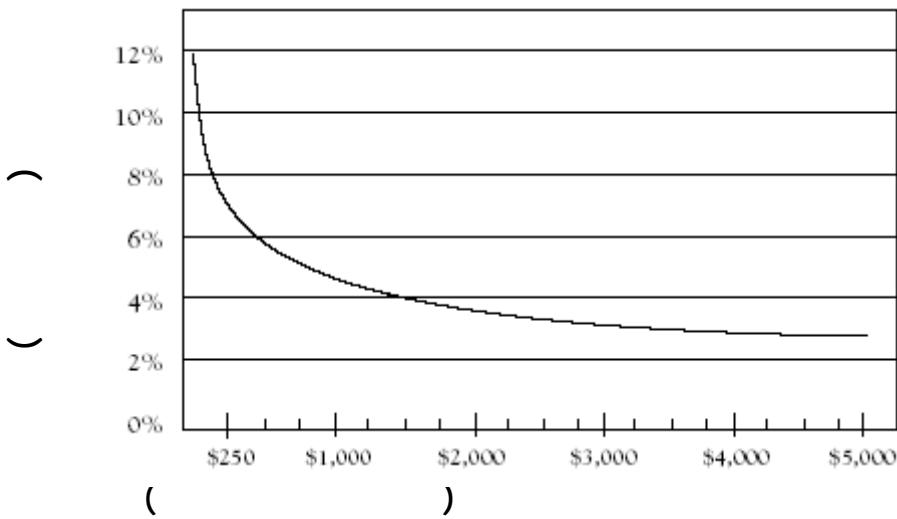
4) تنامي الإحساس بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المركز والمناطق الطرفية نتيجة للفجوة التنموية؛ الأمر الذي ولد شعوراً بالغبن والظلم الاجتماعي. ويتجلى ذلك ميدانياً في غياب البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية الحيوية، وإهمال التنمية الزراعية والحيوانية، بالإضافة إلى النقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب انتشار البطالة بين الشباب؛ مما دفع بالبعض إلى الانخراط في التنظيمات المسلحة التي تعرفها المنطقة، وأخرى امتهنت السطو كوسيلة لكسب العيش. وتؤكد الإحصاءات الواردة في "الكتاب الأسود"^{*} أن نسب توزيع السلطة على الأقاليم السودانية الخمسة منذ الاستقلال وحتى سنة 1999 قد عرفت اختلالات كبيرة، حيث أن الإقليم الشمالي الذي يشكل 5,3% من سكان السودان يحصل على نسبة 64,9% من المشاركة في السلطة، في حين لم يستفد الإقليم الغربي سوى من نسبة 10,2% بالرغم من أن نسبة سكانه إلى مجمل سكان السودان تمثل 31,7%.⁸² وهذه النسبة لها انعكاسها على توزيع الثروة على سكان الإقليم.

ومن المناسب في هذا الصدد الإشارة إلى أن تبني دعوات التهميش من قبل المركز لإقليم دارفور ينطلي على نوع من المبالغة، إذ أن معظم أهل السودان يعتقدون أن التخلف وانعدام التنمية والتهميش هي أمور تنطبق على الجميع، وباستثناء مركز العاصمة فإن السودان يعني بأسره من الفقر والتخلف، مما يجعله عرضة للاهتزازات الاجتماعية العنيفة والنزاعات الدائمة.

ويبيّن الشكل أدناه علاقة التناسب العكسي بين انتشار الفقر (مثلاً بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وتفاقم النزاعات الداخلية:

* الكتاب الأسود: كتاب أصدرته حركة العدل والمساواة وفيه رصد كامل لحقوق السلطة منذ استقلال السودان، وماذا حصل لأبناء دارفور خلال هذه المسيرة التي تحمل أرقاماً تبين غياب التوزيع العادل في حقيقتها حسب ما يحتويه الكتاب.⁸²

⁸² إجلال رافت، هانى رسنان، مرجع سبق ذكره، ص. 26.



المصدر: مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة خلال الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2004/12/2.

5) تسييس المقومات الاجتماعية والثقافية، مثل العرق واللغة والدين، وجعلها مركبات للنزاع والزج بالقبائل في نفرات الدفاع الشعبي لمواجهة الإنفلاتات الأمنية، وجعل القبيلة مدخلاً للتعيينات السياسية إذ نجد حزب الأمة مثلاً قد احتضن القبائل العربية في جنوب دارفور، والحزب الاتحادي الديمقراطي ركز نشاطه على قبيليتي "الفور" و"المساليت" الزراعيتين دون القبائل الأخرى، وارتکاز حركة العدل والمساواة المسلحة على الواجهة السياسية للمؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي الشريك السابق في الحكم؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اللجوء لاستعمال إقليم دارفور كورقة ضغط وتجاذب بين الأطراف السياسية المتصارحة؛ خاصة إذ علمنا أن الانقلابات هي الآلة الأكثر حضوراً في تولي مسؤولية الحكم.

6) الانفلات المتساند: حيث ساهم النزاع بين الشمال والجنوب في السودان، الذي وصف بأنه أطول نزاع في تاريخ إفريقيا، في إضعاف الحكومة المركزية في السودان، وبالتالي ازدياد معاناة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش من جهة، ونقل روح الحرب خارج نطاق الجنوب من جهة أخرى، حتى بعد الاتفاق الذي أبرم مع الحكومة المركزية لتوزيع السلطة والثروة. فالنخب السياسية والحركات المناهضة للمركز في دارفور مثل "حركة تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة" تطلعت لنموذج الحركة الشعبية لتحرير السودان التي اعتمدت السلاح بدلاً من السياسة كلغة للحوار⁸³ غير أن الفارق الأساسي بين تمدد الجنوب وتمدد دارفور هو أن الأول بدأ عسكرياً ثم "تسييس"، ولكن الثاني بدأ سياسياً ثم "تعسّكر"⁸⁴ فالعسكريون في الجنوب هم الذين استقطبوا المدنيين للصراع، في حين أن الحركات المسلحة في إقليم دارفور بمثابة واجهة عسكرية لتوجهات سياسية.

⁸³ معتصم عوض، النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، السياسة الدولية، العدد 171، يناير، 2008.

⁸⁴ ضياء الدين بلال، من هم قادة حركات التمرد في دارفور؟ وماذا يريدون؟!

<<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03a.shtml>>

7) الواقع تحت دائرة الاهتمام الدولي: يعتبر المتغير الخارجي من العناصر الطارئة والمؤثرة في ديناميكيّة النزاع الذي يعاني منه الإقليم، فالقوى الخارجية ذات الصلة بما يجري في دارفور تسعى بجد واقتدار إلى نقل الصراع من إطاره المحلي إلى القطري فالإقليمي ثم الدولي، حيث جرى تضخيم صورة النزاع الحاصل بالإقليم حتى صار له صدى أكبر من حجمه بفعل الأداة الإعلامية العالمية؛ مما يفرض فحصاً دقيقاً للدّوافع المعلنة من قبل الفاعلين الدوليين المهتمين بالقضية، وذلك من أجل الفرز بين المتدخل المنفرد الساعي لحل النزاع، والأخر المستغل للوضع بهدف التواجد في المنطقة عبر منفذ دارفور، وبأجندة قد لا تفي في معالجة الوضع القائم بقدر ما تسعى إلى تأمين مصالح القوى المتدخلة.

المطلب الثاني: النزاع في دارفور بين تعدد الأطراف الداخلية والتداولي الخارجي

يعود صنع فصول أحداث النزاع في إقليم دارفور، المعقد من حيث الأسباب والدّوافع، إلى أطراف عدّة متداخلة من حيث التركيبة الإثنية من جهة (عربي/إفريقي، رعاة/مزارعين)، والامتداد الجغرافي من جهة ثانية (داخلي/خارجي)، والسنن السياسي من جهة ثالثة. وبالرغم من أنه لا يمكن حصر كل الأطراف ذات الصلة بالنزاع، كون أنه من الصعب ضبط عدد وتوجهات الجماعات والحركات المتمردة ضبطاً دقيقاً منذ اندلاع النزاع، حيث توجد أكثر من 19 حركة مسلحة تساهُم في زعزعة الأمن والاستقرار في دارفور؛ كما أن معظم الحركات المسلحة شهدت العديد من الانقسامات في داخلها وخاصة بين القادة الميدانيين، وهذا راجع لعاملين أساسيين: العامل الأول هو هشاشة التجربة الميدانية والسياسية لهذه الحركات، فقد ولدت أغلبها مع بداية النزاع ولم تكن موجودة ككيانات سياسية منظمة قبل ذلك؛ أما العامل الثاني فيتمثل في سياسة التشتت المتبعة من قبل الحكومة، وذلك بإتباع أساليب الترضية لطرف على حساب آخر بين أطراف الحركة الواحدة، وهذا الأسلوب برعت فيه الحكومة المركزية من خلال تجربتها مع حركة التمرد في الجنوب والتي استطاعت أن تشقتها في أكثر من مرة، ومن أهم الفصائل⁸⁵:

1 - حركة تحرير السودان:

نشأت حركة تحرير السودان كحركة مسلحة في فيفري عام 2003م من قبائل "الزغاوة"، "الفور"، "المساليت" و"البرتي"، إضافة إلى قبائل أخرى إفريقية، ويترؤسها المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور، بينما يحتل أركو مناوي موقع أمينها العام، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطاً ساقبين في الجيشين السوداني والتشادي.

وبالرغم من تميز هذه الحركة بفعاليتها العسكرية، إلا أن أجندتها السياسية لا ترقى إلى نفس المستوى؛ ورغم ذلك فقد قبلت الحركة مؤخراً في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأصبحت تنسيق رسمياً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ومؤتمر "البجا" في الشرق.

كما دب صراع ذات الطابع القبلي بين عدة أجنحتها، وأثيرت عدة مطالب أبرزها: إبعاد رئيس الحركة عبد الواحد نور وأمينها العام أركو مناوي لانتهاجهما نهجاً عنيفاً؛ القيام بإصلاحات جذرية

⁸⁵ عبد القادر إسماعيل، مشكلة دارفور(الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي)، (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2008)، ص 212.

في مبادئ الحركة كالتعاطي الإيجابي والجاد مع فرص السلام المطروحة. وقد تجلى هذا الخلاف في مؤتمر وادي هور للإصلاح والتجديد الذي عقده مجموعة من المنتجين لحركة تحرير السودان، وذلك بإقرار المجتمعين بعزل زعيم الحركة وأمينها العام والاتفاق على أن تكون القيادة جماعية، وتشكيل لجنة خاصة بتقييم وقف إطلاق النار والسعى إلى الالتزام به؛ ومما أكد اتساع هوة الانقسام الداخلي للحركة هو عدم اعتراف قيادات الحركة بانتماء المشاركين في المؤتمر لحركة تحرير السودان.

إضافة إلى الاختلاف الداخلي القائم حول مسألة التدخل الأجنبي، خاصة بين عبد الواحد نور الذي يرى أن التدخل الأجنبي هو المدخل الوحيد لحل أزمة الإقليم، وأدم النور الذي يقدم نفسه بصفته نائب رئيس الحركة والذي يرفض التدخل الغربي معتبرا الدعوة إلى هذا التدخل بمثابة دعوة إلى إعادة استعمار السودان.

2- حركة العدل والمساواة:

نشأت الحركة عام 2003م بعد حركة تحرير السودان، ويقودها خليل إبراهيم، الذي ينتمي إلى قبائل "الزغاوة"، بينما يقود عملياتها العسكرية التيجانى سالم درو. وتعتبر دواعي قيام الحركة أوسع نطاقاً وتفصيلاً مما جاء في إعلان حركة تحرير السودان؛ فقد تطرق البيان التأسيسي للحركة لقضية احتكار السلطة من قبل الشمال، ويدرك البيان بعض الحقائق التي جاءت في الكتاب الأسود الذي كان خليل إبراهيم أحد المشاركين الأساسيين في إعداده، والذي حوى حصراً لكافة المناصب القيادية في السودان منذ الاستقلال ليثبت مقولته هيمنة الشمال على السلطة واستئثاره بها. هذا، بالإضافة إلى دواعي أخرى، مثل ضعف التنمية، والتفرقة العنصرية، وتراجع الحكومة عن الحكم الفيدرالي، وغيرها من الدواعي التي ورد مثيلها في إعلان حركة تحرير السودان.

وتتمثل أهداف الحركة، كما ورد في بيانها التأسيسي، في: إنهاء التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان؛ رفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي عن كاهل الجماهير؛ إشاعة الحرية والعدل والمساواة؛ وقف جميع الحروب؛ بسط الأمن وتأمين وحدة البلاد؛ تخثير إمكانات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية متوازنة؛ محاربة الفقر وإقامة نظام فيدرالي ديمقراطي لحكم البلاد.

وترى الحركة أن أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف تمثل في: اعتماد النظام الفيدرالي أساساً لحكم السودان؛ اعتماد النظام الاتحادي الرئاسي الدائري لضمان تداول السلطة بين أقاليم السودان المختلفة؛ تأكيد سيادة القانون واستقلال القضاء؛ تقسيم مناصب رئيس الجمهورية ورئيسة مجلس الوزراء ورئيسة مجلس الشيوخ ورئيسة البرلمان والقضاء والحكومة الدستورية والحقائب الوزارية بين أقاليم السودان المختلفة؛ اختيار رئيس الجمهورية وولاة الولايات بالانتخاب الحر المباشر، واعتماد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون.

ويتبين مما سبق أن الحركة لها أجندات سياسية أكثر تفصيلاً وقوة من حركة تحرير السودان، وأن كلاهما ينطلق من مقدمات متشابهة ويحمل أهدافاً متقابلة، وإن كانت المقدمات

والداعي التي انطلقت منها حركة العدل والمساواة أوسع نطاقاً، لأنها لا تقتصر على إقليم دارفور، كما أنها تطرح فكرة تقاسم السلطة بشكل أكثر تفصيلاً.

كما هو الشأن في حركة تحرير السودان، فإن حركة العدل والمساواة لم تسلم أيضاً من انقسامات حادة داخلها، الأمر الذي يصعب من عملية التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الوضع المتأزم في الإقليم، كون أن هذه الحركات المسلحة لا تحاول التنسيق فيما بينها رغم تقارب أهدافها، بل ويهاجم بعضها بعضاً أحياناً بتصریحات عدائية⁸⁶.

3 الجنجويد:

على الجانب الآخر وفي مواجهة تلك التنظيمات الإفريقية المسلحة تأتي ميليشيات "الجنجويد"^{*}، وهي ميليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحيل العربية القادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد؛ وهم أساساً جماعات تقاتلت من النهبسلح⁸⁷ حيث ينسب إليها أنها تقوم بعمليات قتل ونهب وإحراق الآلاف من المنازل، كما أن هدفهم من مهاجمة القبائل الإفريقية هو طردتهم من بيوتهم وإجبارهم على التخلي عن موارد المياه والماء المهمة للقبائل الرحيل ذات الأصول العربية؛ مما يؤكد أن النزاع هو في أحد جوانبه نزاع على الموارد؛ كما أن هذه الميليشيات تهاجم أحياناً بعض القبائل العربية التي ترفض الانضمام إليها، مما يؤكد أن القضية ليست مجرد نزاع عرقي بين عرب وأفارقة.

وقد تطورت إمكانات هذه الجماعات حينما دعت الحكومة المركزية في الخرطوم إلى تجنيد أهالي المنطقة لدعمها في حربها ضد الحركة الشعبية في الجنوب ولم ينخرط في العملية سوى أفراد من القبائل العربية، بينما لم يتطرق في هذه الجيوش غير النظامية من سكان الإقليم من "الفور" و"الزغاوة" وغيرهم من القبائل غير العربية، وتشير بعض التقارير إلى تحول نشاط هذه المجموعات بصفتها جيشاً شعبياً لحماية الأمة والدولة في الظاهر، ضد مخططات التمرد التي يتدعى لها أبناء الإقليم.

توجه نهم لـ"الجنجويد" بأنها الذراع العسكري لحكومة السودان، وهو ما تنفيه الحكومة المركزية في الخرطوم؛ ومن هنا أخذ الصراع في دارفور منحني وطنياً، بعد أن كان محصوراً في احتكاكات عنيفة بين الرعاة والمزارعين. وينقسم "الجنجويد" إلى "الأبالة" الذين يمتهنون تربية الإبل

⁸⁶ راوية توفيق، دارفور .. طبيعة الأزمة وأطراف النزاع.

<<http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/81313>>

* يشير مصطلح (الجنجويد) إلى وصف لجماعة تمتلك جواد وتحمل رشاش G3 وتعني (جن جاء على جواد) وهي عادة ما تعرف في المنطقة بأنها تعيش من ريع النهب والسطوسلح، وتتشكل أغلب أعضاء هذه المجموعات من الانتماء العربي.

⁸⁷ محمد جمال عرفت، دارفور.. التاريخ والقبائل والجنجويد (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناريوات الحل والتدخل)، مرجع سابق، ص، 219.

⁸⁸ خارق أحمد عثمان، مبارك محمد عبد المولى، الصراع في دارفور ... الجنوبي، الأسباب - تطورات الأزمة، ص، 163.

ويتمركزون في الشمال، إلى جانب القبائل العربية المعروفة بـ "البقارة"، الذين يمتهنون تربية البقر ويتمركزون في الجنوب⁸⁹.

كما أن تبني الحكومة خيار الحل الأمني خاصة بعد أحداث "الفasher، وتكيف الأزمة على أنها تمد مسلح يستهدف إسقاط النظام، وأن التنظيمات التي تتحرك في الإقليم هي تنظيمات عسكرية، ما أدى إلى إقحام الحكومة لسلاح الجو والسلاح الميداني في التعامل مع القضية، وتصنيف مليشيات "الجنجويد" باعتبارها جيشا شعبيا تم الاستفادة من خدماته في الحرب ضد الجنوب، وتوظفه الحكومة كذراعها العسكري في الإقليم؛ الأمر الذي يجعل من الحكومة الطرف الأبرز في النزاعسلح القائم في دارفور.

وبالرغم من أن حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة قد أثبتتا وجودهما على أرض المعركة العسكرية والسياسية في أجل قصير مقارنة بحرب الجنوب، غير أنهما تعانيان من عوامل ضعف عديدة، مما يقلل من فاعليتها على مستوى الإنجاز الميداني، ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية⁹⁰:

- (1) عدم توحد البرنامج السياسي والعسكري للحركتين؛
- (2) اختلاف أهداف كل من الحركتين، حيث:
 - تهدف حركة تحرير السودان إلى كونفدرالية أو حكم ذاتي أو انفصال،
 - وتهدف حركة العدل والمساواة إلى دولة موحدة في إطار فيدرالي؛
- (3) اختلاف المنطق الفكري للحركتين، حيث:
 - تؤمن حركة تحرير السودان بالنهج العلماني، وتطالب بفصل الدين عن السياسة، وهي بذلك تقترب في منهجها من الحركة الشعبية لتحرير السودان،
 - وتؤمن حركة العدل والمساواة بالنهج الإسلامي، وبذلك تكون أقرب إلى حزب المؤتمر الشعبي؛
- (4) المكان الجغرافي محل نشاط الحركتين، حيث:
 - تتواجد حركة تحرير السودان في الغرب وتنسق مع حاملي السلاح في شرق السودان
 - وتتواجد حركة العدل والمساواة في الغرب، ولكنها تعلن عن نفسها حركة قومية تسعى إلى نقل نشاطاتها إلى العاصمة، كما تشير إلى ذلك محاولة الانقلاب التي أحبطت في سبتمبر 2004 في الخرطوم.

⁸⁹ عبد العزيز راغب شاهين، الصراع العربي في دارفور - دراسة أنثروبولوجية، أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمقابل وسيناريوهات الحل والتدخل، مرجع يبق ذكره، ص، 224.

⁹⁰ أجلال رافت، آخرين، السودان على مفترق الطرق(بعد الحرب.. قبل السلام)، مرجع سابق، ص، 157.

إن التشتبه السائد بين القوى المتمردة، الذي يعزوه البعض بالإضافة إلى العوامل السابقة إلى إتباع النظام المركزي في حكومة الخرطوم لسياسة "الاختراق والتفتت" داخل الأطراف المناوئة لها وفي ظل تراكم الأحقاد بين القبائل المتواجدة في إقليم دارفور، والاحتلالات شبه الدائمة والعنيفة بين هذه القبائل، كل ذلك من شأنه أن يعقد من عملية "الفرز" بين الأطراف المتحاربة وتلك المتحالفة وتحديد القضايا المتنازع حولها، وهو ما يقلص من حظوظ النجاح بالنسبة للأطراف المتدخلة.

وفي ظل انحصار العالم الفارقة بين ما هو شأن داخلي محض وما له صلة بالقضايا الدولية وبعد أن أخذت المواطنات بعدها إنسانياً أبعد من الجنسية، وأصبحت الأفعال الجنائية جريمة دولية؛ فإن دعاة التدوير قد تزودوا بحجج إضافية تضفي على دعواتهم للتدخل الدولي في القضايا الداخلية للدول نوعاً من القبول.

وبالتالي، فإن دعاة التدوير من إقليم دارفور والخارج لن يواجهوا صعوبات في العثور على مسوغات في دعواتهم لتدوير الأزمة؛ فالمصالح الاقتصادية الدولية قد تناولت في السودان بعدما أصبحت هذه الأخيرة أحد أهم مصادر الطاقة في إفريقيا، واستثمرت فيها دول مثل الصين. وتطمح الولايات المتحدة إلى الاستحواذ على مستقبل الطاقة في إفريقيا⁹¹. وقد أخذت قضية دارفور بعدها دولياً بالانتشار المتدرج من الإقليم داخلياً ثم توسع صدى الأحداث إلى البعد الدولي مروراً بدول الجوار الأمر الذي يستدعي معرفة الأطراف الخارجية المنخرطة في النزاع.

فمن الناحية الميدانية، نجد أن أهم الأطراف الخارجية الداعمة للحركات المسلحة والمغذية للنزاع بإقليم دارفور، نجد القبائل العابرة للحدود بين الدول؛ فبحكم الموقع الجغرافي والتشابك في النسيج الاجتماعي نجد أن تشاراد تعتبر الطرف الأبرز من حيث التأثير والتأثير بأحداث دارفور، فهنالك حوالي 13 قبيلة إفريقية وعربية تقاسم إقليمي غرب السودان وشرق تشاراد، مثل "المسيرية" و"الرزيقات" و"التعاشة" و"السلمات" و"بني هلبنة" و"المهاريتة" وهي قبائل عربية، و"الزغاوة" و"الفور" و"المساليت" وهي قبائل إفريقية.⁹²

هذا التداخل في النسيج الاجتماعي بين القبائل الحدودية أدى إلى التحرك وفقاً لمبدأ الفعل ورد الفعل؛ فـ"الزغاوة" بصفتهم المسيطرة على الحكم في تشاراد، ونتيجة لمنطقة الولاءات القبلية قوية التأثير، غالباً ما يعمدون إلى تقديم الدعم لأهلهم في دارفور، من خلال نفوذهم في المؤسسة العسكرية التشادية. كما أن الصراع الداخلي في تشاراد، وما يصاحبه من عدم استقرار نظام الحكم، والذي كان يتخذ من دارفور قاعدة له نتيجة للتداخل القبلي، أدى إلى إدخال كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار إلى دارفور⁹³ حيث يقدر البعض كمية السلاح الموجودة بدارفور حالياً بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتتطور، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نتائجين على قدر كبير من الأهمية هما: سهولة الحصول على السلاح واستعماله والتوظيف المتبادل وفقاً لمبدأ الفعل

⁹¹ محمود وهيب السيد وآخرين، السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب.. قبل السلام)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص، 119.

⁹² عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص، 225.

ورد الفعل بين الحكومتين السودانية والتشادية للحركات المتمردة التي تتخذ من إقليم دارفور المنطلق والمأوى.

أما بالنسبة لـإفريقيا الوسطى، فغالباً ما ترتبط المعارضة الداخلية بالتوازنات القبلية داخل إقليم دارفور؛ إذ وبعد الانقلاب الأخير في مارس 2003 الذي أطاح بالرئيس أنج باسيه المدعوم من ليبيا والسودان، أدى انهيار جيش إفريقيا الوسطى إلى لجوء أعداد كبيرة من عناصره بأسلحتهم إلى القبائل في دارفور^{*}. كما أصبحت (إفريقيا الوسطى) معبراً للحركة الشعبية التي وسعت من عملياتها في الجنوب، حيث بدأت في مرحلة لاحقة تدخل إلى إقليم دارفور عبر إفريقيا الوسطى لتصل إلى جنوب دارفور وتدير عملياتها ضد الحكومة المركزية.

وبالرغم من أن النزاع في إقليم دارفور يعد من صميم الشأن الداخلي السوداني، إلا أن أبرز مؤشر على تدويل القضية هو تبني القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، موقفاً مسانداً للتدخل في هذا النزاع تحت مسوغ المأساة الإنسانية التي تحدث في الإقليم. ولم تكتفي هذه القوى بمتابعة ملف دارفور على مستوى مجلس الأمن فحسب، بل انخرطت أيضاً المنظمات الإقليمية والدولية في المشاركة في التدخل. ويعتبر الاتحاد الإفريقي أول منظمة إقليمية ودولية اهتمت بهذا النزاع منذ بداياته الأولى في 2003، حيث عقدت العديد من المؤتمرات بشأنه ورعت العديد من جلسات الحوار بين الحكومة وحركات التمرد. وقد ساهم الاتحاد الإفريقي بشكل فعال في التوصل لـكل الاتفاقيات التي حصلت إلى حد الآن، والتي من بينها اتفاق "نجامينا" لوقف إطلاق النار في أبريل 2004، واتفاق "أبوجا" للسلام بدارفور في شهر ماي 2006⁹⁴.

كما سجلت أيضاً منظمة الأمم المتحدة حضورها منذ اندلاع النزاع في دارفور، إذ زار الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" منطقة دارفور وانتقد طريقة إدارة الحكومة المركزية في الخرطوم للنزاع معتبراً أنها تعيق عملية وصول المساعدات الإنسانية للآجئين في معسكرات التجميع.

وقد جاءت القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن بموجب أحکام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمعالجة الأوضاع في إقليم دارفور. في فترة زمنية وجيزة حيث تضمنت تدابير وإجراءات متداخلة ومتشعبة، وتناولت موضوعات وقضايا عديدة بشيء من التفصيل، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لتقالييد عمل مجلس الأمن أثناء معالجته لقضايا ذات الصفة الاستعجالية، إذ صدر من المجلس ما يقارب العشرين قراراً، وهو ما يثير العديد من التساؤلات القانونية والسياسية حول الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن أزمة دارفور، والدافع المحرك للعملية والأهداف غير المعلنة المراد تحقيقها⁹⁵.

* يقدر الشريط الحدودي للسودان مع الدول المجاورة بحوالي 1300 كم، مما يزيد من تكلفة عمليات المراقبة والتحكم، هنا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن شأن التداخل القبلي والعرقي على طول هذا الشريط أن يعقد، اجتماعياً، من تلك العمليات مجاهد بشير، حالة وطن..التقرير الاستراتيجي السوداني.

<http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=513&id=38263>

⁹⁵ يحيى الشاعر، دارفور مشكلة داخلية ... وهدف نفطي.

المطلب الثالث: ديناميكيات النزاع في دارفور وإفرازاته

لقد ظلت مسألة النزاع على الموارد في دارفور عملية تراكمية، متعددة ومتنوعة في أهدافها وأساليبها، من مرحلة كمون إلى خلاف بسيط يحل بالتحييد والغفو والدية إلى نزاع معقد يقوم على أسس واعتبارات التفوق والجسم بالقوة لصالح طرف على حساب طرف آخر وفق منطق الثأر، ما أدى إلى تفاقم الوضع، وأدخل مفاهيم وممارسات جديدة على هذه النزاعات.

ولتحليل النزاع القائم في الإقليم من زاوية تلمس أثر الأحداث التي تدور رحاها في الإقليم نحاول رصد ديناميكياته من خلال تتبع المسار السياسي والأمني للنزاع وتبعاته الاقتصادية والإنسانية.

فالحركات السياسية والعسكرية التي تتخذ من إقليم دارفور منطلقاً لها لم تنشأ من فراغ وليس جديدة؛ ففي أكتوبر 1964 تشكلت جبهة نهضة دارفور، ذات المنهج السياسي الخالص، كرد فعل على التخلف الذي يعاني منه غرب السودان، وركزت مطالبتها على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. أما التجمع العربي فقد نشأ في بداية الثمانينات، وهو مشكل من 27 قبيلة عربية من غرب السودان، وقد انطلق التجمع من منطلق فكري سياسي، وأبرز أهداف هذا التجمع الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الست في دارفور وكردفان ومن ثم الاستيلاء على الحكم في السودان.

وتعتبر حركة الاستقطاب الحزبي التي وقعت خلال فترة حكم الصادق المهدي بين عامي 1986 و1989 من العوامل التي أسهمت في تأجيج النعرات بين قبائل دارفو، حيث عمد الحزبان البارزان في السودان إلى استغلال الولاءات القبلية لتعزيز تواجده على الساحة السياسية، إذ نجد أن حزب الأمة قد اعتمد إلى حد كبير على استقطاب طائفة أنصار المهدي، وقد استهدف نشاطه مجموع القبائل العربية في غرب السودان؛ كما نجد أن الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي يمثل طائفة "الختمية" بقيادة محمد عثمان الميرغني، يستمد قوته من القبائل الإفريقية في المنطقة. أفضى هذا التوجه إلى تشظي fragmentation في النسيج القبلي لدارفور من خلال الاستقطاب السياسي المتنافر فكانت النتيجة زيادة حدة التوترات التي بدأت تصاعد في إقليم دارفور.

ومن المؤكد أن القضية التي كانت تطرح نفسها على خلفية الصراع القبلي التقليدي على الماء والمرعى، أصبحت مع تراكم الأخطاء في شكل التعاطي معها، وفي ظل جاذبية مغربية (تقاسم الثروة والسلطة) أفرزتها اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، أصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة، فمن جهة نجد أنها توشر على تفاقم صدام عرقي وقبلي مسلح، ومن جهة أخرى نجد أنها، تحت وطأة التدخل السياسي والعسكري من جانب الدولة، تتخذ شكلاً من أشكال العنف ومن ثم الاستقطاب الحاد - المفضي إلى انفجار الموقف - بين العناصر الإثنية المكونة للإقليم.

ولقد مثل الهجوم الذي قامت به حركة تحرير السودان على مدينة "الفاشر" في 25/4/2003 منعطفاً مهماً في مسار النزاع⁹⁶ حيث انتقلت من مجرد كونها أزمة محلية داخل الإقليم ذات أبعاد قبلية وإثنية يمكن التعامل معها في الإطار الداخلي إلى أزمة سياسية وأمنية واسعة النطاق، ذات أبعاد إقليمية ودولية آخذة في التزايد والتعقد مع مرور الوقت، وزاد من حدتها ما استتبعها من حوادث على المستويين الإنساني والاجتماعي، حيث أصبح النزاع في دارفور يشكل تهديداً لاستقرار الدولة وتماسكها في السودان، بشكل لم يعد معه في الإمكان تسوية النزاع أو تجاوزه من دون إعادة صياغة علاقة دارفور بمركز السلطة في الخرطوم، ودون الوصول إلى تفاهمات تمتد إلى إعادة النظر في هيكل السلطة وتوزيع الموارد على المستوى القومي، بل وإعادة النظر في العديد من القضايا الجوهرية الأخرى المتعلقة بالهوية وطبيعة الدولة ونظامها السياسي.

إذ أن النزاع في دارفور قد انتقل من خانة النزاع الداخلي والأجندة المطلبية إلى حيز التدويل في مسار تدفعه قوى هائلة للسير على نفس المنوال الذي سارت عليه مشكلة الجنوب من قبل؛ حيث تجاوزت أزمة دارفور إطارها المحلي المحدود لتصبح قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية. بدأ مسار الأقلمة الذي عرفه النزاع مع دولة تشاد المجاورة ومحاولاتها المتكررة لاحتواء النزاع، من خلال اتفاقية "أبشي"، ثم جولتي "نجامينا" الأولى والثانية، ثم انتقال هذه الوساطة إلى أديس أبابا ومن بعدها إلى "أبوجا" مع تدخل الاتحاد الإفريقي وقراره إرسال قوات متعددة الجنسيات لمراقبة وقف إطلاق النار، كما عرفت المنطقة اهتماماً دولياً متزايداً، تجلى بشكل خاص في الزيارات المتتالية لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الأميركي "كولن باول" والأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، وبناء على التقارير التي قامت بتوصيف الأوضاع الإنسانية الناجمة عن النزاع خاصة في مخيمات اللاجئين، انتهى الأمر إلى تدخل مجلس الأمن الدولي.

ويمكن تحديد أهم المراحل التي تدرجها النزاع في إقليم دارفور، والقضايا المؤججة له، إلى جانب الفواعل المنخرطة فيه والمستوى الذي عرفه النزاع؛ من نزاع محلي لم تتعذر أطوار أحدهاته نطاق القبيلة، ثم تعداده إلى إقليم دارفور وأنعكس على الوضع على المستوى الوطني، لينتقل التأثير والاهتمام إلى المجتمع الدولي.

⁹⁶ زكي البحيري، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية)، (القاهرة: مكتبة التهضة المصرية، 2008)، 135.
⁹⁷ جلال رافت، هاني رسلان، مرجع سابق، ص. 91.

تبولوجيا النزاع في دارفور

مستوى النزاع	الفواعل ذات الصلة	القضايا/أسباب النزاع	
محلي	الطوائف والجماعات داخل وبين القبائل	ملكية الأرض، منابع الماء، المراعي.	النوع أ
إقليمي	العرب ضد الأفارقة (الزرق)	الادارة المحلية، المقاطعة.	النوع ب
دولي	إقليم دارفور (مجتمع) ضد الحكومة المركزية	تقاسم الثروة والقوة مع المناطق والجنسيات الأخرى.	النوع ج

Source: Darfur Report 2006, Sudanese Studies Center, First Edition, Cairo, 2006, p. 69

لقد أدى النزاع في الإقليم بديناميكيته الواردة في الجدول أعلاه إلى التسبب في تدفق أعداد كبيرة من النازحين^{*} ، مما أضاف إلى الوضع القائم تراكمات إنسانية عقدت من مهمتها استيعابها من قبل الحكومة، ووفرت بالمقابل راية تم توظيفها من قبل المعارضة؛ فهي بمثابة الإعلان والإشهار للنزاع بالشكل الذي يوفر على القوى الدولية الجهد في إيجاد مصوغات للتدخل، إذ أن التدويل الحقيقي للنزاع نفذ عبر بوابة الأوضاع الإنسانية في الإقليم. وتشير بعض المصادر التي تهتم بالجانب الإنساني - بالرغم من التضارب في الأرقام - إلى حدوث مأساة إنسانية حقيقة نتيجة لانتشار عمليات السطو المسلح، والتهجير القسري للمدنيين العزل جراء تصاعد حدة النزاع، والجدول التالي يوضح جانباً من هذه المعاناة:

* هناك تباين كبير في الإحصائيات المتعلقة بعدد النازحين ما بين الأرقام المعلنة من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم وما بين ما تعلنه المعارضة أو الجهات الغربية الخارجية. يمكن التوسيع في الموضوع من خلال التفصيلات الواردة في المرجع التالي: ساعد محمد علي، أبعاد الكارثة الإنسانية بدارفور (ورشة عمل حول: الكارثة الإنسانية في دارفور والإعلام الغربي) المقامة بيروت يومي 25 و26 مارس 2006.

العدد (الأرقام تقديرية)	الحالة
91 معسكرا	المعسكرات في ولايات دارفور الثلاثة
1.227.629	النازحون من قرائم إلى هذه المعسكرات
271.342	المتأثرون من النزاع ورفضوا النزوح
1.498.971	العدد الكلي المتضرر من النزاع
كمية المواد الإغاثية لا تفي بالحاجة مما أدى إلى انتشار أمراض سوء التغذية وغيرها	الوضع داخل المعسكرات
%71.4	نسبة الأطفال خارج المدرسة
50% أطفال؛ 30% نساء؛ 20% رجال	الفئات النازحة داخل المعسكرات

ومهما يكن التضارب حول الأرقام، فإن النزاع قد أفرز وضعاً إنسانياً يتطلب التحرك السريع للتخفيف من حدة المعاناة عبر تقديم المساعدات الإغاثية وتأمين وصولها لأصحابها من جهة، وتحمّل مسؤولية تسوية الوضع القائم من قبل الجهات المعنية لإنهاه هذه المعاناة من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد عمّدت الحكومة السودانية إلى فتح ممرات لإغاثة النازحين بعد أن أعلن الرئيس السوداني في 09/02/2004 عن إنهاء للعمليات العسكرية الأساسية بالإقليم، في الوقت الذي كانت فيه المنطقة مغلقة من قبل بسبب العمليات العسكرية، كما وافقت الحكومة على خطة عاجلة تقدمت بها الأمم المتحدة لإغاثة سكان دارفور، وهو اعتراف رسمي بالمعاناة الإنسانية التي أفرزتها النزاعسلح في الإقليم. وقد بدأت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في نقل آلاف

⁹⁸ اللاجئين

99

وبالرغم من اتخاذ النازحين مسارات تجنبهم مناطق النزاعات، والتواجد في معسكرات ضمن مجموعات قبليّة متجانسة نسبياً تفادياً للاحتكاكات والتخفيف من المعاناة، غير أن عدم توفر الأمان في مناطقهم الأصلية مما أجبرهم على النزوح وضياع الموسم الزراعي والرعويّة وقد ممتلكاتهم، ومع ندرة الموارد الطبيعية وقلة المواد الإغاثية في المجتمعات الاضطرارية، كل ذلك أوجد حالة من المأساة الإنسانية تجلت إفرازاتها في جوانب شتى.

⁹⁸ يمكن الإطلاع على خريطة توزيع اللاجئين المتضررين من النزاع في دارفور بالرجوع إلى الملحق رقم 02، ص 136.

⁹⁹ إجلال رافت، هاني رسنان، مرجع سبق ذكره، ص 113.

فتحالف التدهور البيئي جراء الجفاف الذي زحف على المنطقة، مع فقدان الأمن؛ أدى إلى الإفقاد المفروض بسبب التهجير القسري، والتخلّي المكره عن مصادر العيش وإن كانت شحيبة. كما أثقلت العمليات العسكرية في الإقليم كاهم الميزانية بالنسبة للحكومة المركزية في الخرطوم بتخصيص الجزء الأكبر منها في الإنفاق العسكري، بدلاً من توجيه عائدات الميزانية للبرامج التنموية للتقليل من حدة الاحتقان الاجتماعي؛ وهو ما أدى بالمقابل إلى انتعاش اقتصاديات الحرب، الأمر الذي يدفع إلى تغليب النزعة الداعمة لاستمرارية النزاع على حساب الصوت الداعي إلى التسوية، وهي إحدى المعضلات التي تواجه عملية التدخل الدولي لحل النزاع القائم.

كما أدت عملية تجميع النازحين إلى التأثير على النسيج الاجتماعي وإحداث خلل في التوازنات القبلية والتركيبة الديموغرافية في كل منطقة دارفور، وكذلك المناطق الداخلية المتاخمة لمناطق النزاعات داخلياً بالنسبة لـالسودان مثل كردفان، ومناطق الجوار مثل تشاد وإفريقيا الوسطى وهو ما يؤدي إلى تشكيل تركيبة سكانية جديدة تتبعها بالضرورة خارطة اجتماعية وثقافية جديدة، هذا الوضع مع غيره من الأوضاع يساعد على تكوين المجتمعات الهمشية التي بإمكانها أن تؤدي إلى تفكك المجتمعات الأصلية¹⁰⁰.

مع مرور الوقت، بدأت بوادر الاهتمام الدولي الجدي بأزمة دارفور في الارتفاع بعد انتشار الإدراك بأبعادها الخطيرة على سكان الإقليم، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته للمنطقة من خلال دعوته إلى حاجة المتضررين إلى الإغاثة بشكل عاجل قبل حلول موسم الأمطار.

ومما أدى إلى التصعيد الدولي تجاه الحكومة المركزية في الخرطوم، هو تقديره للوضع الإنساني في الإقليم بتحوله من مأساة للنازحين إلى كارثة إنسانية؛ بالإضافة إلى تولد نوع من الشعور بضعف القدرات الذاتية لأجهزة الدولة السودانية وعدم تمكّنها من إنجاز القرارات التي تعهدت بتنفيذها. وقد اتسعت دائرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة السودانية حيث أُعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن هناك فضائح ترتكب في إقليم دارفور، وبعد وقت قصير صدر تصريح من موكيش كابيلا منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان، حيث أكد على أن منطقة دارفور تمر بأسوء أزمة إنسانية في العالم حالياً، وأن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وأضاف أن القتال بين المليشيا العربية المدعومة من قبل الحكومة والجماعات المحلية تعمل طبقاً لسياسة الأرض المحروقة والاغتصاب بصورة منتظمة، وأن منظمات الإغاثة لا يتسنى لها الوصول إلا إلى جزء محدود من المنطقة وأن عاملاتها يتعرضون لهجمات¹⁰¹ هذا التصريح تعرض عليه الحكومة المركزية في السودان وتعتبره بمثابة تشويه للحقائق الميدانية وتضخيم إعلامي موجه لتبرير تمرير أجندات معدة سلفاً، وتهيئة الرأي العام الدولي لتقبل مبدأ التدخل الدولي تحت غطاء المأساة الإنسانية.

ومهما تكن المواقف، فإن الوضع بالإقليم لا يحتمل من الناحية الإنسانية، إذ تضافرت عوامل عديدة على تعميق المعاناة؛ فإلى جانب القهر الطبيعي (الجفاف) الذي أدى إلى إجبار السكان على

¹⁰⁰ عبد الوهاب الطيب بشير، أوضاع النازحين في دارفور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي، (أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقوف وسيناريوهات الحل والتدخل)، مرجع سابق، ص، 99.

¹⁰¹ إجلال رافت، هاني رسنان، مرجع سبق ذكره، ص، 114.

النزوح بحثاً على القوت، نجد تعتن الإنسان وذلك بانحراف البعض من سكان الإقليم في نزاعات عنيفة الأمر الذي أجبر السكان - ضحايا تلك النزاعات على النزوح ليس نزواعاً من شظف العيش فقط بل بحثاً عن الأمان المفقود أيضاً؛ فهم في فزع بين الخوف وعدم الأمان من جهة، والجوع وقد الإطعام من جهة أخرى.

المبحث الثاني: النزاع في دارفور بين قصور المؤسسات وتشتت الولاءات

عادة ما يبدأ النزاع الداخلي بعدم قبول جماعة معينة لوضعها في المجتمع وتمردتها على نمط العلاقات السائدة في الدولة، وتتحول إلى حركة اجتماعية حينما تبلور المطالب في شكل أهداف محددة وتنبثق قيادة تتصدر المجموعة، مع توفر حد أدنى من الإطار التنظيمي، كما يمكن القول أن النزاع الداخلي الكامن يأخذ العنف المسلح فيه منحى تصاعدياً حينما يتولد الشعور بالتناقض بين الحركات الاستعلائية والحركات الانفصالية، وهي العلاقة التي يملئها الشعور بالتعايش الاضطراري مع عدم المساواة.

فالنزعنة الاستعلائية تولد لدى أصحابها الطموح للوصول إلى السلطة، إذا لم تكن تسيطر عليها أو احتكارها وعدم قبول التنازل عنها أو مشاركة الآخرين معها. أما النزعنة الانفصالية فهي تُتبع من شعور بعض الجماعات المهمشة بعدم تلبية مطالبها ذات الطابع الخصوصي، مع توفر مقومات الانفصال كالعيش في إقليم واحد والابتعاد عن مركز الدولة.

هذه المظاهر تؤسس لولاءات ضيقة (إثنية، جهوية، لغوية...)، تكون بمثابة مركز للاستقطاب ومنطلق للتعبئة ضد الجهات الموصمة بالعدو، سواء كان حقيقياً أو افتراضياً. غالباً ما تجد الحركات السياسية المعارضة للحكومة المركزية. في مثل هذه الفضاءات فرضاً لشحذ الهمم ومحاولات لتوظيف الواقع المعاش (المعاناة) لتحقيق الأهداف السياسية غير المعروفة. وتتسع دائرة النفوذ بالنسبة للولاء الإثني كلما ضاقت دائرة التواجد الرسمي للمؤسسات التابعة للدولة.

هنا، تبرز إشكالية التعارض المعقد بين الدافع الداخلي (الموضوعي) والدافع الخارجي (الذاتي) للتدخل، أي ما إذا كان إدراج نزاع دارفور ضمن الاهتمامات الدولية إلى درجة تبني خيار التدخل نابع من عجز (داخلي) تعاني منه الحكومة في السودان، أم أن الأمر يتعلق بأجندة خارجية مقتنة بداعف تتصل بمصالح تخدم بشكل أو باخر التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة.

المطلب الأول: الدولة العاجزة في السودان بين البنى التقليدية ومتطلبات التحديث

قد يجادل البعض في تنصيف الدولة في السودان ضمن قائمة الدول العاجزة، غير أن الأمر الذي لا يقبل الجدل، هو أن الدولة في السودان ليست مصنفة - بكل المعايير - ضمن قائمة الدول القوية كمجموعة الثمانية الكبار(G8) أو مجموعة العشرين(G20)؛ وبالتالي فإن مناقشة موضوع التدخل الدولي في النزاع المتعلق بدارفور من منطلق العجز الذي تعاني منه الدولة السودانية لاحتواء هذه الأزمة أمر يجد له مبرراً منطقياً وإمبريقياً.

وبالرغم من المؤاخذات المسجلة على التصنيف والترتيب المعتمدين من قبل صندوق دعم السلام Fund for peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy للدول العاجزة؛ والذي تم بموجبه تصنيف دولة السودان ضمن الدولة المتقدمة لقائمة الدول العاجزة، غير أنه يمكن الاستفاده منه من الناحية المعرفية؛ كونه يوفر بعض الاستبصارات الدالة على الجوانب التي تحدد مدى العجز الذي تعاني منه دولة السودان. إذ أن غياب التنمية الاقتصادية، وتزايد النزاعات العرقية، وفقدان الشرعية بالنسبة للنظام الحاكم حيث أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم وصل إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري عام 1989، بالإضافة إلى تشتت سلطة الدولة وظهور مراكز قوى عسكرية في جنوب وغرب وشرق السودان موازية للقوات النظامية. وفي ظل تنامي الانشقاقات داخل النخبة الحاكمة (الانقسام الحاصل داخل حزب الإنقاذ الحاكم وانضمام حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي للمعارضة)، ومع التواجد الفعلي لقوى دولية في الجنوب ودارفور؛ كل هذه المؤشرات وغيرها تعبّر عن عدم قدرة الدولة السودانية على أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أنها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها.

وما يضاف نوحاً من العجز المترافق إلى جانب المؤشرات السالفة الذكر التي تعاني منها الدولة السودانية، تلك القضية المتعلقة بالنسق السياسي/الاجتماعي الذي عرف به دارفور منذ قديم الزمان، وهو ما عرف لاحقاً بنظام الإدارة الأهلية والمتمثلة في السلطان والناظر والعمدة والشيخ من أهل الحل والعقد؛ وإن كانت تقوم بعمل تنظيمي إيجابي لحل النزاعات بين القبائل سلمياً، لأن هؤلاء المسؤولون كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعية مرموقة حيث يمتلكون سلطة قانونية خولتها لهم الدولة، وبالتالي فإن كلمتهم مسموعة ومطاعة من قبل المجتمع. في الوقت الذي التزمت فيه هذه السلطة باحترام العرف والتقليل السائد في المجتمع الدارفوري. مما أهل الإدارة الأهلية لأن تكون بمثابة آلية لكيان خوالي "الوسطاء" يقوم بالعمل على الحد من النزاعات واحتواها قبل استفحالها وتحولها إلى حرب واسعة¹⁰².

وهو النظام الذي استندت إليه الحكومات المركزية المتعاقبة على حكم السودان منذ عام 1916 حيث كانت دارفور خاضعة لهيمنة الحكم الاستعماري تحت راية التاج البريطاني؛ وحتى بعد خروج الاستعمار من السودان عام 1956، استمرت الحكومة الوحشية في الاتجاه نفسه بالاعتماد على الإدارة الأهلية في تسيير الشؤون العامة في منطقه دارفور باعتباره الراعي الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، إلى أن تم تقويض هذا النسق، عندما أقدمت حكومة الرئيس "جعفر نميري" بحل الإدارة الأهلية في عام 1971¹⁰³.

وتعتبر الإدارة الأهلية أداة تنظيمية فاعلة أسهمت في الاستقرار في مجتمع يتألف على أزيد من 100 قبيلة، بعضها ينحدر من أصول عربية والبعض الآخر من أصول إفريقية تنتشر في مساحة واسعة تتداخل فيها الدوائر والنشاشات الاقتصادية وتتدخل بعضها مع بعض، كونها كانت ترعى

¹⁰² عوض معتصم. النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، (مجلة السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008).

¹⁰³ محمود وهيب السيد آخرون، السودان على مفترق الطرق (بعد الحرب.. قبل السلام)، ص. 141.

الاتصالات بين الزعامات لتنسيق هجرات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية والقبائل الأخرى التي يمكن أن تستقبل وفادتهم. ولذلك نجد أن هناك اتفاقاً كبيراً جداً على أن الإدارة الأهلية قامت بأدوار مهمة في عموم دارفور¹⁰⁴.

غير أن إحلال نظام الحكم الإقليمي في دارفور عام 1971 لم يكن البديل المناسب من جهة استيعاب التنوع القبلي ولا الاضطلاع بالوظائف التي كانت تقوم بها الإدارة الأهلية في الماضي بكفاءة واقتدار، بل نجد أن الحكم الإقليمي استنهض المنافسة للحصول والهيمنة على المناصب القيادية وانتخاب المجلس الشعبي الإقليمي على أساس قبلي محض، وبالرغم من اللجوء إلى مؤتمرات الصلاح، إلا أن نسبة النجاحات التي حققتها هذه المؤتمرات كانت محدودة جداً.

وقد طرحت حكومة الإنقاذ (1989) مشروعًا حضاريًا تحت شعار "لا دار إلا دار الوطن"¹⁰⁵، ومما زاد الامتعاض لدى بعض قبائل دارفور أنه عندما أعيد تنظيم الإقليم إدارياً (1994)، تم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات التي لا تتمتع بالثقل التاريخي والاجتماعي، الأمر الذي رأى فيه القبائل العربية مثل "الفور" و"الماليت" تجاهلاً أو تقويضاً لدورها التاريخي والقيادي في الإقليم الذي تشكل قطاعاً كبيراً من سكانه.¹⁰⁶

وفي معظم الحالات، فإن الناس تتقبل البنى التقليدية بسبب فشل الحكومة المركزية في بناء بني فاعلة على الصعيد المحلي؛ هذا وإن الاعتماد على المعايير والقواعد التقليدية ليس مفهوماً فحسب بل أيضاً منطقياً نسبياً، خصوصاً إذا لم يكن هناك خيار آخر.

ففي الوقت الذي عجزت فيه الدولة عن تأدية الوظائف الأساسية الملقاة على عاتقها، كونها مصنفة ضمن الدول العاجزة وفق المؤشرات المثبتة في الفصل المتعلق بالجانب المفاهيمي، من الطبيعي أن يختار المواطنون المحرومون من الخدمات الأساسية نمطاً لحياتهم اليومية وفق بنائهم وقواعدهم التقليدية مع تجاهل الحكومة المركزية، وهو ما كيفه النظام الحاكم (المؤتمر الوطني) بأنه تمدد، ما جعله يلجأ إلى أمننة securisation القضية (اعتماد الحل الأمني كأسلوب للتعامل مع الأحداث والمطالب القادمة من الإقليم).

هناك عاملان أساسيان يجب أن يتوفراً حتى تتمكن الدولة من تأدية وظائفها على أكمل وجه: أولاً: يجب أن تكون قادرة على تأمين مردود مالي كافٍ ناتج عن سوق الإنتاج الصناعي؛ ثانياً: عليها أن تسعى جاهدة إلى تجسيد احتكارها لتشريع القوانين وفرض النظام، وهما من العوامل التي تفتقر لها الدولة في السودان.

ومع تحجيم دور الإدارة الأهلية وعدم قدرة الإدارة الحديثة على تطوير البنية الاجتماعية وتحقيق الحضور السياسي للدولة في الإقليم، فإن تأزم الوضع بالشكل المسجل يجد له مبرراً، مما

¹⁰⁴ عوض معتصم، مرجع سابق.

¹⁰⁵ حسن ساتي، أزمة دارفور تقاطع الجغرافيا والتاريخ والمصالح السياسية (قراءة تحليلية).

www.news.gov.kw/files/documents/Monthly.../1-4-2005.doc

¹⁰⁶ زكي البعيرى، دارفور (أصول الأزمة وتداعيات الحكمة الجنائية الدولية)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008، ص. 90.

يفرض على صانع القرار السوداني مواجهة التحدي المطروح من خلال الإجابة على أسئلة حرجية تتعلق بكيفية التوفيق بين الحفاظ على حقوق الإنسان وحق الدولة في الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها.

وباعتبار أن عجز الدولة السودانية قد تجلى بشكل لافت، بحسب التقارير الإحصائية الرسمية سواء على المستوى التنموي والخدماتي؛ إذ تعاني أغلب المناطق المعزولة من غياب للدولة مما أدى إلى تنامي ظاهرة التسيير الذاتي للشؤون الخاصة والعامة من قبل السكان أنفسهم وهذا من شأنه أن يؤدي إلى النزوح نحو التمرد من جهة، والاحتکام إلى السلاح أثناء نشوب خلافات حول قضايا معينة في ظل غياب سلطة قانونية ضابطة للعلاقات العامة بين المواطنين. أما فيما يتصل بعدم التحكم السيادي في أراضيها، فهي غير قادرة على حل الأزمة المتفاقمة في الإقليم، مع عدم امتلاكها للقوة الرادعة للجهات الخارجية لمنعها من التدخل في شؤونها الداخلية؛ مما أدى إلى تدويل أزماتها الداخلية بدءاً بقضية الجنوب وما ترتب عنها من اتفاقيات قد تؤدي إلى تقسيمها، من خلال منح حق الاستفتاء من أجل تقرير المصير لسكان الجنوب، مروراً بنقل قضية دارفور إلى أروقة مجلس الأمن ثم إحالتها على محكمة الجنائيات الدولية.

وبالرغم من ذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يدرك أن الخصوصية التي يتميز بها إقليم دارفور تاريخياً لا يمكن تجاوزها من خلال فرض نماذج جاهزة، وهو ما يتطلب معرفة دقيقة بالواقع الأمر الذي يفتقد الفاعلون الخارجيون أثناء تصديهم لمهمة التدخل لحل مثل هذه النزاعات؛ كما أن التلوث البيئي الذي أدى إلى التأثير في التغيرات المناخية من شأنه أن يلقي بالمسؤولية الأخلاقية على القوى الدولية، بصفتها المتسبة في الجزء الأكبر من التأثير على المناخ العالمي، لتحمل مسؤوليتها تجاه الدول المتضررة جراء ذلك، ومنها دولة السودان، ومساعدة الدول العاجزة للتغلب على الصعوبات الناجمة عن تلك التغيرات.

المطلب الثاني: التعبئة في النزاع بين التعددية الإثنية والتجاذب السياسي

في ظل التشظي الاجتماعي وغياب الاندماج الوطني تتشتت الولاءات، وتعدد الزعامات المستقطبة للانتماء، وهو ما جعل عملية التعبئة للاستحواذ على ولاءات الأفراد في المناطق التي تشهد تصعيداً عنيفاً إحدى أهم القضايا محل الاستقطاب بين الأطراف المتنازعة؛ فإذاً إدارة النزاع واتساع نطاقه وجعله متناهياً لا يتحقق إلا من خلال قيادة النخب الإثنية أو السياسية التي تستغل الأوضاع القائمة وتستهدف تغيير طبيعة النظام القائم بالتركيز على ممارسة الضغط على صعيد المشاركة في السياسة أو التوزيع وتخصيص الموارد من جانب الحكومة، أو تغيير مؤسسات الحكم والنخبة الحاكمة جزئياً أو بصورة كاملة، أو التوجه نحو المطالبة بالحكم الذاتي بتمكين جماعة أو جماعات اثنية من الحصول على الحكم الذاتي مع استمرارية العيش داخل الدولة.

وباعتبار أن إقليم دارفور موطن مركب من خليط إثنين معقد؛ فإن القبيلة تظل عنصراً أساسياً من عناصر الهوية فيه، حيث توجد حوالي 36 قبيلة أساسية على الأقل في المنطقة، وهذا المزيج يتشكل من مجتمعتين عرقيتين أساسيتين، إحداهما ذات أصول سامية عربية والأخرى ذات أصول حامية إفريقية تعرف محلياً باسم "الزرقة" أو السود. ومع أن المنطقة تسمى دارفور، مما يعني أنها أرض

قبيلة "الفور" نسبة لأكبر جماعة عرقية في المنطقة، إلا أن الإقليم ينقسم فعلياً إلى تقسيمات فرعية يطلق على كل منها اسم "دار"، وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافية المحددة للجماعة، إذ ترى فيها تجسيداً لمكانها الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي. وبالرغم من التقسيم الرسمي للإقليم إلى ولايات ومحافظات ومجالس...، إلا أن التقسيمات التقليدية إلى مجموعة من "الديار" (جمع "دار")¹⁰⁷ تظل هي الأكثر أهمية في إطار الجماعات الإثنية.

وتنقسم المنطقة تقليدياً إلى ثلاث "ديار" رئيسية، ففي الشمال دار "الزغاوة" وفي الوسط دار "الفور" وفي الجنوب دار "الرزيقات"؛ كما أن للمجموعات الأخرى الصغرى ديارها أيضاً؛ أما من حيث الانتماء العرقي أو الإثني، فإن أهل دارفور ينقسمون إلى قسم القبائل الإفريقية والذي يضم: "الفور" و"الزغاوة" و"المساليت" و"البرتي" و"التاما" و"القمر" و"الفلاته"؛ أما القسم الثاني، فيضم القبائل العربية وأهمها: "التعايشة" و"الهبانية" و"بني علبة" و"الرزيقات" و"المسييرية" و"المعاليا"¹⁰⁸.

وباعتبار أن القبيلة تشكل رقمًا يصعب تجاوزه في ظروف دولة كالسودان، بمساحتها الشاسعة وضعف في البنية التحتية، فإن إفرازات التحول البطيء من مجتمعات تقليدية تهيمن فيه رابطة العرق والعشيرة على الولاء المحلي، إلى مجتمعات حديثة تكون فيه عملية الاندماج الوطني هي المحددة لولاء الأفراد، قد ساهمت في تعقيد وإطالة أمد النزاع في الإقليم. وكما هو معلوم، تعتبر القبيلة وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية تشكل مجتمعاً متماسكاً بولاء طوعي يجذب الفرد نحو الجماعة لما يوفره له من حماية وضمان وهوية وهدف ووسيلة لتحقيق الذات.

ورغم أن مجتمع القبيلة مجتمع محافظ في مجمله، ومتماسته كغيره من المؤسسات الاجتماعية، فإنه يتفاعل مع ما يجد ببطء وروية، ولا يعني ذلك مجتمعاً منغلقاً منكفاً على نفسه، كما تحكم مجتمع القبيلة قيم ومبادئ تنظم الحياة داخل كل مجموعة، وفي نفس الوقت ترتيب العلاقات البيئية بين المجموعات القاطنة في النطاق الجغرافي المشترك بغية المساكنة والمعايشة عبر آليات انسجام اجتماعي وتعايشي¹⁰⁹.

وبالتالي فإن أغلب الدراسات التي تهتم بقضية دارفور تستند في قراءتها للنزاع في دارفور إلى التنوع في الخريطة القبلية السابقة، وذلك بالرغم من التعايش والمصاهرة لقرون من الزمن والتي أدت إلى التخفيف من حدة التمايزات في الهوية والارتكاز على العامل الديني كعنصر جامع، كون أن أهل

* هناك فرق بين دارفور ودار الفور، حيث يقصد بالأولى أن الإقليم كان ملكاً للفور في السلطات المتعاقبة وإن الفور من أكبر القبائل في الإقليم، أما كلمة دار الفور بالتعريف فيقصد بها داراً خاصة بهذه القبيلة¹⁰⁷ الفور وهي دار الفور المتمدة في ولاياتها الثلاث. أما الكلمة الدار فهي تعني أرض مخصصة لقبيلة بعينها ولذا تم تعريفها بالقبيلة بعد أن جمع الحكم الثنائي السوداني القبائل في إدارة واحدة وجعل لهم نظام إداري وذلك باستحداث فيدرالية قبلية تضم قبائل عديدة تسمى بأكبر قبيلة في تلك الرقعة الجغرافية المحددة.

يمكن التوسيع في الموضوع من خلال التفصيلات الواردة في المرجع التالي. إبراهيم بوشه أحمد فضل، *أzymat Darfur wal-Arsan (العواكيير)*، أعمال الحلقة النقاشية حول: أzymat Darfur، الأصول والمواقوف وسيناريوهات الحل والتدخل)، مرجع سابق، ص، 127.

¹⁰⁷ إجلال رافت، هاني رسلان، مرجع سابق، ص، 92.

¹⁰⁸ يمكن الإطلاع على التوزيع القبلي لسكان دارفور من خلال الخريطة المثبتة في الملحق رقم 02 ص 134.

¹⁰⁹ مصطفى عثمان إسماعيل، القبيلة وأية تحقيق السلام الاجتماعي،

<<http://www.islamicnews.net/Document>ShowDoc09.asp?DocID=108912&TypeID=9&TabIndex=2>>

المنطقة يدينون كلهم بالإسلام مالكي المذهب؛ كما تجد تلك القراءة مسوغًا لها في التوزيع القبلي للحركات المقاتلة، حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، من حيث الانتماء الإثني لقياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية، إذ أن معظمها ينحدر من قبيلتي "الفور" و"الزغاوة" وأجزاء من قبيلة "المساليت"؛ بينما تنتمي معظم مليشيات "الجنجويد" التي ارتبط اسمها بأعمال النهبسلح إلى القبائل العربية¹¹⁰.

فانتشار الجماعات المسلحة القبلية في الحرب الأهلية لا يقلص من فرص التوصل إلى حل سلمي فحسب، وإنما ينفي دور الحكومة كسلطة وحيدة تملك قوة الإكراه في إدارة الشؤون العامة، إذ تعمل هذه الجماعات القبلية على استقطاب المجتمع بشكل أكثر حدة؛ وبالتالي فقد تزايدت بشكل حاد احتمالات التفكك الوطني في إقليم دارفور الذي تراكمت عليه مظالم التهميش والإقصاء لعقود بعيدة؛ بمعنى أن ما يقع في دارفور يمكن توصيفه بالحرب الأهلية حسب التعريف الذي قدمه ليكليلد بوصفها "صراعاً بين فريقين أو أكثر، يتمتع كل منهم بقدر ما من السيادة إزاء أتباعه، وهو ما يتتيح تقسيم ولاءات أفراد المنطقة التي يسيطر عليها كل فريق، وتتوزع طاعة هؤلاء الأفراد على أكثر من جماعة واحدة، بحيث يدفع الضرائب إلى المعارضة، ويقدمون لهم الأفراد للقتال في صفوفهم، ويقدمون لهم الغذاء والدعم، وما إلى ذلك من مظاهر السيادة التي يرضخ لها هذا القسم من السكان".¹¹¹

إذن، فالتحيز في الولايات داخل إقليم دارفور بين القبائل المنخرجة في النزاع القائم يدعم ما ذهب إليه كوفمان الذي ركز في دراسته للحرب الإثنية على البعد القيمي باعتباره "العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذي يتم من خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم إثنية".¹¹²

تلك الأخرrogات النظرية تجد لها تطبيقاً عملياً في توجهات الحركات المسلحة في إقليم دارفور والمناوئة للحكومة المركزية، ويتجلّى ذلك من جهة في محتوى الخطاب التعبوي المعتمد لديها داخلياً بهدف التعبئة والاستعطاف الخارجي من أجل التدخل، وفي الشروط التي تضعها أثناء مفاوضاتها بفرض التوصل إلى تسويات ممكنة من جهة أخرى. غير أن قاعدة التعبئة المتاحة لكل خرف تبقى محددة حسب عدد أفراد الجماعة في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم الإثني، كون أن ولاءات الأفراد من الناحية الإثنية غالباً ما تكون جامدة في النزاعات التي تقوم على تعبئة بعد القبلي. ولذلك تكون الصراعات الإثنية عبارة عن صراعات عسكرية يتوقف الحسم فيها على السيطرة على الأراضي المتنازع عليها وليس على محاولة اجتذاب أفراد الجماعة الأخرى.

وإذا كانت التعبئة من المقاربات المهمة حسب "كوفمان" في التمييز بين النزاعات الإثنية والسياسية، كون أنه في حالة الصراعات السياسية تكون عملية التعبئة هي جوهر الصراع ذاته، استناداً إلى أن النزاع في هذه الحالة هو بمثابة منافسة بين الحكومة والمعارضة أو بين الجماعات المتصارعة على ولاءات الأفراد، وتتمثل الخصائص الهامة لهذه الصراعات في أن الولايات السياسية تعتبر

¹¹⁰ إجلال رافت، هاني رسنان، مرجع سابق، 93.

¹¹¹ أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص. 23.

¹¹² المرجع نفسه، ص. 24.

قابلة للتغيير، ومن الصعب تقييمها، ويتعرض نفس السكان لنفس محاولات التعبئة من قبل الجانبيين المتصارعين. نتيجة لذلك، فإن الاستحواذ على قلوب وعقول هؤلاء الناس يعتبر مسألة ممكنة وضرورية لتحقيق الانتصار، والأدوات الأكثر أهمية في هذا الشأن تمثل في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات القائمة، مثل الفقر وعدم المساواة والفساد وغياب الأمن المادي. في نفس الوقت، تعتبر مسألة الوصول إلى السكان أمراً هاماً أيضاً، سواء لتسخير عملية التجنيد وتنفيذ وعد الإصلاح أو لتجهيز الاقتصاد لتحقيق تلك المهام؛ غير أن السيطرة على السكان لا يمكن ضمانها بدون السيطرة على الأراضي، وغالباً ما لا تكون النجاحات العسكرية حاسمة لا طالما لم يتم تدمير قاعدة المساندة السياسية للخصم.¹¹³

¹¹³ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص. 76.

الفصل الثالث:

حدود المقاربات المعتمدة والبدائل الممكنة
للتدخل الدولي.

الفصل الثالث: حدود المقاربات المعتمدة والبدائل الممكنة للتدخل الدولي.

لكي تستوفي الدراسة جانبيها النظري والعملي كونها مرتبطة بدراسة حالة التدخل الدولي في إقليم دارفور، يأتي هذا الفصل لاستكشاف الدوافع المحركة للسلوك الموجه نحو التدخل في الإقليم لاختبار أي من الدافعين (المنطق العقلاني أم الدافع الاجتماعي) أكثر حضورا، مع فحص الآليات المعتمدة والمستويات المستهدفة أثناء/خلال مباشرة عملية التدخل، وهو ما يوفر جهدا ل القيام بتقييم العملية باختبارها من خلال مداخل اقترحها جون سيبستيان ريووكس Jean-Sébastien Rioux.

ولما كان عجز الدولة مقتربنا في الأساس بوجود خلل وظيفي في المؤسسات الدولية المسئولة عن توفير الأمن والاستقرار بكل أبعادهما المجتمعية (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا)، فإن التعامل مع ظاهرة العجز الدولي يتضمن ما أصبح يعرف بـ "عملية بناء الدولة وذلك بإعادة تأهيلها، من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن تجاوز العجز مرهون بتحقيق الاستقرار، مما يجعل من المتغيرين "بناء الدولة" وـ "بناء السلام" محور اهتمام الدراسة. ولما كان الترابط بين المتغيرين من حيث التأثير والتآثر تلازميا غير ثابت وحلقي (دائري)، فإن ذلك يقتضي البحث في البعد العلائقى بين المتغيرين من حيث الاستقلالية والتبعد؛ بمعنى أن بناء الدولة العاجزة لا يتم تحقيقه إلا في ظل بيئة تشهد حداً أدنى من الاستقرار والأمن، كما أن الاستقرار والأمن لا ينشأ إلا في إطار دولة غير عاجزة، وهو ما يبين مدى الترابط في العلاقة بين المتغيرين؛ وفي وضعية كهذه فإن الأمر يتعدى إلى تقديم توليفة تسعى لتجاوز ذلك من خلال التقدير الميداني بالنظر إلى درجة التأثير وعلى ضوء ذلك يتم تقديم أحد المتغيرين، بصفته متغيرا مستقلا، على الآخر كونه تابعاً؛ وإن كان الأمر لا يبقى ثابتاً، فإن مكانية تغيير الواقع بالنسبة لهمما وارد، وهذا غالباً ما يكون مرهوناً بدراسة الموضوع حالة بحالة.

المبحث الأول: إدارة النزاع في دارفور: الدوافع والمسارات والنتائج

إن اختبار حدود المقاربات المعتمدة للتدخل الدولي في إقليم دارفور، يتم من خلال قياس مستوى الأداء الميداني في إدارة النزاع مقارنة بما كان مأمولًا؛ وهذا يقتضي الكشف عن الدوافع المحركة للسلوك الدولي نحو الاهتمام بالقضية محل الدراسة، والتحقق من مدى التوظيف الفعال للآليات المتاحة واستنفاد كل الجهود المطلوبة عبر استهداف المستويات التي من شأنها التأثير على مسار النزاع، ثم اللجوء إلى إجراء تقييم لنتائج التدخل بإخضاع المعطيات الميدانية لمجموعة من المداخل القابلة للكشف عن مستوى الأداء والنتائج المحققة.

المطلب الأول: الدوافع المحركة للسلوك الدولي تجاه النزاع في دارفور

كثيرة هي السلوكيات السياسية الطارئة والتي صارت من المسلمات على النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة، ومن أهمها تلك المتعلقة بالتحكم والتوجيه لطبيعة الأنظمة السياسية المنبثقة عن الاستحقاقات الانتخابية من قبل الدول القائدة؛ وكان شرعية الأنظمة السياسية لا تكتمل إلا بالمبركة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً)، وقد رسخت تلك التقاليد أكثر بعد

أحداث 11 سبتمبر 2001، و ما نتج عنها من تصنيفات مثل، "محور الشر" و"الدول المارقة"، بحيث تم التعامل مع نظام الحكم في السودان من قبل الإدارة الأمريكية بالمازوجة بين سياستي العزل والاحتواء، من خلال اللجوء إلى مجموعة من التبريرات، منها الحكم بأن نظام الإنقاذ في الخرطوم غير شرعي كونه وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري عام 1989، وغير ديمقراطي كونه ضيق على الحريات السياسية، ومتهم بانتهاك حقوق الإنسان، والأخطر من ذلك كله اعتبار السودان ملادا للإرهاب.¹¹⁴

وتصنف عملية قصف مصنع الأدوية عام 1998 ضمن المؤشرات الدالة على طبيعة الموقف الأمريكي تجاه نظام الحكم في الخرطوم؛ وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن التدخل الدولي في دارفور وبتأثير أمريكي إنما هو موجه لتفكيك النظام لا لكون الدولة في السودان منهارة وتحتاج إلى إعادة البناء من جديد؛ بقدر ما تعتبر أن تقوية الدولة السودانية – خاصة في فترة حكم الرئيس بوش الابن – ليس خياراً عقلانياً في نظر صانع القرار بالنسبة للدول المتقدمة لعملية التدخل في إقليم دارفور. ورغم أنه تم التدخل الدولي باستعمال الرافعة لإنهاء أزمة الجنوب والضغط (كوسطط وأوكراي للاتفاق) في اتجاه توقيع اتفاق "نيفاشا" عام 2005، مما يوحى بإحلال السلام في الظاهر غير أنه يتبئ بالتوجه نحو مساعدة الجنوب على الانفصال أكثر من التوجه نحو المساعدة على بناء الوحدة السودانية والقضاء على النزعة الانفصالية في الجنوب، ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك، هو التجاذب الحزبي والسياسي بين الشريكين في الحكم (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) بخصوص الإحصاء السكاني والذي يعتبر من المحطات الرئيسية في تحديد مستقبل الوحدة حسب اتفاقية نيفاشا، إضافة إلى اللجوء للتحكيم الدولي بين الطرفين في قضية الحدود المتعلقة بمنطقة أبيي؛ ويعتبر الرضى بالحكم بمثابة الإقرار بالتعامل مع الطرف الممثل للجنوبين كطرف معترف له بالصفة الدولية أمام محكمة دولية.

وإذاً أن حجم التنازلات المطلوبة من قبل السلطة في حكومة السودان لم يكن مقنعاً بالنسبة للأطراف الخارجية الساعية إلى تحقيق أهداف ذات صلة بالمصالح الحيوية لها، فإن العزل السياسي للنظام السوداني اتخذ منحى تصاعدياً، ودائرة الحظر الاقتصادي والدبلوماسي اتسعت أكثر، ولذلك يذهب الكثير من المحللين إلى اعتبار أن التدخل الدولي في دارفور بمثابة "العصى" أكثر من أن يكون بمثابة "الجزرة"، وأن الهدف هو تغيير ولاء النظام في الخرطوم لتأمين استمرارية المصالح وفق منطق الرجل الاقتصادي homoeconomic.ويرى بعض المتابعين للشأن السوداني أن قضية إحالة ملف إقليم دارفور على المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي في قرار رقم 1593 الصادر بتاريخ 31 مارس 2005¹¹⁵ وإصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس "عمر البشير" من قبل المدعي العام للمحكمة، جعلت من الرئيس شخصاً مطلوباً للعدالة وليس شخصاً يتعرض

¹¹⁴ يمكن التوسيع في موضوع العلاقة الأمريكية السودانية من خلال التفصيلات الواردة في المرجع: محمود وهيب السيد، مرجع سابق ذكره، الفصل السابع منه، ص، 175 وما بعدها.

¹¹⁵ يمكن الالتفاف على النص الكامل للقرار رقم 1593 في الملحق رقم: 04، ص، 149

للمحاكمة؛ مما يعرض النظام السوداني للابتزاز السياسي أكثر من التوجه الدولي لإنفاذ العدالة من أجل حل النزاع في الإقليم¹¹⁶.

هناك عامل آخر من شأنه أن يساعد في استكمال ملامح صورة التدخل الدولي في إقليم دارفور، ألا وهو وجود صالح للقوى المتدخلة تحركها نحو المنطقة المستهدفة بالتدخل؛ إذ لا شك أن الثروات الطبيعية في إقليم دارفور تشكل مطمعاً للقوى الدولية الكبرى، خاصة النفط. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي، أجرى باحثون جيولوجيون من جامعة برلين مسحًا دقيقاً على الجزء الشمالي الغربي من السودان، وهو مثلث جغرافي قريب من المنطقة الحدودية بين السودان ومصر وتشاد؛ حيث أكدت هذه الابحاث على أن أرض السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل مناطق العالم الغنية بالبترول مرتفع الجودة التي لم يتم الوصول إليها واستغلالها بعد. وقد تركزت الاحتمالات القوية لوجود النفط في 13 منطقة، يعد إقليم دارفور أكثرها اتساعاً وثراء¹¹⁷. فالدلائل العلمية والتنقيبات الميدانية، والتي أدت إلى اكتشاف مكامن للبترول، جعلت من السودان محل اهتمام وتنافس شديدين بين الدول الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي والصين¹¹⁸.

وبالتالي فإن بروز قضية إقليم دارفور بشكل لافت على المستوى الدولي، يمكن إيعازه إلى إحدى إفرازات التدافع الحاصل بين القوى الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي) لإعادة تقسيم مناطق النفوذ على أساس "منطق أولوية الحق لصاحب الأسبقية في الحجز"، في إطار التنافس التقليدي للاستحواذ على المناطق ذات الأهمية جيوستراتيجياً، اقتصادياً وتجارياً؛ خاصة وأن دخول الشركات الصينية إلى المنطقة قد جاء على أنقاض الشركة الأمريكية شيفرون التي اكتشفت البترول السوداني ما بين 1958-1969، غير أنها جمدت نشاطها لأسباب أمنية؛ وفي فترة حكمه الصادق المهدي تم تجديد العقد مع الشركة ذاتها لمباشرة أعمالها في آجال لا تتعذر العامين، ولما أخلت الشركة بالتزامها، لجأت حكومة الإنقاذ بعد عام 1989 إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لفسخ العقد المبرم مع شيفرون، واستقدام الشريك الصيني للمنطقة، بحيث تم استغلال نفس الآبار المكتشفة من قبل الشركة الأمريكية¹¹⁹.

وبغض النظر عن أي أحوال المثلث الذي تشكّله هذه الأحرف الثلاثة الخارجية أكبر(كنية عن حجم الاستحواذ والتواجد داخل السودان) في تدخلها؛ فإن الثابت أن مساحة المثلث المشكّل من هذه الأضلاع(إقليم دارفور كأحد المنافذ لها) لم تقدر أي من هذه القوى شغله بالشكل الذي يحقق الاستقرار الجاذب للاستثمار.

مهما كانت المبررات السابقة، فإنه لا يمكن حصر الدوافع المحركة للسلوك الدولي تجاه قضية دارفور في الأهداف ذات الصلة بالصالح المراد تحقيقها من قبل الأحراف المتدخلة فحسب؛ بل إن

¹¹⁶ زكي البحري، مرجع سبق ذكره، ص. 263.

¹¹⁷ محمود وهيب السيد، مرجع سابق، ص. 165.

¹¹⁸ سامي السيد أحمد محمد، القرن الإفريقي.. صراع دولي على النفط والجغرافيا.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1209357835931&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

¹¹⁹ الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص. 19.

للبعد الإنساني الحضور الجلي في تحريك أصحاب النزعة التضامنية في توجيه الرأي العام و صانعي القرار السياسي - من منطلق إنساني- في التعامل مع إفرازات النزاع. فالاهتمام الإعلامي بالمعاناة الإنسانية لسكانإقليم بقدر ما يمكن توظيفه لتحقيق أهداف ذات بعد مصلحي؛ فإنه يدفع إلى إدراج القضية ضمن أولويات الأجندة الدولية من منطلق الواجب الإنساني من جهة، والتكلف بمثل هذه القضايا من منطلق أداء المسئولية الدولية الملقاة على عاتق مكونات البنية الدولية من جهة أخرى.

كما أن المواد الإغاثية المقدمة من قبل الدول المانحة، والموجهة للاجئين من سكان دارفور المنتشرين عبر مراكز التجمع المختلطة داخل التراب السوداني والمتواجدة عبر التراب التشادي والمنظمات الإنسانية التي تعمل في الميدان؛ ليست كلها محل طعن في صدقية توجّهها الإنساني نظراً لما تقدمه من إعانت أو الخدمات، حتى وإن كانت تعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة أو تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وإذا كان التركيز على محاولة معرفة الدوافع المحركة للسلوك الدولي أثناء تدخلها في دارفور مقتصر على القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي) فإن ذلك لا يعني إغفال أو إلغاء الدور الذي تلعبه أو يمكن أن تؤديه بعض القوى الإقليمية أو الدولية في المنطقة. غير أن طبيعة تناول الموضوع في جانبه المتعلق بالتدخل الدولي، وتدويل أزمة دارفور من خلال نقل القضية إلى أروقة مجلس الأمن، من شأنه أن يبرر التركيز على الجهات الفاعلة والنافذة في مثل هذه المؤسسات الدولية والقادرة على التأثير في طبيعة القرار ومسار تنفيذه ميدانياً.

وما كان التدخل الدولي قد تم عن طريق مجلس الأمن، فإن القوى الخارجية الأخرى غير الفاعلة في توجيه السياسة الدولية ذات الصلة بملف دارفور، إقليمية كانت أم دولية، لم تعد لها الدرجة نفسها في قدرة استصدار قرار التدويل، مما يجعل دورها من حيث التأثير في التوجه الدولي تجاه النزاع في إقليم دارفور ثانوياً أكثر منه رئيسياً.

المطلب الثاني: المسارات المتعددة للتدخل الدولي لحل النزاع في دارفور

عادة ما تلجأ القوى المتدخلة في استراتيجياتها لحل النزاع إلى تحريك الآلة الدبلوماسية وتفعيل دورها على مستوى المسارات المتعددة من ناحية، ومن ناحية أخرى تخضع سلوكها إلى التكيف المستمر وفق إفرازات الواقع الميدانية ومتطلبات الموقف المتقلبة في كثير من الأحيان.

وبالرغم من التعامل الاعتيادي مع النزاع في إقليم دارفور من قبل المجتمع الدولي؛ غير أن المتفحص للسلوك الدولي في تعاطيه مع هذا النزاع يخلص إلى أنه تم فيه تغليب البعد الجزائي على نظام الحوافز؛ وقد ظهر جلياً اعتماد هذا الأسلوب من خلال التعاطي غير المسبوق مع النزاع من قبل مجلس الأمن الدولي، وذلك بالنظر إلى عدد القرارات التي صدرت بخصوص دارفور، والمضمون الذي تحتويه؛ فهي قرارات صدرت بموجب أحكام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه وفي أقل من أسبوع واحد قد صدرت ثلاثة قرارات بموجب الفصل السابع، في الفترة الممتدة ما بين 24 مارس 2005 و 31 مارس 2005^{*}، وهو إجراء لم يسبق وأن لجأ إليه مجلس الأمن، الأمر الذي يشير

* للاطلاع على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في شأن النزاع في إقليم دارفور، انظر الملحق رقم:04،ص،142.

العديد من التساؤلات حول الطريقة التي يتم بها تعاطي المجتمع الدولي مع النزاع في الإقليم من خلال المسار الرسمي.

إلى جانب ذلك، فإن كل القرارات الصادرة عن المجلس الدولي قد تضمنت في ديبلوماسيتها التزام المجلس بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية كما تشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي، غير أنها جاءت في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فهي تجيز اللجوء إلى استخدام القوة **كآلية** في تنفيذ هذه القرارات، مما يجعلها محل رفض من قبل الحكومة السودانية.

ويمكن تسجيل ملاحظات منها:

أولاً: تبرير المجلس لاتخاذ قرارات بشأن قضية دارفور تحت البند السابع بحجة أن الوضع في الإقليم يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا محل جدل ويفترى إلى إجماع حوله؛

الأمر الثاني: يتعلق بالأجال المنوحة للحكومة المركزية في الخرطوم لتنفيذ القرارات الصادرة، فقد قرر المجلس إلزام الحكومة بتجريد مليشيا الجنجويد في آجال قصيرة جداً، وضمان العودة الآمنة والطوعية لللاجئين، وتخاطبها بصفتها دولة قوية من حيث مطالبتها بتنفيذ القرارات، رغم تصنيفها كدولة عاجزة من حيث التعامل معها؛ وهي قرارات موجهة ضد الحكومة في السودان بصفتها الطرف الجاني.*¹ وهذا من شأنه أن ينعكس على النزاع بتغذيته أكثر من إخماده؛ مما يطرح إشكالية الحياد بالنسبة للتدخل الدولي، وهو ما يدفع إلى إدراجه ضمن الانحراف غير المعاشر في النزاع القائم؛

ثالثاً: الالكتفاء بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقارير أسبوعية من خلال ممثلين عنه في الإقليم، والعمل مع الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع الحكومة السودانية في إطار اللجنة الثلاثية ورصد مدى تقدم التزام الأطراف المنخرطة في النزاع باتفاقية أبوجا؛ يوحي بعدم قدرة المجتمع الدولي تجاوز عتبة لغة التهديد إلى إنفاذ التدخل القسري لإرغام الأطراف المتنازعة إلى النزوح نحو السلم.

وإذا كان النزاع في إقليم دارفور قد صنف من قبل مجلس الأمن على اعتباره يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، فإنه من المنطقي أن تكون دول الجوار هي الأكثر عرضة لهذا التهديد، وبالتالي تكون درجة الاهتمام بالقضية بالنسبة لهذه الدول أكبر من سواها بالنسبة للدول الأخرى؛ غير أن ما يمكن تسجيله هو غياب تحالف جواري^{*} متماضك قائم على تنسيق الجهود في إطار العمل المشترك للحد أو التخفيف من التأثيرات الواردة أو الممكنة من انتقال عدو النزاع وإفرازاته؛ وكل ما يمكن تحقيقه على هذا الصعيد هو القيام بوساطات من قبل بعض دول الجوار (ليبيا، تونس، نيجيريا)، ومحاولة جمع الأطراف المتنازعة قصد التوصل إلى اتفاقيات تنهي الأزمة القائمة، وقد أفضت تلك المحاولات إلى عقد لقاءات وإبرام اتفاقيات توسيعية أبرزها كان اتفاق "أبوجا". لكنها لا تتعذر

*إصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني بتهم الإبادة الجماعية، وذلك بعد إحالة مجلس الأمن الدولي موضع دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بقرار رقم: 2005/1593.

^{*}يقصد بالتحالف الجواري تلك التحالفات غير الرسمية والموقتة التي تشرع فيها الدول المجاورة للمنطقة التي تعرف نزاعاً يحتمل أن تتسع رقعته وما يصحبه من تفقد لللاجئين.

مستوى التسويات الهاشة؛ نتيجة للإخفاق المسجل من حيث عدم التوقيع عليها من قبل كل الأطراف من جهة، ومن جهة أخرى لم يتم الالتزام الميداني ببنودها؛ وبالرغم من ذلك إلا أن أقصى ما وفرته دول الجوار هو الالكتفاء بتقديم تسهيلات لوجستية لعمل المنظمات الإنسانية من ناحية، والمساهمة في إيجاد أرضية سياسية للتدخل الدولي من ناحية أخرى.

وفي ظل التصعيد المتزايد في المنطقة وقصد التعجيل باحتواء الوضع عمدت الجهات الدولية المتصدرة لعملية التدخل الدولي في دارفور إلى تفعيل آلية الدروب الدنيا من الدبلوماسية؛^{*} إذ لم تقتصر على الدبلوماسية الرسمية (المسار الأول للدبلوماسية)، بل وفرت غطاء سياسياً وقانونياً للمنظمات غير الحكومية NGOs والشخصيات الدولية، مثل لجنة الحكماء في إفريقيا، وغيرها من القنوات غير الرسمية، غير أن الطعن في مدى حيادية المجتمع الدولي تجاه النزاع ينسحب على نشاط المنظمات الإنسانية الدولية وغير الحكومية وفي تواجدها على مستوى الإقليم، وقد تجلى ذلك في موقف الحكومة بطرد 13 منظمة إنسانية كرد فعل عقب إصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس "عمر البشير"، واستنكار منظمة الأمم المتحدة على ذلك والمطالبة بإلغاء قرار الطرد والسماح لها بالعودة للنشاط، غير أن الحكومة قد شَكَكت في دورها وتتهمها بممارسة مهام غير إنسانية.

إن اعتماد المسارات المتعددة للدبلوماسية كان بهدف تفكيك ما أشكل من الموضع المتنازع حولها والبحث في البديل التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تسويات ممكنته، وتأتي مساعي الوساطة التي بادرت بها دولة قطر في السياق ذاته؛ حيث توجت بالتوقيع على اتفاق حسن النوايا بين حكومة المركزية في الخرطوم وحركة العدل والمساوة، غير أن هذا الاتفاق قد اصطدم بعوائق ميدانياً حالت دون المضي في اعتماده ميدانياً. وفي محاولة للدبلوماسية المصرية لجمع أكبر عدد ممكن من ممثلي عن الفصائل المسلحة في إقليم دارفور، عقد لقاء بين ممثلين لمجموعة من هذه الفصائل، وذلك بهدف التوصل إلى توحيد الجماعات المسلحة في الإقليم، على الأقل، على الحد الأدنى من الأجندة التفاوضية؛ كل ذلك يندرج ضمن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف حلحلة الوضع المعقد، والضغط على الأطراف المتنازعة بالشكل الذي يفتح المجال للشروع في إرساء أسس السلام الدائم، وتبني دعائم البناء الذي يحمل ويحمي الدولة في السودان.

المطلب الثالث: تقييم نتائج عملية التدخل الدولي في دارفور

ليس من اليسير حصر الجوانب المتعلقة بالتدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة والقابلة للتقييم حتى يتتسنى التأكيد من مدى استكمال المهام المنوطة بالجهات المعنية بالعملية وإنها المعاناة الإنسانية كسبب رئيس للتدخل، بالإضافة إلى الدوافع الأخرى ذات الصلة، فالتصريح بإنهاء المعاناة الإنسانية يقتضي التأكيد مما إذا تم تقسيم المهام أثناء التدخل بحيث تكون كل جهة معنية بمهمة محددة، وبالتالي فإن إنجاز مجموع أعمال المهام الخاصة يؤدي بالضرورة إلى إنهاء المعاناة¹²¹.

* يقصد بالدروب الدنيا مجموع المسارات الدبلوماسية ما دون المسار الأول (المسار الرسمي).

¹²¹ David M.Barnes ; op.cit ; p23.

لكن قد تصطدم العملية بعوائق تحول دون القدرة على إتمامها نهائياً، وهو ما تعاني منه أغلب التدخلات التي تمت سواء تحت غطاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو إحدى المنظمات الإقليمية؛ ذلك أن أغلب التدخلات وفق المقترب الإنساني قد فشلت في الإنجاز الكلي والنهائي لهدف حماية حقوق الإنسان فكانت معظم تدخلاتها تتسم بالجزئية. وتدرج عملية تقييم التدخل الدولي في إقليم دارفور في إطار التحقق من مدى التقدم في إنجاز الأهداف المعلنة من جهة، والنتائج المحققة في المجال الإنساني والأمني والسياسي من جهة أخرى.

وفي محاولة لوضع معايير لتقدير مدى التحكم في ديناميكية النزاع وتوجيه مساره بالشكل الذي يحقق الاهداف المتوخة من التدخل، وقياس مدى فعالية الإجراءات المتخذة، قدم جون سيبستيان ريوكس Jean-Sébastien Rioux جملة من المداخل يراها تساهم في دقة التقدير لدى إتمام مهمة التدخل ونسبة النجاح في إنجازها ومنها¹²²: العملية البيروقراطية؛ المدخل الإنساني؛ المدخل الذرائي ومدخل حل المشكل.

وحيثما نلجم إلى قياس مدى نجاح عملية التدخل الدولي في دارفور باعتماد المداخل السابقة، فإننا نصطدم بأشكالية دقة المعلومات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات المكلفة من جانب، والتغيرات الميدانية الدائمة كون أن القضية محل الدراسة تتصل بأحداث غير قارة ولا تتعلق بظاهرة ساكنة (ستاتيكية) من جانب آخر، مما يجعل التقييم نسبياً وقبلاً للمراجعة خاصة في ظل التسارع المطرد للأحداث والمواقف.

وفي فحص للمداخل المذكورة على مستوى النزاع في إقليم دارفور، يمكن تسجيل ما يلي:
أولاً: مدخل العملية البيروقراطية: يعتمد هذا المدخل على اختبار مدى تحقق الأهداف المعلنة، وعلى قياس مدى التمكّن من إنجاز الأهداف المسطرة في قرار التدخل والمتمثلة في: توقيف أعمال الإبادة الجماعية؛ إلزام الحكومة على فرض سيطرتها على المسلحين، خاصة مليشيات "الجنجويد"؛ وتأمين العودة الطوعية لللاجئين؛ والحد من التدهور الأمني في المنطقة وحفظ الأمن والسلم الدوليين المهددين في ظل النتائج المأساوية للوضع في دارفور. من الناحية الميدانية، لم يتم إنجاز تلك الأهداف رغم القرارات الصادرة عن المجلس الأمن الدولي والتواجد العملي للقوات الأممية بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي، ويعتبر غياب التجانس مع عدم التوافق بين الأطراف المعنية بالتدخل حول الأهداف المراد تحقيقها، من أهم الجوانب المفسرة لعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

ثانية: المدخل الإنساني: من ناحية تقييم التدخل باعتماد المدخل الإنساني، الذي يهتم بعده الأرواح التي تم إنقاذهـا¹²³ أثناء التدخل وفي فترة زمنية معينة، بدل ترك النزاع يحل نفسه بنفسه، فإن الإجراءات العملية الموجهة للتحكم في النتائج المترتبة عن النزاع في دارفور والمترابطة بين الضغط على الحكومة المركزية عبر الحضر

¹²² Jean-sébastien Rioux ; Third Party Intervention As Conflict Management(The Case Of Africa) ;p11.

¹²³ يتم قياس عدد الأرواح التي تم إنقاذهما من خلال القيام بالتنبؤ بعدد القتلى الذين يحتمل أنهم كانوا سيقتلون في حالة ما إذا لم يتم التدخل في الوقت المناسب، وذلك استناداً إلى عمليات إحصائية وحسابية تعتمد في الأساس على تطور منحنى عدد القتلى والمصابين قبل التدخل قياساً بعوامل الزمن.

الاقتصادي والدبلوماسي، إلى إرسال قوات، إفريقية ثم أممية، واصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس عمر البشير لاتهامه بالمسؤولية المباشرة عن الجرائم المرتكبة في حق سكان الإقليم؛ هذه الإجراءات لم تكن لتوقف المعاناة الإنسانية بالشكل اللازم، وأقصى ما يمكن الخلوص إليه هو اعتبار إنجازاتها جزئية من حيث التخفيف من حدة المباشر للمدنيين وبالتالي التخفيف من عدد القتلى؛ ويعود هذا الانجاز إلى تجميع المدنيين في معسكرات شبه آمنة من حيث بعدها عن موقع الاحتكاك المسلح من جهة، والتواجد القريب للقوات الأممية والحكومية أو قوات المعارضة في المناطق المتاخمة للمدن الحضرية من جهة أخرى. وإنجازات مؤقتة وغير دائمة؛ حيث لم يتم الجسم العسكري لأحد الأطراف المتنازعة أو الانتشار المحكم للقوات الأممية في الإقليم بالقدر الذي يعزل الأطراف المتنازعة ليمتنع الاحتكاكات العنيفة بينها.

ثالثاً: باعتماد المدخل الذرائي، الذي يقوم بقياس التكاليف الإنسانية والمادية للتدخل (الأموال، الضحايا في صفوف المتدخل، الضحايا المدنيين) في مقابل المكاسب المحققة بالتدخل (عدد الأشخاص الذين تم حمايتهم، الحيلولة دون تصعيد النزاع، دفع المفاوضات نحو الأمام..)، فإن المجتمع الدولي استطاع دفع عملية التسوية عبر المفاوضات التي أدت إبرام اتفاقات سلام أبرزها اتفاق أبوجا¹²⁴ مع التخفيف من حدة التوتر بالشكل الذي أدى إلى التراجع في العمليات العسكرية بين الأطراف المتنازعة. غير أن الوسائل المعتمدة في إنفاذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي، لم تكن في مستوى حجم التحديات المطروحة؛ إذ أن بعثة الاتحاد الأفريقي لدارفور (قوامها 7000 جندي) قد انتشرت بأكثر من طاقتها، ففي الوقت الذي أنيطت لها مسؤولية حماية معسكرات اللاجئين، وتوفير الدعم اللوجيسي لتأمين وصول المواد الإغاثية للمتضاربين المدنيين، والإشراف على تنفيذ بنود اتفاق أبوجا؛ نجد أن هذه القوات غير قادرة على حماية نفسها، كما تفتقر إلى القدرة على القيام بالواجبات الإضافية المطلوبة منها والتمثلة في المراقبة والتحقق من مدى التزام الأطراف المعنية باتفاقات السلام، مما جعلها تخفق في تحقيق المكاسب المرجوة.

ومن أجل حل النزاع القائم في دارفور يتوجب على المجتمع الدولي إعادة النظر في الأسلوب المعتمد، والمتمثل في إرسال القوات الأممية متعددة الجنسيات؛ فهي آلية تقليدية لمهمة مستجدة، كونها تعاني من غياب في التجانس بين أفرادها، وليس مدربة كفاية بالقدر الذي يجعلها مؤهلة للتوافق بين المهام الإنسانية التي تعتبر من أولوياتها، والمهام العسكرية في حال اضطرارها لذلك إذا اقتضى الوضع؛ وذلك بتأهيل قوات تمتلك قدرة أكبر على التحرك وقوة نارية أكبر في الميدان، وفي الوقت نفسه ينبغي التركيز على القوات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي وتطويرها ل تكون

¹²⁴ للاطلاع على البنود التفصيلية لاتفاق أبوجا، انظر الملحق رقم: 03 ص137.

أكبر وأقوى لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وذات ولية قوية تركز على حماية المدنيين¹²⁵.

رابعاً: مدخل حل المشكل: أما التقييم القائم على مدخل حل المشكل، والذي يدرس ما إذا تم حل القضايا الأساسية التي أدت إلى تأجيج النزاع، فإنه من الواضح أن التدخل الدولي لم يتمكن من التوصل إلى تثبيت وقف إطلاق النار ناهيك أن يتم تسويه النزاع¹²⁶ كما أن حالة الملف على المحكمة الجنائية الدولية وإصدار مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني "عمر البشير" لم يدفع الأحداث في اتجاه الحل بقدر ما أدى ذلك إلى حدوث رد فعل سلبي، فالحركات المسلحة تعتبر ذلك مكسباً سياسياً وقانونياً مما يجعلها ترفض المبادرات الداعية إلى التفاوض مع الحكومة على اعتبار أن العدالة الدولية قد اتهمت الرئيس بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حق سكان إقليم دارفور في حين يتخذ النظام الحاكم موقف الرفض للقرار والسعى لتوظيفه سياسياً على المستوى الداخلي والقومي.

وبالتالي فإن التدخل الدولي لم يوفق في التوصل إلى تسوية للنزاع أو على الأقل فرض السلام من خلال اللجوء إلى استعمال الرافعة ضد الجهات المتعنته والتي تقوم بدور المخبر لـ كل جهد يرمي إلى إحلال السلام والأمن في الإقليم ناهيك أن يتوصل إلى المعالجة الجذرية للأسباب التي أدت إلى تفاقم الوضع بالشكل الذي جعله يتعدى نطاق التحكم؛ وهذا الإخفاق يتجلّى في قرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت إبقاء ملف دارفور(مفتواحاً) قيد النظر؛ غير أن التحرك الدولي بقدر ما لم يصنع السلام فهو على الأقل قد أوجد بعض القنوات التي من شأنها أن تؤدي مستقبلاً إلى تهيئته فرص بناء السلام في دارفور.

المبحث الثاني: مستقبل السلام المتساند في إقليم دارفور- مقاربة بديلة

إن النقاش الدائر حول العلاقة الجدلية بين تطور النزاعات الداخلية وتفاقم عجز الدولة، غالباً ما يفضي إلى وجود تناسب طردي بين المتغيرين، وهو ما يؤدي إلى معضلة حقيقة بالنسبة للأطراف المتدخلة أيًا كانت طبيعتها؛ فمن الواضح أنه كلما تفاقم عجز الدولة وعطلها الوظيفي، إلا وتصاعدت وتيرة العنف بالنسبة للنزاع الداخلي وزادت مخاطر انتشاره إقليمياً، ناهيك عن تدهور آثاره الإنسانية الأمر الذي يعقد من دور الأطراف المتدخلة فيما يتعلق بأي من المتغيرين أولى بالتعامل معه،

¹²⁵ من أجل إنقاذ دارفور: Africa Report N°105 ;17 March 2006

< <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4027&l=6> >

¹²⁶ اتفاق السلام الهش في دارفور، Africa Briefing N°39 ; 20 June 2006

< <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4027&l=6> >

النزاع أم العجز الدولي. هناك جدل مبدئي يتعلق بأيهما يحدث أولاً، وبالتالي أيهما ينتج الآخر؟ هل أن عجز الدولة هو الذي ينتج النزاع الداخلي أم لأن النزاع الداخلي هو الذي ينتج عجز الدولة؟ بالنسبة لحالة دارفور، هناك درجة من التعقيد قد لا يتلمسها الباحث في حالات أخرى مشابهة يتجلى هذا التعقيد في العجز المزدوج للدولة، نتيجة لخضوعها لشبكة معقدة من الضغوط الداخلية والخارجية، و يكمن مصدر "الازدواج" في عجز الدولة، في وجود جبهتي ضغط وإعجاز متداخلتين ديناميكياً، الجنوب (الجبهة الشعبية) والغرب (دارفور). وإذا كانت الدراسة تتصدى، منهجاً، فقط مشكلة دارفور، فهذا لا ينفي التداخل والتشابك الديناميكي بين المشكلتين بشكل يدفع الدولة في السودان إلى حالة متقدمة، وأخذة في التقدم، من العجز.

يسعى هذا البحث لبناء مقاربة بديلة للتدخل في السودان، وذلك بناء على الاختبار السابق للمقاربات المعتمدة وتقييم نتائجها. ويرتكز البناء الجدلية لهذه المقاربة البديلة على الافتراضين التاليين: أولاً، وجود نوع من الارتباط السياقي contextual connection بين التدخل الدولي والنزاع الداخلي والدولة العاجزة في السودان؛ ثانياً، صعوبة تحديد أي من هذه العناصر يشكل المتغير التابع والمتغير المستقل في الدراسة؛ وعليه، سيتم الربط سلفاً بين العناصر بالشكل الذي يجعل من النزاع الداخلي والدولة العاجزة مترابطين فيما بينهما المتغير المستقل، ومن التدخل الدولي المتغير التابع؛ وبذلك تصبح فعالية التدخل الدولي، معيارياً وعقلانياً، مرتبطة بمدى قدرته على التعامل مع العجز الدولي من خلال إعادة بناء الدولة، من جهة، والتعامل مع النزاع الداخلي، من خلال إحلال السلام المتساند بين أطرافه، من جهة أخرى؛ وهو ما سيتم تناوله في هذا البحث من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مستقبل التدخل الدولي لإرساء السلام في إقليم دارفور

إن التدخل من أجل إرساء السلام يتطلب التأسيس لعلاقة بين بناء الدولة وإرساء السلام في الدولة العاجزة، فهما مؤشران حاسمان في قياس مدى كفاءة التدخل، كما أنهما يتداخلان علائقياً إلى الحد الذي لا يمكن معه الحديث عن أحدهما دون استدعاء الآخر، فلا يمكن مناقشة بناء الدولة في بيئة لا تبني على قيم السلام، كما لا يمكن التصدي لعملية إرساء السلام في بيئة تفتقر إلى بناء مؤسستي دولي على قدر أدنى من التماسك.

مما سبق، يمكن الخلوص إلى وضع مجموعة من الشروط المسبقة لعملية إرساء السلام، لا تتوافق إلا في ظل تفعيل عمليات حفظ السلام،¹²⁷ وهي:

- تفكيك المنظومة النزاعية التعبوية لأطراف النزاع، بما يسمح بتقديم المساعدة العاجلة للمدنيين؛
- التأسيس للاستقرار والنظام المتساندين، بما يضمن العودة الآمنة والطوعية للاجئين؛
- حماية أمن الأقليات واللاجئين العائدين؛
- تجريد الأطراف المنخرطة في النزاع من سلاحها؛

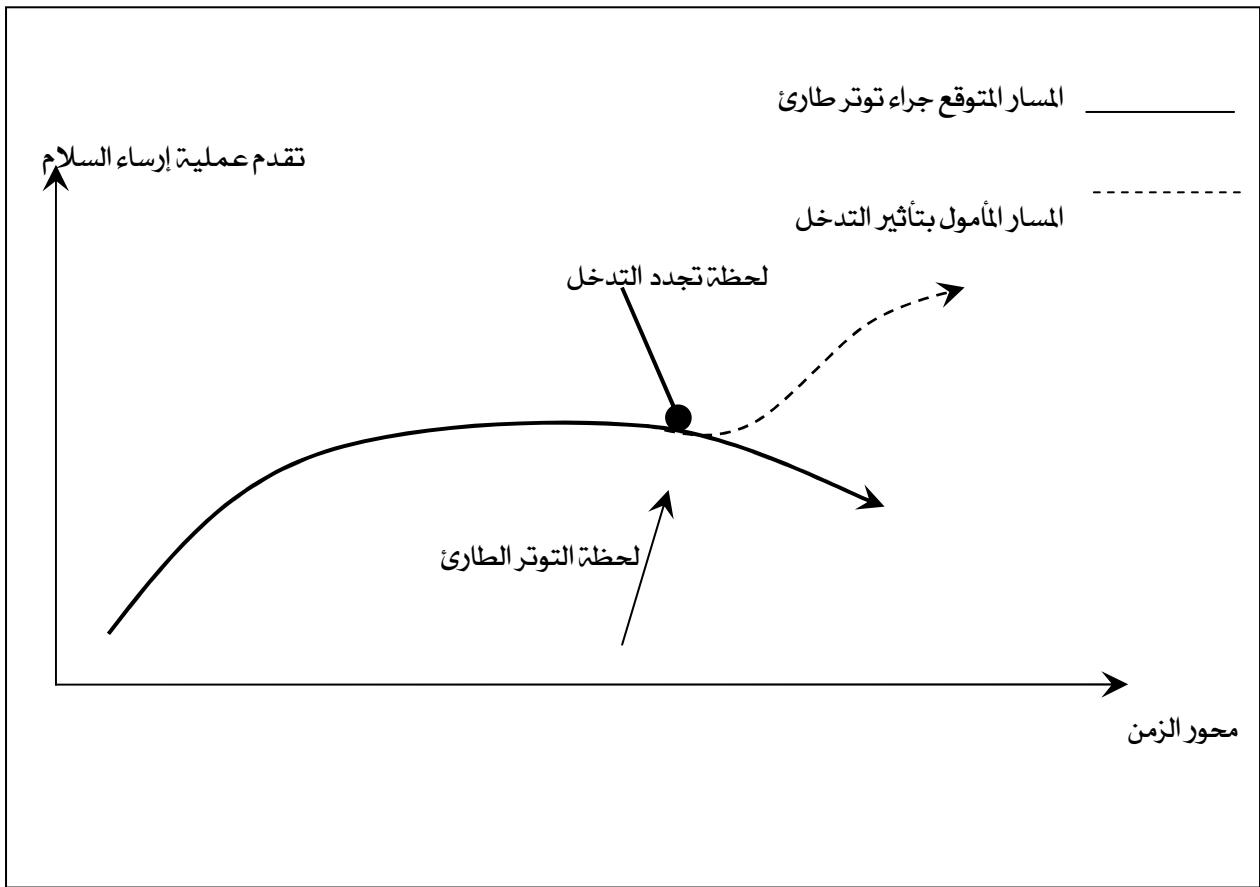
¹²⁷ عمليات حفظ السلام peacekeeping هي جزء من مسار/عملية بناء السلام peacebuilding.

¹²⁷ Ibid., pp. 167-168

- القضاء على بقايا النزاع الخطرة، كحقول الألغام؛
 - دعم قوات الأمن الوطني طوال عملية إعادة البناء؛
 - استعادة الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية؛
 - تشجيع المبادرة بانطلاقه سياسية جدية (الديمقراطية، حماية الأقليات ومساعدتها على الاندماج الاجتماعي، التأسيس لقيم حقوق الإنسان...).
- لقد أضفت الأديبيات الحديثة اهتماماً واسعاً على مفهوم إرساء السلام، الذي يعرف أحياناً بعملية السلام؛ غير أن ذلك لم يعكس القدر الأدنى المطلوب من الإجماع حول المضامين النظرية والممارساتية لهذا المفهوم، وربما يرجع الأمر إلى الغموض الذي يكتنف مصادر الاتفاقيات المؤسسة لعمليات السلام في حد ذاتها، فهي تتراوح بين التغيير في المناخ الدولي، والمبادرات القادمة سواء من أطراف خارجية أو من فعاليات المجتمع المدني واللقاءات السرية بين الأطراف المنخرطة¹²⁸.

عملية إرساء السلام هي عملية متساندة في الأساس، بمعنى أنها متعددة الأبعاد، متداخلة الوظائف، متكاملة الأهداف، وتتطلب مساراً زمنياً طويلاً قد يتجاوز الفترة التي يستغرقها التدخل الدولي في حد ذاته. ويجب أن لا يعتقد أنها مسار خططي في كل الحالات، أو عبر كامل الفترة الزمنية التي تستغرقها، وإنما عادة ما تنتابها فترات من التوتر الطارئ التي قد تهدد تقدمها نحو الأهداف المسطرة لها؛ وهنا يأتي الدور البناء للتدخل، متمثلًا في إعادة مسار العملية إلى طريقه الصحيح، وقد يكون ذلك من خلال نظام الحواجز أو اللجوء إلى منطق الإكراه (عن طريق الجزاءات)، مع ضرورة المحافظة على مستوى الثقة المتبادلة، سواء بين الأطراف الداخلية فيما بينها، أو بينها وبين الأطراف المتدخلة؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹²⁸ John Darby and Roger Mac Ginty : Peace Processes, Present and Future, in John Darby and Roger Mac Ginty (eds.,): Contemporary Peacemaking : Conflict, Violence and Peace Processes, (London : Palgrave Macmillan Ltd., 2003), p. 256



الشكل: يمثل دور التدخل الدولي في توجيه مسار عملية إرساء السلام

من الناحية الاصطلاحية، هناك موقفان أساسيان في تحديد معنى إرساء السلام، الأول تتبعه منظمة الأمم المتحدة، والثاني تتبعه وزارة الدفاع البريطانية. حيث يركّز تعريف الأمم المتحدة لإرساء السلام على أنه "اتحاد جهود لبناء القدرة والمصالحة وإحداث تغيير في المجتمع"، ويرى هذا الموقف أن بناء السلام عملية طويلة تتم بعد تخفيف العنف أو وقف النزاع. في حين أن وزارة الدفاع البريطانية ترى أن إرساء السلام ينطوي على مجموعة من "التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعدة لتعزيز الاتفاقيات السياسية وإصلاح مسببات النزاع"، ويرى هذا الموقف أن توقيت عملية بناء السلام تبدأ فيما لا يزال النزاع قائماً.¹²⁹

فالتقارب الذي يمكن تسجيله بخصوص النظريتين لإرساء السلام يتمثل في تناجم الأهداف ووضوح الرؤية تجاه المسار الذي يمكن لهذه العملية أن تتخذه، غير أن وجه التباين بين الموقفين السابقين يكمن في التوقيت المناسب للشرع في عملية بناء السلام؛ وهنا يمكن اعتماد التعريف الذي تتبعه منظمة الأمم المتحدة باعتبار أن الشرع في عملية بناء السلام تقتضي تهيئه الأرضية المناسبة التي تنطلق منها العملية كالشروط المسبقة السالفة الذكر.

أي أن عملية إحلال السلام مرادفة للاستقرار؛ والهدف منها هو دعم الدولة التي تعاني من النزاعات وذلك بمنع العنف أو تخفيفه، وحماية الشعب والمؤسسات الرئيسية وتعزيز الإجراءات السياسية التي تؤدي إلى استقرار أكبن، وتستمر العملية في التهيئة لنظام سياسي غير عنيف

¹²⁹ The Tswalu Protocol (Principles and guidelines for Peace-Building Misssions) ; january 2008. <www.thebrenthurstfoundation.org>

وتصميم برامج قابلة للتنفيذ في مجال التنمية المستدامة¹³⁰ و حتى يحقق التدخل الدولي النجاح المأمول منه لبناء السلام، يقتضي الانتباه للخصائص التالية¹³¹:

الأمن: ففي كثير من الأحيان تتعارض بعض القوى المحلية مسامي عملية بناء السلام والحكومة المضيفة والفاعلين الدوليين؛ هذا ما يشار إليه أحياناً بمشكلة "الخربين" الذين ينتفعون من الوضع غير المستقر في ظل تنامي اقتصاديات الحرب، وهو ما يعيق تقدم العملية السلمية ناهيك عن إتاحة فرص لبناء السلام.

التخطيط الاستراتيجي: ذلك أن فشل الفاعلين الخارجيين على تحديد وضع نهائي متفق عليه يحدد هدفاً موحداً لعملية التدخل المشتركة يؤدي إلى عدم فعالية عملية التدخل الدولي، وهو ما يوصف بغياب التخطيط الاستراتيجي؛

السلطة القيادية: فهي ظل غياب للعمل المؤسسي المتماسك، والذي تختفي فيه السلطة المعتمدة التي تقوم بتوجيه منظمات منفردة و مختلفة، فإن تجسيد الجهود الدولية الرامية إلى إحلال سلام متساند في الدول التي تعاني من نزاعات داخلية تقف دونه عقبات تؤثر في مردود التدخل مقابل تكاليف العملية من الناحية المادية والإنسانية من جهة، والعامل الزمني من جهة أخرى؛

التعليم التثقيفي والتوعية: غالباً ما يفتقد الفاعلون الخارجيون إلى معرفة معمقة للثقافة المضيفة، وهذا من شأنه أن يعقد من مهام القوات الدولية المكلفة بمهمة التدخل إذ قد تصطدم بردود أفعال رافضة من قبل السكان المحليين نتيجة لغياب التفاهم بينهم، أو صدور مواقف من قبل تلك القوات تتنافى والتقاليд المحلية الأمر الذي يدفع بالسكان إلى تصنيف تلك القوات كعدو؛

القدرة المحلية: إذ يجد المانحون أنفسهم مقيدين بواقع غياب محترفين محليين قادرين على تنفيذ مشاريع معقدة متعلقة بالقطاع العام؛ في الوقت الذي لا يمكن لعملية التدخل الخارجي أن تؤسس لبناء السلام المتساند دون إشراك للفعاليات المحلية المحترفة؛ الأمر الذي يجبر القوى المتدخلة على اعتماد برامج تأهيلية في المجالات العامة، وانتقاء العناصر القادرة على استيعاب ذلك مراعاة مدى مقبولية تلك العناصر اجتماعياً.

تحمل المخاطر: فالتدخل الدولي بطبيء لدرجة عدم القدرة فعلياً على تمكين الشركاء المحليين ومنحهم السلطة بسبب قلة الثقة والتخوف من الفشل؛ وهذا ما يكلّف الجهات المتدخلة مخاطر قد تأتي على التماسك المؤسسي للجهات المتدخلة أو تثنى من عزمها لمواصلة جهودها الرامية إلى بناء السلام ويرتب أعباء إضافية من شأنها أن تدفع إلى التلاؤ في مواصلة العملية.

التمويل: يمكن للتمويل أن ينسف اتفاقات السلام عندما لا يستخدم لأغراض المرجوة ولا يأخذ بعين الاعتبار التبعات السياسية، كما أن إجراءات المحاسبة المالية للحكومة المضيفة غالباً ما تكون غير دقيقة، وقد تكون آليات التمويل بطيئة، ومتقلبة ومؤقتة، الأمر الذي يجعل عملية استدامتها صعبة ويمكن للتمويل الخارجي أن يكون خاضعاً للتقرير وتدعيق حسابات ومتطلبات دورة الموازنة بدلاً من حاجات الدولة المضيفة؛

¹³⁰ Ibid.

¹³¹ Ibid.

الأعمال والخدمات السياسية: إن ارتباط أية عملية تدخلية بالنزاع الداخلي غالباً ما يفرض على المتدخل تقديم الأولويات الأمنية والسياسية، وبالتالي فإن البرامج المتصلة بالأعمال التي من شأنها أن توفر فرص العمل وتأمين الخدمات الأساسية لبناء السلام، لا تحضى بالأولوية، لذا نادراً ما تتوج تلك العمليات بالنجاح وتحقيق النتائج المرجوة.

وقد استجابت هيئة الأمم المتحدة للتوجه الداعي إلى تجاوز الأطر التقليدية والمهمات الروتينية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، والعمل على مأسسة الجهود الموجهة لعملية بناء السلام؛ وهو ما جاء في الورقة التي قدمها الأمين العام "كوفي أنان" أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسون¹³² حيث اقترح تأسيس لجنة خاصة تابعة للمنظمة تضطلع بمهام بناء السلام بهدف سد ثغرة مؤسسية في الأمم المتحدة على حد تعبير الأمين العام.

ومن أهم أغراض لجنة بناء السلام حسب ما اقترحه الأمين العام: أن تكون حلقة وصل مركبة للمساعدة على إيجاد وتعزيز استراتيجيات شاملة لبناء السلام بمعناها الواسع، وبما يلائم حالات قطرية معاً ويケفل تمثيل أولويات ذلك الواقع. وينبغي عليها أن تدعم - لا أن تسعى لاستبدال - التخطيط الفعال على المستوى القطري لتحقيق الانتعاش وبناء السلام؛ وبواسع اللجنة إتاحة آلية يتلقى المانحون من خلالها التشجيع على تقديم التزامات محددة ومستديمة لتمويل أنشطة بناء السلام والانتعاش، مع ضمان الانتقال السريع من التمويل الموجه للإغاثة إلى التمويل الموجه للانتعاش والتنمية؛ كما يتطلب منها التركيز على الصلات الحساسة بين العملية الجارية لإحلال الاستقرار على المستوى العسكري، السياسي والعملية الرئيسية للانتعاش على المستوى الاقتصادي/المالي/المؤسسي.

بالرغم من حصول نوع من الإحاطة بمهام التي ينبغي على لجنة بناء السلام القيام بها، وتقديم تصور نظري على الأقل من قبل الأمين العام حول الجاني التنظيمي والآليات الكفيلة بتغطية التغارات الذي تعاني منها المنظمة في هذا الجانب، غير أن الواقع الميدانية لا تعكس طموحات المجتمع الدولي الساعي إلى تحقيق الاستقرار الدائم أثناء تدخله لحل النزاعات التي تقع داخل الدول؛ ويعزو كثير من الباحثين ذلك إلى الاكتفاء بتشكيل لجنة بناء السلام باعتبارها لجنة ثانوية (استشارية) وعدم ترقيتها لتأخذ القوة القانونية التي تخولها إصدار قرارات ملزمة؛ ولذا فإن العضوية فيها تطوعية وأن المساهمة في أداء المهام المنوطة بها مبنية على المساهمات والمبادرات أكثر ما تكون مبنية على صفة الواجب. كما أن مهمة بناء السلام أكبر من قدرة لجنة كهذه من حيث تغطيتها واستيعابها؛ وبالتالي فإن حصر تشكيلها ودورها في تلك اللجنة على مستوى هيئة الأمم المتحدة - وعدم التركيز على تأهيل المنظمات الإقليمية - مثل الاتحاد الإفريقي - بالقدر الذي يجعلها قادرة على أن تنوبها في النزاعات المستعصية، سيقلص من حظوظ نجاح أية عملية تدخلية تهدف إلى تحقيق سلام متساند. كما أن الاستغراق في الجوانب الأمنية/السياسية أدى إلى إطالة أمد العمل العسكري للتدخل على

¹³² الورقة عبارة عن مذكرة تفسيرية كتقدير من الأمين العام "كوفي أنان" بعنوان "في جو من العربية أنسج: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" وقد قدمها أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسون المنعقدة بتاريخ 19/أبريل/2005 ، وذلك في أخبار متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وقد تضمنت اقتراح تشكيل لجنة بناء السلام.

حساب القضايا المتعلقة الخدمات الأساسية وهو يؤدي إلى وصم العملية بالغزو، مما يعرض الجهد الرامي إلى إرساء السلام إلى اهتزاز في المصداقية والقبول على المستوى المحلي.

وبالعودة إلى قضية دارفور، وقصد ردم الهوة بين الأهداف المعلنة من التدخل الدولي في الإقليم، والنتائج الميدانية غير المناسبة معها؛ يقتضي إعادة النظر في الآليات المعتمدة والتي توحى بأنها موجهة للتعامل مع القضية بمنطق «الإدارة بالنزاع» أكثر من منطق «ادارة النزاع» نحو الحل وإرساء السلام. وتبقى آلية «ورش حل المشكلات» من الآليات الأقرب إلى تمكين الجهات المتدخلة من تخطي عتبة رعاية المفاوضات وتوقيع اتفاقيات حسن النوايا بين الأطراف المنخرطة في النزاع، أو تقديم الخدمات الإغاثية، وتجاوزها إلى التأسيس لسلام دائم كقيمة؛ وفي ظل المجتمع الدارفوري المتميز بالحياة الرعوية والزراعية مع ارتفاع قياسي في مستوى الأممية بالإقليم، تبقى القيادة الفكرية والروحية والسياسية من أهم المستويات المجتمعية الأكثر قدرة على التفاعل والتعاون من أجل تجاوز المأساة الإنسانية الناجمة عن النزاع، والتي يجب أن تكون محل الاستهداف بالتوظيف من قبل الجهات المتدخلة.

ذلك أن هذه القيادات الطبيعية (التقلدية) تستطيع أن تساهم في ثلاثة مجالات: إعادة الثقة

ورتق النسيج الاجتماعي، واحتواء النزاع وحله، وإرساء السلام المستدام، كما سنوضح¹³³:

أولاً: إعادة الثقة ورتق النسيج الاجتماعي من خلال المصالحات على المستوى القاعدي للجماعات. وكذلك من خلال إزالة القلق، والخوف، والشك من نفوس العائدين، وتشجيع الذين ما زالوا في المعسكرات، وتطمينهم للعودة إلى ديارهم، وتأكيد الحماية لهم من قبل القوة الجمعية للمجتمع والدافع الجماعي والذود عنهم.

ثانياً: احتواء النزاع ومنع تصاعدته تمهدًا للحله وذلك عبر معرفة الأفراد أو الجماعات التي تقوم باختراق أراضيهم، أو مهاجمتهم، وكذلك مقدرتهم للتحدث لأفراد القبيلة في حالة تمردهم ونصحهم وتشجيعهم للعودة أو لقبول المصالحة عبر الحوار، إضافة لما ذكر يكون لهم دور الحوار والتفاوض لفض النزاعات حتى ذات الطابع السياسي، وقيادة فض النزاع المحلي، ولهم دور في إيقاف أو الحد من تجنيد أفراد من مجتمعاتهم في صفوف التمرد. وحال الوصول إلى مصالحة، للقيادات الطبيعية دور في عملية تسيير المقاتلين، وجمع السلاح، لمعرفتهم بأفراد قبائلهم، وكذلك الخارجيين على القانون من غير المحاربين أصحاب القضية السياسية.

ثالثاً: مساهمتهم في بناء السلام المستدام، لمعرفتهم بسلوك أفراد مجتمعاتهم ومقدرتهم على معرفة الجناة الأغراب. وبما أنهم متعاونون وفي علاقات مع غيرهم من قادة المجتمعات الأخرى، يسهل عليهم معرفة الخروقات ومصادرها. وكذلك لفهمهم لأفراد مجتمعاتهم يمكن اقتراح نوع المشروعات المفيدة لإدماج العائدين في المجتمع.

¹³³ مصطفى عثمان اسماعيل، مرجع سابق.

المطلب الثاني: إمكانية التدخل الدولي وبناء الدولة في السودان

يدعو رولف شوارز¹³⁴ Rolf Schwarz إلى ضرورة التمييز بين عجز الدولة (من الناحية الوظيفية) وأنهيار الدولة (من الناحية المؤسساتية)، كما يؤكد على افتقار الاستجابات الدولية إزاء الدول العاجزة وظيفياً إلى إعادة التفكير حول مفهوم السيادة في حد ذاته (متى يحصل التدخل؟)، وإلى فهم عملية إعادة بناء الدولة (ما الذي يجب إعادة بنائه؟). فإذاً يؤكد على أن إعادة بناء الدولة عملية معقدة وفي أغلب الأحيان شاقة، فإنه يشير إلى أن الطريقة المثلثة لإدراكتها هي من خلال الوظائف الجوهرية الثلاثة للدول المعاصرة: الأمن والرفاهية والتمثيل.

كما أن تحليل العلاقة بين العولمة والدولة العاجزة لا يقع خارج محاولات فهم إشكاليات بناء الدولة في العلاقات الدولية الراهنة؛ إذ يبدو أن العولمة بالقدر الذي تفاقم فيه من عجز الدولة، فهي تزيد من تعقيد عمليات بناء الدولة، طالما أنها تقوي المناطق والطوائف/الجماعات القادرة على الارتباط بالاقتصاد العالمي بشكل مستقل عن الدولة ومن أجل مقاومة الدولة. وبالتالي فإن هناك علاقة معقدة بين العولمة من جهة أولى، والعجز الدولي من جهة ثانية وبين الدولة من جهة ثالثة؛ هذه العلاقة ساهمت أكثر في وضع عملية بناء الدولة على أجنددة السياسة الدولية.

فالعولمة عبر ديناميكياتها المختلفة تضعف من دور الدولة (وتعزز المستوى ما دون الدولة) وتدفع بها وبالتالي نحو العجز، والدولة العاجزة تصبح مصدراً لتهديد الأمن والسلم الدوليين. كما أن إزالة التهديد تتطلب تحويل الدولة من حالة العجز إلى حالة القدرة على أداء وظائفها (من أهمها فرض الاستقرار، وتوفير الرفاه)، الأمر الذي يتطلب الانخراط في مجهود جاد لبناء/إعادة بناء الدولة، هذه الجهود (حكومية وغير حكومية) تتطلب تنسيقاً على المستوى ما فوق الدولة، وبذلك يتم إعادة إنتاج ديناميكيات العولمة من جديد وهكذا.

الإشكالية التي يثيرها هذا التصور، بغض النظر عن الآليات المناسبة لبناء الدولة، تكمن في شكل الدولة التي سيتم أو يجب أن يتم إعادة بنائها. وبالرغم من أن هناك نوع من التتابع في تفعيل مخرجات بناء الدولة؛ غير أن الاستقرار الأمني (الوطني، والإقليمي، والدولي) يأتي في آخر قائمة تلك المخرجات. وإذا اعتبرنا أن الارتباط العلائقى بين العولمة وبين الدولة هو ارتباط ذو أبعاد بنوية وعملية processual، ووظيفية إلى حد ما؛ فإن هذا الارتباط سيؤثر حتى على شكل الدولة محل إعادة البناء، لأن عملية إعادة البناء تتم أساساً في سياق معولم globalized أو على الأقل يتوجه نحو العولمة globalizing. انطلاقاً مما سبق، يمكن الاستنتاج بأن الدولة محل إعادة البناء يجب أن تكون قادرة على الانخراط في سياق العولمة بشكل يجعلها قادرة على التعامل معها بكفاءة، معيدة توجيه النشاطات المعولمة والتي تقع في ما دون الدولة وما فوق الدولة لصالح تعزيز قدرتها على التحكم في الموارد الاجتماعية لمواكبة التغير في بنيتها.

هناك نقلة نوعية في فهم عملية بناء الدولة، ما يجعلها تختلف عن الفهم التقليدي الذي حاولت الأجيال المبكرة من منظري التنمية السياسية والاقتصادية تزويدنا بها. ولا شك أن التغيير في

¹³⁴ Rolf Schwarz: Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005, 446–429

البيئة الدولية لإعادة البناء، والتحول في دوافع وعوامل إعادة البناء، و المستجد البنوي والوظيفي المتعلق بالعجز الدولي وأثاره الإنسانية المفجعة؛ كل ذلك قد أدى دوراً أساسياً في بلورة هذا الفهم.

بالنسبة لمنظري التنمية التقليديين، تستند الدولة محل إعادة البناء إلى دور مركزي تلعبه العمليات الاقتصادية، فهي تعيد إحكام سيطرتها على التخطيط التنموي في مواجهة المعارضة المحلية، هذه الأخيرة التي تعمل كمحرك للخلافات الطائفية حول مصادر الثروة لتحول إلى نزاعات دامية؛ كما أنها تعمل على أن تحل معايير التحديث محل البنى الاجتماعية المتخلفة والمؤسسات العاجزة وغير الكافية، إضافة إلى سعيها لضمان أن الموارد الوطنية يتم إعادة توجيهه استغلالها بشكل كاف من الاستهلاك المحسن نحو التصنيع للقضاء على التنمية المشوهة. أما بالنسبة للتنمويين الجدد مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، تبقى الدولة عبارة عن قاطرة لضبط أشكال معينة من النشاطات الدافعة والمحفزة للتنمية، غير أن التنمية وفق هذه النظرة تتمرّكز حول السوق، ومن شأن الدولة محل إعادة البناء أن تبلغ أهدافها من خلال آليات "الحكم الراشد good governance" وليس من خلال "التوجيه البيروقراطي bureaucratic direction".¹³⁵

تستند فكرة الحكم الراشد إلى معنيين: أحدهما ضيق، يتعلق بإدارة عمليات التنمية، وهو ينطوي على مجموعة القواعد والمؤسسات (الإطار القانوني للتنمية) ومنظومة الإدارة العامة القائمة على الانفتاح، الكفاءة والمساءلة، مثل هذه المنظومة تتيح للقطاع الخاص مجالاً أوسع من الشفافية والاستقرار والقابلية للتوقع؛ المعنى الثاني يتعلق بالبعد الإداري التقني للحكم، مضاداً إليه البعد الديمقراطي للسياسة الوطنية، وهمما بعدان الضروريان لإنتاج وتكريس قيم القابلية للمساءلة.¹³⁶.

تعد ترقية الحكم الراشد أداة ملائمة للتعامل مع التحديات والمشاكل التي تفرضها العولمة على الدولة، وذلك من خلال ترقية كفاءة الدولة وتحفيزها على الاعتماد على الموارد المحلية؛ ومن شأن ترقية الحكم الراشد القضاء على الأسباب الدافعة نحو عجز الدولة، فهي تحد من "الانفراد" المركزي بالسلطة مما قد ينجم عنه تعسف في توزيع الموارد من جهة، وتضع محددات لسلوك النخب المحلية من شأنها الحد من قدرتها على التعبئة وتحويل الولاء، من جهة أخرى.

فالحكم الراشد هو السمة الأساسية للدولة غير العاجزة والتي لا تنطوي فقط على قيام دولة فعالة، وكافية ومقدرة على أداء وظائفها الحيوية، وإنما تتضمن كذلك، وبشكل أكثر إلحاحاً، شبكة معقدة من المؤسسات والعلاقات التي من خلالها يستطيع المواطنون التعبير عن رؤاهم ومصالحهم، كما يستطيعون التواصل مع الحكومة لضمان انعكاس تفضيلاتهم في إطار السياسة العامة المنتهجة¹³⁷ هذا يعني في الأساس أن عملية بناء الدولة من منظور الحكم الراشد يجب أن يستهدف المؤسسات الرسمية (التشريعية، التنفيذية والقضائية) جنباً إلى جنب مع المؤسسات المدنية غير الدولية أو غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني)؛ وهناك بعد آخر لا يقل أهمية عن البعدين

¹³⁵ Aidan Hehir and Neil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, New York: Routledge, 2007), p. 11

¹³⁶ Aidan Hehir and Neil Robinson (eds), State-building: Theory and practice, New York: Routledge, 2007), p. 11

¹³⁷ Kate Jenkins and William Plowden: Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention, Great Britain: MPG Books Ltd, 2006, p.8

السابقين، يتعلّق ببناء قيم الديموقراطية والمواطنة، وهي بمثابة الوصلة بين القيمتين السابقتين على اعتبار أنّ الديموقراطية قيمة مؤسساتية رسمية والمواطنة قيمة مؤسساتية مدنية.

وهذا ما عبر عنه شوزان، في الجدول أدناه، بوجود نوعاً من الاعتماد المتبادل بين الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الرفاه، التمثيل) والتي هي محل استهداف في أية عملية تدخلية من قبل المجتمع الدولي لتجاوز العجز الذي تعانيه الدولة المستهدفة. وإن كانت درجة تحقق هذه الوظائف متباعدة من حيث تأصلها وديموتها ومدى شموليتها لمختلف القطاعات الاجتماعية فيما بين الدول المتقدمة وتلك الموصوفة بالنامية. ولذا فإن المجتمع الدولي وهو يتصدّى لعملية بناء الدولة في السودان مطالب بالتأسيس للحد الأدنى من تفعيل أداء السلطة السياسية لتحقيق الوظائف الأساسية السالفة الذكر بالقدر الذي يثبتها كتقاليد ذاتية قابلة للتطویر اقتناعاً وليس إذعاناً، لتكسب صفة الأصالة والرسوخ.

علاقة الاعتماد المتبادل بين وظائف الدولة الثلاثة: الأمن، الرفاه والتمثيل.

التمثيل	الرفاه	الأمن	
الأمن (السلام، احتكار الاستخدام الشرعي للعنف، تأمين حقوق الملكية) هو شرط ضروري لتفعيل المشاركة السياسية.	الأمن (السلام، احتكار الاستخدام الشرعى للعنف، تأمين حقوق الملكية) هو شرط ضروري لتحقيق الرفاه.		الأمن
الرفاه من القدرة والميول، النزع نحو المشاركة السياسية.		الرفاه يقلص من النزاعات ويوفر الموارد الضرورية لإنتاج الأمن.	الرفاه
	<ul style="list-style-type: none"> • التمثيل ي العمل على ترقية النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. • التمثيل ي العمل على جذب نسب أكبر من الاستثمار الخارجي المباشر، و يجعل المساعدات الخارجية أكثر فعالية. 	<ul style="list-style-type: none"> • التمثيل يسمح لإقامة علاقات خارجية سلمية ويسمح على المستوى الداخلي حل النزاعات بشكل سلمي غير عنيف. • التمثيل يوفر حلولاً مثل إعادة التوزيع. 	التمثيل

Source :Rolf Schwarz: Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005, p

ففي الدول العاجزة التي تعاني من نزاعات داخلية حادة، تلعب إجراءات بناء الثقة محلياً دوراً أساسياً في التمكين لآليات وقيم الحكومة، حيث يتطلب نجاح المسار البنائي برمته إعادة بناء الثقة

بين المؤسسات الرسمية وبين المواطن بمفهومها الحديث؛ وهذا يجب أن يتم بغض النظر عن طول المدة الزمنية اللازمة للوصول إلى نتائج بناءة. فعمليات التحول إذن تشمل ثلاثة قطاعات أساسية، التحول المؤسساتي (من مؤسسات تقليدية إلى مؤسسات حديثة)، والتحول في الولاء/الانتماء (من الولاءات المجموعاتية إلى الولاء للدولة) والتحول الاجتماعي (من قيم التنازع والتجادب إلى قيم السلام والتقارب). من المهم إدراك ضرورة التزامن والتساند في تفعيل هذه التحولات، وإلا آل المسار البنائي لمعالجة العجز الدوالي إلى التشوه، وربما إلى الإخفاق الشامل.

أخيراً، هناك فجوة يجب أن يتم تجسيرها وفقاً للمطلبات الخصوصية المتعلقة بكل حالة على حدٍ، وتتمثل في الفجوة بين النظرية والتطبيق في التدخل من أجل بناء الدولة؛ وهو الفراغ المفضي إلى غياب علاقة بناء بين نموذج الحكم الراشد الذي قد يتبنّاه المتّدخل والبيئة الاجتماعية والثقافية للدولة المتّدخل فيها، وهذا جدل قديم لا يمكن حسمه إلا من خلال إشراك الفعاليات المحلية للدولة في هندسة النموذج المراد تأسيسه، والذي يتناسب مع التوازنات المجتمعية التي تحكمها الموارد المتاحة لديها والطموحات التي توجه مسارها التاريخي، سواء على المدى القصير أو الطويل على حد سواء؛ إذن فتجسيـر الفجـوة بين النـموذـج والـبيـئة لا يـتم من خـلال قولـبة البيـئة قـياسـاً بالـنمـوذـج، ولـكـن من خـلال هـندـسة النـموـذـج قـيـاسـاً بـالـبيـئة، وهو جـوـهر عـملـيـة إـعادـة بنـاء الدـولـة العـاجـزة. كـما أـنه من شأن إـشـراكـ الفـعـالـيـاتـ الـمحـليـةـ، أيـا كانـ توـصـيفـهاـ، فيـ التـخطـيطـ لـشـكـلـ الدـولـةـ محلـ إـعادـةـ الـبنـاءـ أنـ يـعزـزـ منـ شـعـورـهاـ الإـيجـابـيـ بالـثـقةـ، سواءـ فيـ الـطـرفـ/ـالأـطـرافـ المـتـدـخلـةـ المـشـرـفـةـ عـلـىـ عـمـلـيـةـ الـبنـاءـ أوـ فيـ مؤـسـسـاتـ الدـولـةـ الـجـديـدةـ.

ويجب إعمال التمييز الواضح بين الإصلاحات الحكومية الجاري الحديث عنها، وبناء الدولة؛ حيث تنطوي الأولى على مجموعة من التعديلات "السطحية" التي تستهدف قطاعات محدودة من العملية الحكومية، بهدف إعادة هذه الأخيرة إلى السكة الصحيحة؛ فهي تقوم على دعوى التسليم بسلامة الأسس البنوية لنظام الحكم، وأن الخلل يتعلّق فقط بالوظائف أو طبيعة التفاعلات؛ بينما تنطوي عملية بناء الدولة على تفكيرك، كلي أو جزئي، للتقاليد والقيم المؤسساتية والمجتمعية التي تحكم أداء الدولة العاجزة محل إعادة البناء. بصياغة أخرى، يمكن القول أن عمليات الإصلاح هي عمليات سطحية، ضحلة وقربة المدى، أما عمليات بناء الدولة فهي عمليات عميقة، معقدة و بعيدة المدى. فإذا كان التدخل يستهدف النوع الأول من العمليات، فهو يبتعد تماماً عن ترسیخ حل نهائي ومتساند للنزاع في الدولة العاجزة، كونه لا يعالج البنى العاشرلة التي رسخت قيم التنازع والتفتت، بقدر ما يعطيها الفرصة الكافية لإعادة إنتاج نفسها؛ وكلما ارتبط التدخل بجهود بناء الدولة، كلما زادت فرص التعامل بكفاءة وفعالية مع البنى المجتمعية المنتجة لقيم التنازع، مما يعني الاقتراب من تفكيركها وإحلال بني جديدة منتجة لقيم السلام محلها.

ومن المتطلبات الأساسية لعملية بناء الدولة هي توفير حد أدنى من الاستقرار الأمني في الدولة العاجزة التي أنهكتها الفوضى، بمفهوميها "غياب سلطة أعلى anarchy" و"غياب النظام المفضي للاستقرار". وفي غياب بيئية مستقرة نسبياً، لا يمكن توقع نتائج مبشرة على مستوى تحسن الأوضاع

السياسية، والاجتماعية والاقتصادية¹³⁸. ولقد عملت منظمة الأمم المتحدة حديثاً على توفير آلية لضمان هذا الحد الأدنى من الاستقرار الأمني في مناطق النزاعات الداخلية، تتمثل في عمليات حفظ السلام، التي تشكل عاملًا مساعداً واعداً في تحريك عملية بناء الدول العاجزة في تلك المناطق نحو الأمان.

ولاشك أن عملية التدخل لحل نزاع داخلي في دولة عاجزة، وبالتالي إعادة بناء هذه الأخيرة، لا يرتبط فقط بقضية الإجماع الدولي على ضرورة التدخل، وأطرافه، وأالياته أو أهدافه النهائية، سواء تعلق الأمر بتواجد "تحالف لإرادات" المجتمع الدولي أو بتواجد إرادات منفردة للدول التي لها استعداد للضلوع في عملية التدخل؛ بل ترتبط عملية التدخل الدولي والانخراط في مسار بناء الدولة العاجزة بصياغة أفكار محددة حول البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سيتم بناؤها في الدولة المستهدفة¹³⁹. فالأمر لا يتعلق بمسار قابل للتحييد بنويويا، وإنما يتعلق بضمان حد أقصى من قابلية البنى الجديدة للاندماج في المنظومة الدولية للقيم والمعايير للاندماج مستقبلاً في النظام الاقتصادي الدولي، وهو عامل على قدر كبير من الأهمية على المدى البعيد.

ويرى هيبлер ضرورة تداخل ثلاث مستويات أساسية من أجل عملية بناء دولة فعالة، هي:

أولاً، تحسين ظروف الأمن الفردي، والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة؛ ثانياً، إجراء إصلاحات قطاعية (الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم، البنية التحتية، النظام الضريبي...); وثالثاً، إدماج النسق السياسي الكلي (الأحزاب السياسية، تعزيز المجتمع المدني، الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، الموارنة بين العناصر السياسية المركزية والفيدرالية).

ويؤكد هيبлер على ضرورة تجنب النظر إلى هذه المستويات على أنها مراحل، فهي متربطة جدياً، ذلك أن غياب الحد الأدنى من الاندماج النسقي الكلي، لا يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم على المستويين الأول والثاني، كما أنه في ظل تعطل هذين الآخرين لا يمكن تصور إمكانية تحويل دولة ضعيفة وهشة (وظيفياً وبنويوياً) إلى دولة قوية وفعالة.

فعملية إعادة بناء الدولة من شأنها أن تتضمن مجموعة من الأهداف ذاتية التكامل، تبدأ باستحداث/استعادة البنى التحتية للمجتمع، وتسهيل آليات التزويد بالحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية، وصولاً إلى دفع التغيير الاجتماعي قدماً نحو الأمام؛ وذلك من خلال إصلاح القطاع

¹³⁸ Heinz-Uwe Schäfer: Nation-building: Possibilities and Limitations of External Military Contributions, in Jochen Hippler (ed.): Nation-building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation? (London, Pluto Press, 2005), p. 166

¹³⁹ Ibid., p.169

¹⁴⁰ Jochen Hippler: Nation-states for Export? Nation-building between Military Intervention, Crisis Prevention and Development Policy, in Jochen Hippler (ed.): Nation-building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation? (London, Pluto Press, 2005), pp. 186-187

السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والأمني؛ أما الهدف النهائي فيبقى الحصول على "نظام اجتماعي¹⁴¹ واقتصادي وديمقراطي متساند ذاتياً؛ لا يعتمد على دعم عسكري أو مالي خارجي".

فالخطوات العملية الممكنة للتدخل الدولي بهدف إنجاح أو التوصل إلى بناء الدولة التي تعاني من عجز داخلي، تقتضي تحديد نقطة انطلاق التدخل بدقة وذلك من خلال تشخيص ميداني يحدد الحاجيات والأولويات؛ مروراً برسم الأهداف القابلة للتطبيق؛ ثم يتم تعيين الوظائف الواجب أداؤها من أجل تفعيل الأهداف المسطرة سلفاً؛ وصولاً إلى توفير وتعزيز الميكانيزمات والآليات الكفيلة بتخطي كل ما من شأنه أن يشكل حائل دون أداء مهام بناء الدولة بالنسبة للمتدخل الخارجي؛ وهي أبعاد أساسية لبناء الدولة عبر التدخل الدولي حسب ما يبيّنه الجدول التالي.

¹⁴¹ Christopher J. Coyne: Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy. Social Change Project, Mercatus Center, Arlington, VA 22201. www.ccoyne.com. P.2

أبعاد بناء الدولة عبر التدخل الدولي

<ul style="list-style-type: none">• الدول وأ المجتمعات المنقسمة على نفسها failing• الدول السائرة في طريق العجز• وضعيات ما بعد النزاع	نقاط الانطلاق
<ul style="list-style-type: none">• كسب، توسيع أو تأمين وضع القوة أو السيطرة• إعادة الاستقرار للمجتمع أو الدولة، للحكومة أو الإقليم• تجنب، تخفييف أو القضاء على مأساة إنسانية• توفير الشروط الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية	الأهداف
<ul style="list-style-type: none">• توفير المساعدة الإنسانية• إستعادة/إنشاء البنية التحتية التقنية• إستعادة/إنشاء البنية التحتية الاجتماعية• التنمية الاقتصادية• ضمان الأمن	الوظائف
<ul style="list-style-type: none">• تأمين احتكار الدولة لاستعمالها الشرعي للقوة	توفير الميكانيزمات والبني
<ul style="list-style-type: none">• بناء القدرات: تعزيز القدرات والعمليات المتعلقة بحل المشكلات بشكل فعال داخل المجتمع• بناء الدولة: تطبيق ميكانيزمات بناء القدرات على بنى الدولة، الإدارة والحكومة• الحكم الراشد: إلزام المؤسسات الحكومية بمبادئ الحكم الراشد، كالشفافية، التحرر من الفساد وضمان حكم القانون• الاندماج الاجتماعي لختلف الجماعات الإثنية الدينية والاجتماعية- الاقتصادية من خلال ميكانيزمات التواصل الفعال والتعاون المتبادل• تعزيز المجتمع المدني عندما لا يكون ذا صلة بالنزاع وادماجه في مشروع بناء الأمة• إدماج المصالح الجزئية / الحزبية في المصالح الوطنية العامة• الديمقراطية والانتخابات، تأسيس ميكانيزمات المشاركة عبر و بين- الإثنية• حفظ السلام• التواجد والإدارة العسكرية	الضرورية وتعزيزها

Source: Hippler, Jochen (ed.), (Translated by Barry Stone), **Nation-building : A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation?** (England : Antony Rowe Ltd, Chippenham and Eastbourne, 2005), p. 178

ولتجاوز تحدي الخصوصية الثقافية والبيئية للدولة المستهدفة بعملية البناء من جهة، والتوفيق فيه إمكانية صياغة تصور للنموذج الخارجي المراد إحلاله في الدولة محل البناء من جهة أخرى، يمكن التركيز على البعد الهوياتي والاجتماعي والثقافي أثناء القيام بعملية إعادة بناء الدولة، خاصة

عندما ترتبط الجهدات المساهمة في ذلك بمحاولات إعادة رأب الصدع في المجتمعات المنقسمة على نفسها، سواء كان الانقسام إثنياً، دينياً، طائفياً أو قيمياً ذاتاً علاقة بآليات توزيع الرموز الوطنية (المادية والمعنوية)¹⁴² على الفئات المجتمعية.

فأية مقاربة خارجية تسعى لتجاوز الأزمة في إقليم دارفور، وتنجز مهمتها بناء الدولة السودانية بالشكل الذي يمنحها القدرة الذاتية لاستيعاب التنوع الحاصل في التركيبة الاجتماعية وشح الموارد الطبيعية، تتطلب التوجه باهتمام دقيق إلى التعامل مع القبيلة والقبيلية في ظل الدولة القطرية الحديثة والتركيز على نظام العوافز من خلال تقديم الدعم الكافي لإعادة تأهيل البنية التحتية، إلى جانب تشبيط التنمية السياسية بتوفير إمكانات النجاح في تكافؤ فرص التمثيل السياسي وذلك باللجوء إلى الاستفادة من الأدبيات والممارسات المتعلقة بالديمقراطية التوافقية.

إذ أن الدراسات المهمة بموضوع العلاقة بين القبيلة والدولة الحديثة تسعى للخروج من المأزق القبلي من خلال التأكيد على فكرة الوحدة والتنوع unity and diversity أو الوحدة في التنوع diversity in unity، في الوقت الذي سعت دراسات أخرى الترويج لمفهوم السودانية sudanism بغرض إيجاد فضاء لصهر الولايات الجزئية (الولايات القبلية) في إطار الاندماج الوطني، وإن كانت هناك من نجاحات قد تحققت نتيجة لهذه الدراسات فهو في إطار ضيق لا يتعدى النخبة¹⁴³.

وفي ظل التأسيس الواقع يتم من خلاله تجاوز الأزمة الراهنة يقتضي التوجه نحو بناء وحدة وطنية لا تغفل التنوع القبلي كمتغير أساس في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي للسودان، على أن تتم العملية بصورة متدرجة من خلال هندسة اجتماعية وثقافية هادئة، وأن لا تتم عن طريق فرن الصهر باللجوء إلى الإدماج القسري. كما أن التسلیم بالقبيلة كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي للمجتمع السوداني لا ينبغي أن يكون مدعاه إلى المبالغة في الاستناد عليها كمرجعية تأسيسية للدولة القطرية لأن ذلك مدعاه إلى التقوّع والانكفاء على الذات، فالمبالغة في الترويج للتنوع من شأنه أن يهدد الوحدة. وبالمقابل أيضاً لا ينبغي تسييس القبيلة والقبيلية، فذلك أمر يدعو إلى تفتیت الدولة وانهيار الحكم المركزي وتفکك النسيج الاجتماعي.

ومن المسائل الحيوية التي تواجه مهام القوات المتدخلة في الدول العاجزة، في حال الاضطرار للتدخل القسري، تمثل في حدود التواصل الاجتماعي بين قوات حفظ السلام، التي عادة ما تكون متعددة الجنسيات، والتجمعات السكانية المحلية، هذا التواصل الذي تشهده حالات سوء التفاهم، موضوعية كانت أو غير ذلك؛ وبالرغم من إسناد مهمة التدخل للقوات الإقليمية لتجاوز مثل هذه المعضلات وعليه، غير أن أفراد قوات الاتحاد الإفريقي المعتمد عليها بشكل أساس في مهمة التدخل في دارفور لا تملك من المؤهلات الثقافية ولا التنظيمية ما يجعلها عاجزة على التعامل بشكل من وتقائي مع القضايا الطارئة، أو حتى ترك الانطباع الإيجابي لدى السكان المحليين في الإقليم كجزء من المهام غير التقليدية التي تحتاج إلى وعي وإدراك بمتطلبات التواجد الميداني لهذه القوات؛ لذا يجب العمل على تجسير الهوة الثقافية، واللغوية إلى حد ما، بين الجانبين، كما ينبغي إيجاد الآليات

¹⁴² يقصد بالرموز المادية؛ مجموع الموارد ذات القيمة المادية (الثروات، مصادر الطاقة...). أما الرموز المعنوية فيقصد بها مكونات ومصامن المخزون الثقافي الجماعي للأمة/المجتمع بغض النظر على تقسيماته الباعثة على التفتت (اللغة، العادات، الشعائر الدينية وغير الدينية...).

¹⁴³ سيد حربين، مرجع سايق، ص، 188.

المناسبة لضبط السلوك الاستفزازي التي قد يصدر عن عناصر القوات المتدخلة، والتي من شأنها أن تكون موضع إساءة تأويل من قبل السكان المحليين، الأمر الذي قد يعرض المهمة لخطر الرفض الاجتماعي وهو ما يؤدي إلى الإخفاق في عملية بناء الدولة قبل تحقيق الأهداف المسطرة.

كما أن النجاح في إنجاز عملية بناء الدولة السودانية يقتضي المساعدة الدولية للنخب الحاكمة على تثبيت دعائم الحكم الراشد، المشار إليها أعلاه، وترسيخ تقاليد المشاركة والتمثيل السياسي في إطار تبيئة النموذج المراد إحلاله؛ وذلك بالتركيز على شكل الحكم لا على من يحكم؛ كون أن المساعي المبذولة من قبل القوى الدولية المتدخلة في السودان ركزت بشكل لافت على إيجاد نوع من التراضي لتحقيق الاستقرار من خلال التوصل إلى إبرام اتفاقيات سلام بين الأطراف المتنازعة، تمحور أساساً على كيفية تقسيم الثروة والسلطة أكثر مما تشدد على الجوانب المتعلقة بنمط الحكم القادر على استيعاب التنوع القبلي والثقافي في السودان.

المطلب الثالث: أسانيد محاصرة عجز الدولة ودور التدخل الدولي

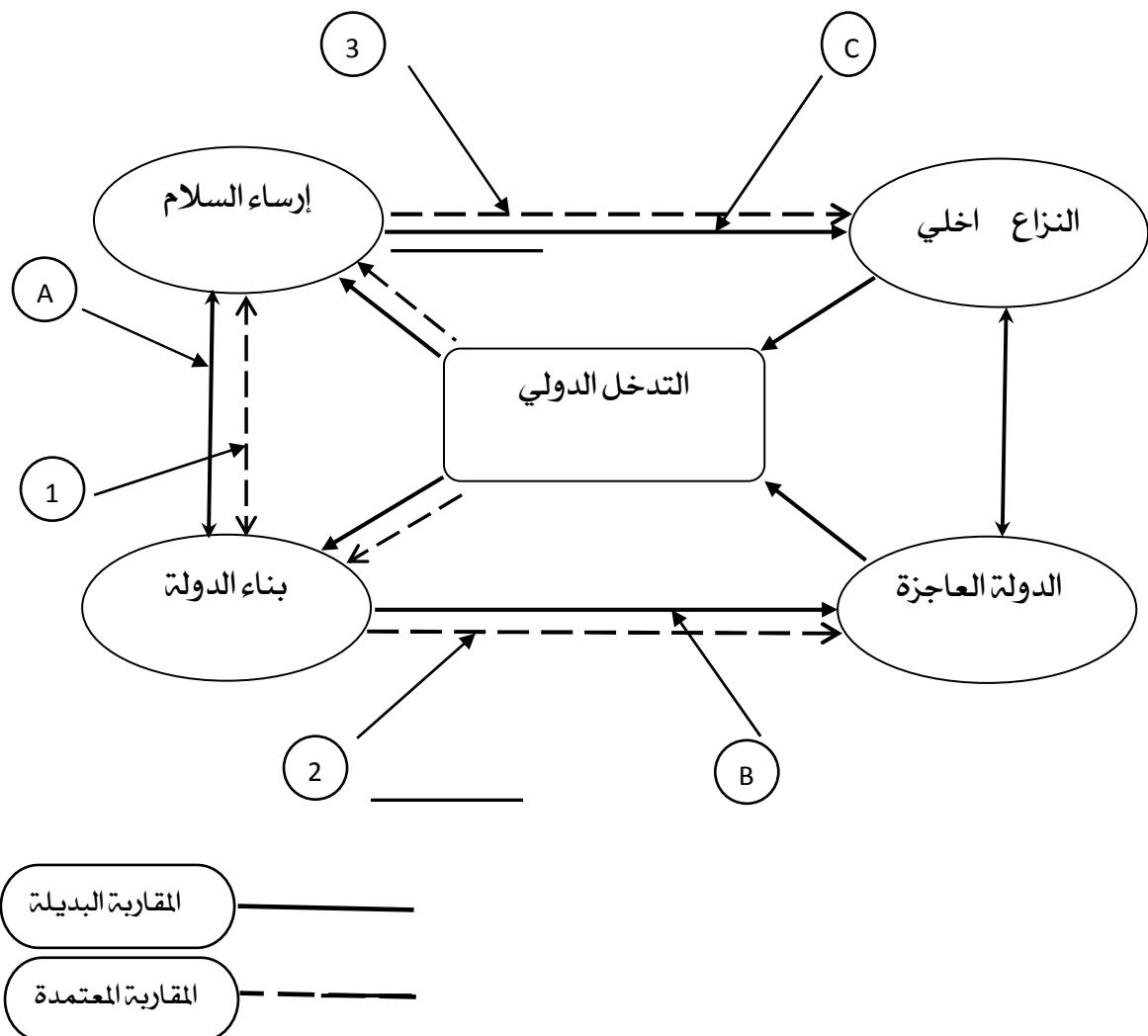
إن التداخل الأدائي بين الدولة العاجزة والنزاع الداخلي من جهة، والتدخل الدولي والدولة العاجزة من جهة أخرى يبدو وكأنه غير قابل للتفكيك، خاصة في ضوء الاعتبارات المعيارية، التي يقصد بها تحديد ما إذا كان التدخل الدولي "مقبولاً" وبإمكانه أن يلعب الدور العاسم الذي يزعمه أنصاره في تحقيق الأهداف "المرغوبية"، المتمثلة أساساً في إعادة بناء الدولة العاجزة (العنصر الأول)، وتسوية النزاع الداخلي (العنصر الثاني) وفقاً لمقاربة السلام المتساند؛ أما إذا ما تم تجاهل الاعتبارات المعيارية السابقة والتركيز على الجوانب العقلانية، فإن التدخل الدولي يبقى "ضرورة ملحة" بغض النظر عما إذا كان مقبولاً أو غير مقبول معيارياً، وهو ما يثير التعارض التقليدي غير المحسوم بين التحديات الأمنية والإنسانية ومتطلبات السيادة بالمنظور التقليدي.

لاشك أن العوائق الإجرائية من شأنها أن تحول دون التوفيق بين الاعتبارات المعيارية والمتطلبات الواقعية realistic إزاء المعاناة الإنسانية المفجعة الناجمة عن العديد من النزاعات الداخلية الراهنة؛ فصعوبة التوفيق في تحديد المنطلقات، أي مدخلات عملية التدخل، من شأنه أن يعقد في التحكم بمخرجاتها ومساراتها المستقبلية؛ هنا يمكن استدعاء العديد من الشواهد الميدانية للاستدلال على الكيفية التي ساهم بها التدخل الدولي في جعل تكلفة التدخل أعلى من تكلفة عدم التدخل، وخاصة من الناحية الإنسانية (الصومال، العراق، أفغانستان، والسودان إلى حد ما)؛ وعليه، يمكن المجادلة بأن تحقيق نوع من التوافق حول منطلقات التدخل الدولي، بما يضمن حدا مقبولاً من التوفيق بين الاعتبارات المعيارية المرغوبة والمتطلبات الواقعية المفروضة، يعتبر عاملاً حاسماً للتوصل إلى نتائج إيجابية للتدخل؛ وفي هذه الحالة لا بد من اعتماد متغيري "بناء الدولة العاجزة" و"بناء سلام متساند بين أطراف النزاع" كمؤشرين لقياس مدى نجاح عملية التدخل الدولي.

لقد تم التوصل في ما سبق إلى أنه كلما ارتبط التدخل بجهود بناء الدولة، كلما زادت فرص التعامل بكافأة وفعالية مع البنى المجتمعية المنتجة لقيم التنازع، مما يعني الاقتراب من تفكيكها وإحلال بنى جديدة منتجة لقيم السلام محلها. وبذلك يتضح مدى الارتباط العلائقى بين التدخل

الدولي، وبناء الدولة وضرورة إرساء السلام، خاصة في الدول العاجزة التي أنهكتها النزاعات الداخلية. وبالتالي، فإن التدخل الناجع الذي يستهدف ترسیخ حل نهائی ومتساند للنزاع يجب أن يمر عبر بناء دولة قادرة (غير عاجزة) على المحافظة - بشكل ذاتي ومكتمل على الاستقرار الأمني والمجتمعي داخل حدودها الوطنية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن التدخل الدولي الذي يستهدف بناء دولة مستدامة (قابلة للبقاء) يجب أن يمر عبر بناء منظومة من قيم السلام والتعايش بين مختلف التشكيلات الاجتماعية المحلية، بغض النظر عن التقاطعات الجغرافية المحتملة بين هذه التشكيلات، بالشكل الذي يقلص من احتمالات عودة نشوب النزاع من جديد.

هذا التصور الجدلی للعلاقة بين المتغيرات الثلاث من شأنه أن يؤسس لوجود نوع من الارتباط السياقي بينها، سواء في مرحلة ما قبل التدخل، أو في مرحلة البناء (بناء الدولة وإرساء السلام) اللاحقة بمعنى أن عجز الدولة واندلاع النزاع وتفاقمه يحدثان بشكل متراپط (كلاهما ينتج الآخر) في نفس السياق الذي يستدعي التدخل الدولي، سواء تم لمتطلبات معيارية (تفاقم الفاجعة الإنسانية) أو نتيجة لاعتبارات واقعية (تعلق بالسلوك الدولي كطرف/أطراف متدخلة)؛ كما أن عملية بناء الدولة المستهدفة للقضاء على العجز الدولي المفضي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين والتسبب في أزمة إنسانية حادة وعملية إرساء السلام المستهدفة لحل النزاع الداخلي بشكل متساند ومستدام، تتمان في نفس السياق الذي تجري فيه عملية التدخل الدولي؛ وهو ما يعبر بالفعل على وجود ارتباط سياقي بين المتغيرات الثلاث السابقة (أنظر الشكل أدناه). لذلك، فإن أي مقاربة متكاملة للتدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية في الدول العاجزة يجب أن تستوعب هذا النوع من الترابط، بالشكل الذي يجعل من الجهود الدولية لبناء الدولة وإرساء السلام مسعى متساندا، بغض النظر عن الجهة المسؤولة وبغض النظر عن الجداول الزمنية المقررة لذلك.



الارتباط السياقي بين النزاع الداخلي، عجز الدولة والتدخل الدولي وبين المقاربة المعتمدة والمقاربة البديلة

المصدر: بناء على التصور الذي يمكن استخلاصه من التحاليل المتضمنة في المطلبين السابقين.

يوضح الشكل السابق وجود نوع من القصور في المقاربة التقليدية المعتمدة للتدخل، وهو ما يبيّنه الشكل المتقطع للخطوط الدالة على غياب الترابط بين مختلف المتغيرات، بحيث تعانى عملية التدخل من عدم استيعاب علاقة الاعتماد المتبادل بين عملية بناء الدولة العاجزة وإرساء السلام بين أطراف النزاع (السهم 1) من ناحية، وعدم القدرة على إيجاد حد أدنى من الترابط هدفي التوجه بين مسارات التدخل ومستويات الاستهداف، أي توجيهه مسار التدخل من أجل بناء الدولة نحو استهداف القضاء على العجز الدولي (السهم 2)، وتوجيهه مسار التدخل من أجل إرساء السلام نحو استهداف حل النزاع الداخلي بشكل مستدام (السهم 3).

وعليه، فإن أي مقاربة بديلة لإنجاح عملية التدخل يجب أن تنطلق من مبدأ العمل على تجسير الفجوات الموجودة في المقاربة التقليدية، وإيجاد الترابط السيادي "المفقود" بين مختلف المتغيرات، بالشكل الذي يجعلها تتدخل علائقياً بحيث لا يمكن الحديث عن أحدها بمعزز عن الأخرى؛ مثلاً، لا يمكن مناقشة بناء الدولة في بيئتها لا تبني على قيم السلام، كما لا يمكن التصدي لعملية إرساء السلام في بيئتها تفتقر إلى بناء مؤسساتي دولي على قدر أدنى من التماسك. بعبارة أخرى، يجب أن تتأسس المقاربة البديلة على استيعاب علاقة الاعتماد المتبادل بين عملية بناء الدولة العاجزة وإرساء سلام متساند بين أطراف النزاع الداخلي (السهم A) من ناحية، وإيجاد حد أدنى من الترابط هدفي التوجه بين مسارات التدخل ومستويات الاستهداف، أي توجيهه مسار التدخل من أجل بناء الدولة نحو استهداف القضاء على العجز الدولي (السهم B)، وتوجيهه مسار التدخل من أجل إرساء السلام نحو استهداف حل النزاع الداخلي بشكل مستدام (السهم C)؛ هذا الترابط السيادي من شأنه أن يشكل جوهر التصور القائم على محاصرة أسباب عجز الدولة ويوجه دور التدخل الدولي.

ويتجلى البعد الإمبريقي لهذا التصور في الدور المتعدد الجوانب والمترافق للتدخل الدولي في سعيه لمحاصرة عجز الدولة: من خلال تجفيف المنابع المغذية للنزاعات الداخلية والأسباب المضدية إلى العجز الدولي. ففي ظل تنامي اقتصاديات الحرب التي تغذي النزاع الداخلي وتقوي من قدرات الجهات المستفيدة منها، إلى جانب التكاليف التي ترهق كاهل الميزانية العامة للدولة حيث تغلب النفقات العسكرية على الإنفاق العام، بالإضافة إلى حدوث طوارئ مثل الكوارث الطبيعية؛ من شأن كل ذلك أن يدفع الجهات المتدخلة إلى رصد ميزانية خاصة توجه كتعويض للأطراف المتضررة من الوضع الجديد. وينبغي أن ترصد هذه الأموال في إطار "استراتيجيات الحواجز النقية"¹⁴⁴ بهدف تغيير سلوك المتلقى، ولا ترتبط إلا بشرط قليلة. كما تتطلب هذه العملية صرف ما رصد على مشاريع تنمية ذات صلة بالأسباب المضدية إلى تلك النزاعات، ومنها شق الطرق لفك العزلة على المناطق النائية وإقامة مشاريع تدعم القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها السكان المحليين، كقطاع الزراعة وما يتصل به من عمليات التنقيب على المياه وإقامة الحواجز المائية وغيرها، ودعم الأداء المحلي للدولة المستهدفة بالتدخل حتى تتجاوز العجز و تستجيب للمطالب الملحة والتي تعد من صميم اختصاصاتها.

¹⁴⁴ محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، (الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام)، (الجزائر: دار هومة، ج 3، ط 1، 2004)، ص 184.

أما الجانب الثاني، فيتمثل في إرساء دعائم الحكم الراشد والقضاء التدريجي على تقاليد الحكم السائدة التي أفضت إلى تدهور في الأوضاع الداخلية في غياب للدولة القادرة على رعاية النظام العام، وفي هذا الصدد يرى آرثر لويس "أن ما تحتاجه المجتمعات التعديدية - ذات الانقسامات الحادة هو حكومة ائتلافية¹ وليس استقطاباً بين الحكومة والمعارضة، وذلك في ظل ديمقراطية توافقية²؛ وذلك باعتماد التمثيل النسبي، حيث لا يقتصر هذا التمثيل على المؤسسة التشريعية فحسب بل ينبغي أن يتعدى التوزيع النسبي الوظائف السياسية ليشمل الوظائف الإدارية، وتخصيص الأموال العامة، وشغل المناصب في المؤسسات الاقتصادية؛ وذلك بهدف إزالة التمييز والشعور بالإقصاء وصهر الولاءات الجمهوية والعرقية ضمن الولاء الوطني.

وأخيراً، تعتبر المناطق المجاورة للدولة العاجزة من أقرب الجهات المغذية للنزاعات الداخلية والمساهمة في عجز تلك الدولة، وكثيراً ما تؤدي تلك الدول دور "المخرب" لأية عملية بناء من شأنها أن تحد من امتيازات كانت تستفيد منها في ظل بيئة غير مستقرة؛ ولكي تحفظ جهود التدخل الدولي ينبغي اللجوء إلى الرافعة التي تحويل دور دول الجوار من السلبية في التعاطي مع الأحداث إلى لعب الدور البناء في دعم الجهود التي تبذل لإحلال السلام وبناء قدرات الدولة المستهدفة بالتدخل للتجاوز العجز الذي تعانيه.

¹⁴⁵ آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، (ترجمة: حسني زينه)، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006)، ص. 222.

خاتمة

خاتمة

يندرج تناول موضوع التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة في إطار محاولة تفكيك أحد الغاز «السلطة» في المستوى النظمي بالنسبة لحقن العلاقات الدولية، واختبار مدى قدرة الفاعل الدولي على إنجاز المهام الموكلة وأو التي تصدى للقيام بها. وفي ظل التجاذب السياسي والأكاديمي حسب ما تم التطرق له في ثانياً هذه الدراسة حول الدوافع والنتائج المتواخة من التدخل، فقد أظهرت الدراسة أنه حيث ي يكون الوضع الإيكولوجي هشا، في ظل بيئة رعوية وأوروبية، فإن السلام الاجتماعي يمكن بدوره هشا ومعرضًا للزعزعة، ولا يمكن تعافي النزاعسلح على المديين المتوسط والطويل، وهو ما يbedo جلياً في حالة النزاع القائم في إقليم دارفور، إلا عبر آليات تتيح التوزيع العادل للثروات الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها من التدهور بشكل جماعي متكملاً، في ظل دولة تملك المقومات الذاتية للضبط والتحكم.

ثم إن تجاوز النقاش النظري للأطر التقليدية الضابطة لعملية التدخل الدولي قصد حل النزاعات داخل الدول العاجزة، بحجج التغيرات الطارئة على النظام الدولي، لم يجسم في إيجاد البديل الممكن وهو ما يوحى بوجود نوع من الفراغ القانوني الدولي، كون أن هذا الأخير وجد لينظم العلاقات بين الدول كوحدات سياسية يتم التفاعل بينها في إطار هذا القانون، كما أن المؤسسات المنظمة لتنفيذها لم تتكيف كفاية حتى تستجيب للتعارض الذي يواجه هذه المؤسسات (الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي) لكي توفق بين السيادة من جهة، والتحديات الإنسانية داخل تلك الدول المستهدفة بعملية التدخل الدولي من جهة ثانية. وبالتالي، فإن التدخل الدولي الجاري في الدول العاجزة، إنما يتم في إطار مشروع لم يتبلور بعد من أجل تنظيم العلاقات بين الدول، فالقواعد والضوابط التي يتم تفعيل التدخل في سياقها لم يحصل حولها إجماع أو توافق دولي، ولأجل على هذا التخطيط رفض تسلیم الرئيس السوداني لمحكمة الجنایات الدولية، وذلك في سياق عدم متابعة المحکمة لمجري حرب آخرين ثبت تورطهم في انتهاکات مؤثقة لحقوق الإنسان في أحداق غزة، وفوق كل ذلك التضارب بين اجتهاد المحکمة وبين حصانة رؤساء الدول التي تکفلها معاہدات دولية.

وفيما يتعلق بتقييم آثار التدخل الدولي داخل دولة ما، يمكن القول بأن مسؤولية الحماية هي من صميم مهام الجهة المتدخلة، مما يتربّع عنه نوع من الجراءات على الإخفاق في استكمال المهام التي تم التدخل من أجل تحقيقها، وهو ما يثير أيضًا مسألة تحديد الجهة القادرة على المحاسبة من ناحية، والإجراءات الممكن اتخاذها ضدها من ناحية ثانية، والمؤسسات التي بإمكانها تفيذ ما تقرر من الإجراءات من ناحية ثالثة.

كما تفيد الواقع الميدانية لعمليات التدخل الدولي في إقليم دارفور، بأن البعد العقلاني أكثر حضوراً كدافع للسلوك الدولي للتدخل، ما جعله يفتقد للتتوافق الدولي في معظم، وبالرغم من ذلك فإنه لا مناص من التحرك من منطلق حساب المكاسب والتکاليف بالمنظور العقلاني حتى يتم تحفيز الجهات المطالبة بمهمة التدخل، كما أن الدافع الاجتماعي والأخلاقي -حسب الدراسات النظرية- يجد له موقعاً في إعطاء الزخم الإنساني للعملية، وبالتالي تجد نوعاً من التأييد ولو على

مستوى المجتمعات المدنية ما دون الدولة وما فوق الدولة. حتى تتحقق عملية التدخل الدولي أهدافها وتنهي مهامها، يقتضي التركيز على نظام الحوافز أكثر من اللجوء إلى الجزاءات (العقوبات)؛ كون أن التدخل يهدف إلى بناء السلام وإرساء دولة بمقومات تضمن لها الاستمرار في فرض النظام العام مع تحقيق الرفاه الاجتماعي. وهو ما يطرح معضلة "الراكيبيين بالمجان" في ظل غياب تصميم مؤسسي صارم في تحديد الواجبات والحقوق ذات الصلة بالجهات المتدخلة؛ الأمر الذي ينبع تناقضاً على الصفقات بين الأطراف المتدخلة باعتبارهم متزعمين أكثر منه مانحين ليس لديهم مصالح على المحك.

ولا شك أن فرض السلام من خلال عملية التدخل الدولي (التدخل القسري) ليس هدفاً نهائياً بقدر ما هو إجراء ضروري مؤقت قد تمليه ظروف واقع الدولة العاجزة من جهة، وطبيعة النزاع من حيث موضوعه أو أطرافه من جهة أخرى، ذلك أن إيقاف العنف والوقاية من عدم بروزه من جديد يعد من المهمات الأساسية في محور التدخل العسكري. بخلاف هذا، غالباً ما تؤول أشكال أخرى من التدخل إلى الفشل، وعليه فإن الطرف المتدخل يعني بتقدير الوضع جيداً مع التأكيد من استيفاء الشروط اللاحقة لاستكمال عملية بناء السلام دون الانحراف في النزاع كطرف، وهذا يتطلب التجند لإنجاح مهمة أخرى أكثر صعوبة؛ وهي الانتقال بالعملية من التسوية إلى مرحلة البناء، وذلك بتفعيل المقدرات الذاتية للدولة المستهدفة بالتدخل، إذ أن رهان النجاح في إرساء سلام متساند يتوقف بدرجة عالية على مدى الالتفاف الداخلي في ظل وجود رافعة خارجية على الأقل في المرحلة الأولى من العملية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- الكتب:

1. البحيري، زكي. دارفور: أصول الأزمة وتداعيات الحكمية الجنائية الدولية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008).
2. السيد، محمود وهيب وأخرون. السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب.. قبل السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
3. المهدى، الصادق. نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).
4. بادي، برتران. الدولة المستوردة: غريننة النصاب السياسي (ترجمة: شوقي الدويهي) (بيروت: دار الفارابي، ط 1، 2006).
5. براون، كرييس. فهم العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
6. بيليس، جون وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1 ، 2004).
7. راشدي، أحمد محمد حسن. الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999).
8. رافت، إجلال ورسلان، هانئ. ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية (القاهرة: مركز البحث والدراسات، 2004).
9. شهاب، مفید (محرر). دراسات في القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط 1، 2000).
10. شطناوي، فيصل. حقوق الإنسان والقانون الدولي (عمان: الطبعة الثانية 2001 دار الحامد للنشر).
11. عارف، نصر محمد. أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية المنهج (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
12. عبد الغفار، محمد أحمد. فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (الجزائر: دار هومة، ج 1، 2004).
13. عبد الغفار، محمد أحمد. فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (الجزائر: دار هومة، ج 3، 2004).

14. علي، ساعد محمد. **أبعاد الكارثة الإنسانية بدارفور، ورشة عمل حول: الكارثة الإنسانية في دارفور والإعلام الغربي**، المقامة بيروت يومي 25 و26 مارس 2006.
15. غرفيس، مارتن وأوكالافان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات، 2008).
16. قادری، حسین. **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**. الجزائر: منشورات خیر جلیس، ط 1. 2007.
17. لیبھارت، آرنٹ، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة: حسني زینه)، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط 1، 2006).
18. محمود، أحمد إبراهيم. **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).
19. مکی، حسن وفیلیفل، السيد. **أعمال الحلقة النقاشیة حول: أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسيناریوهات الحل والتدخل** (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005).
20. نای، جوزیف ودوناھیو، جون. **الحكم في عالم يتوجه نحو العولمة** (ترجمة: محمد شریف الطرح) (المملکة العربية السعودية: مکتبة العبيکات، 2002).
21. وندت، الکسندر. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** (ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيی)، (السعودیة: جامعة الملك سعود، 2006).

المراجع:

1. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية: الإدارة العامة للمعجمات واحياء التراث، (مصر: مکتبة الشروف الدولية، ط 4، 2004).

المقالات:

2. أحمد، سامي السيد. **الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور، آفاق إفريقية**، عدد 24 (2007).
3. الجزوی، مجید. **وما الحياة؟ صراع البقاء في دارفور وأخواتها**، جريدة المیدان، الثلاثاء 24 يونيو 2007 العدد: 2034.
4. عوض، معتصم. **النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، السياسة الدولية**، العدد 171، يناير 2008.
5. مخدمة، محمد علي. **العرب الوقائية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون:الأردن**، عمادة البحث العلمي للجامعة الأردنية، المجلد 35، العدد 2، 2008.

6. يوسف بجك، باسيل. مذكرة القبض على الرئيس السوداني: دراسة قانونية.. المستقبل العربي. العدد 355، سبتمبر 2008.

-المطلوعات غير المنشورة:

1. عز الدين، حمادي. دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، دورة 2005.
2. زقاغ، عادل. إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2004.

-روابط الإنترنيت:

1. أبو عشر، أمير حميدة. الحرب في دارفور: شماعة الهوية ودور الموارد, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.12
[<http://www.alhadag.com/opinions1.php?id=124>](http://www.alhadag.com/opinions1.php?id=124)
2. الشاعر، يحيى. دارفور.. مشكلة داخلية .. وهدف نفطي, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.12
[<http://www.arab-unity.net/forums/showthread.php?p=14648>](http://www.arab-unity.net/forums/showthread.php?p=14648)
3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني (إجابات عن أسئلتك), أكتوبر 2002, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.15
[<www.icrc.org>](http://www.icrc.org)
4. بشير، مجاهد. حالة وطن.. التقرير الاستراتيجي السوداني, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.12
[<http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=513&id=38263>](http://www.rayaam.info/News_view.aspx?pid=513&id=38263)
5. بلال، ضياء الدين. من هم قادة حركات التمرد في دارفور؟ وماذا يريدون؟!, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.17
[<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03a.shtml>](http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03a.shtml)
6. توفيق، راوية. دارفور.. طبيعة الأزمة وأطراف النزاع, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.15
[<http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/81313>](http://www.alsaha.com/sahat/4/topics/81313)
7. ساتي، حسن. أزمة دارفور: تقاطع الجغرافيا والتاريخ والمصالح السياسية: قراءة تحليلية, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.20
[<www.news.gov.kw/files/documents/Monthly.../1-4-2005.doc>](http://www.news.gov.kw/files/documents/Monthly.../1-4-2005.doc)
8. فهمي، وليد حسن. الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.04.10
[<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=mkal1.htm&DID=9356>](http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=mkal1.htm&DID=9356)

9. محمد، سامي السيد أحمد. **القرن الافريقي.. صراع دولي على النفط والجغرافيا**, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.04.16

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1209357835931&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>

10. عثمان، مصطفى إسماعيل، **القبيلة وأالية تحقيق السلام الاجتماعي**, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.03.12

<<http://www.islamicnews.net/Document>ShowDoc09.asp?DocID=108912&TypeID=9&TabIndex=2>>

11. من أجل إنقاذ دارفور, تم تصفح الموقع بتاريخ: 2009.04.16

12-Africa Report N°105 ;17 March 2006 < Coyne, Christopher J..

Reconstructing Weak and Failed States: Foreign Intervention and the Nirvana Fallacy. Social Change Project, Mercatus Center, Arlington, VA 2220, retrived on 13-03-2009.

< www.ccoyne.com>.

13-ICISS, **The Responsibility to Protect**, Ottawa: International Development Research Centre, December 2001, retrived on

23-04-2009.<www.iciss.gc.ca>

14.Schutte, Robert. **La sécurité humaine et l'Etat Fragile**. (traduction : Antonia C.Durnsteiner).Human security-journale-.issu. Feb 2007

pp 92-112. retrived on 23-04-2009. <http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf>

15.The Tswalu Protocol. **Principles and guidelines for Peace-Building Misssions**, january 2008. <www.thebrenthurstfoundation.org>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Barnes, David M., **The Preblem Of Intervention**, A thesis submitted to the Graduate School of the Univerity of Massachusetts Amherst in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Philosophy, May 1999.
2. Bryce, Stephen Knowles. **A Statistical Analysis of the Failed States Index: The Importance of Global Governance, Development, and Measuring State Failure**,
3. Carment , David: « **Assessing State Failure : Implications for Theory and ploicy**», » Third World Quarterly, Vol. 24 (2003), N° 3, pp 407-427.

4. Cerny, P., **Neomedievalism, civil war and the new security dilemma: globalization as a durable disorder**, *Civil Wars*, vol. 1, no. 1, 1998, pp. 36–64.
5. Chomsky, Noam. **Failed States: The Abuse Of Power and The Assaultt On Democracy** (New Yourk :Metropolitan Books,2002).
6. Darby, John and Ginty , Roger Mac. **Peace Processes, Present and Future**, in John Darby and Roger Mac Ginty (eds.,): *Contemporary Peacemaking : Conflict, Violence and Peace Processes*, (London : Palgrave Macmillan Ltd., 2003)
7. Duke, Simon. **The state and Human Rights : Sovereignty veresus Humanitarian Intervention**, International Relation(Vol. 7,n°2,1994).
8. Farer, Tom J., Archibugi, Daniele, Brown, Chris, Crawford, Neta C., Weiss, Thomas G. and Wheeler, Nicholas J. **Roundtable: Humanitarian Intervention After 9/11** , International Relations , Vol 19(2) 2005: 211–250.
9. Hagmann, Jonas. **Coercion As Tool For Third Party Conflict Resolution**, the Fletcher school, April 2004.
10. Hehir, Aidan and Robinson, Neil (eds.), **State-building: Theory and practice**, New York: Routledge, 2007)
11. Hippler, Jochen (ed.). **Nation-building: A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation?** (London, Pluto Press, 2005).
12. Jenkins, Kate and Plowden, William: **Governance and Nationbuilding: The Failure of International Intervention**, Great Britain: MPG Books Ltd, 2006.
13. Hippler, Jochen (ed.), (Translated by Barry Stone), **Nation-building : A Key Concept for Peaceful Conflict Transformation?** (England : Antony Rowe Ltd, Chippenham and Eastbourne, 2005)
14. Moore , Caitlin: **Third Party Intervention in Humanitarian Conflict: Why the U.S. Intervened in the Bosnian War ?** , A thesis presented in order to obtain the degree of Master of the Art, Law and International relations, Department of International Relations, University of , May 2007.
15. Regane, Patrick M.. **Data on Third Party intervention in Intrastate Conflicts ; Workshop on Economics of Political Violence**, University of california, 2001.
16. Rittberger, Volker. **Approaches to the Study of Foreign Policy Derived form International Relations Theory**”, Working Paper Nr. 46, Tubinger Arbeitspapiere Internationalen Politik und Friedenforschung, 2004.

- 17.Sarka, Matejkova. **Establishing the Norm of Humanitarian in International Relation.**
- 18.Straus, Scott. "Darfur: A Short History of a Long War and Darfur: The Ambiguous Genocide", **Perspectives on Politics** 4 (03) 2006, pp 627-629.
- 19.Schwarz, Rolf. **Post-Conflict Peacebuilding: The Challenges of Security, Welfare and Representation**, *Security Dialogue* Vol. 36(4): 2005.
- 20.Tayfur, Fatih. **Systemic-Structural approaches, World-System analysis and The Study of Policy**, in METU Studies in Development, 27 (3-4) 2000.
- 21.Zartman, I.W. (ed.), **Collapsed States. The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority**, Boulder, CO: Lynne Reiner, 1995.

ملحق

الملحق رقم: 01

العلامات الدالة عليها	نوع الدولة
<ul style="list-style-type: none"> • تتحكم في أقاليمها بشكل فعال، وقدرة على تحويل جملة كاملة من "السلع" السياسية عالية النوعية لصالح مواطنيها. • تقوم بأداء جيد توافقاً مع المؤشرات الأساسية، مثل حصة الفرد من الناتج الإجمالي، وسلم التنمية البشرية. 	الدولة القوية
<ul style="list-style-type: none"> • ضعيفة بشكل متصل نتيجة لعوائق جغرافية، أو اقتصادية أساسية. • أو بشكل طارئ نتيجة لعداء داخلية أفرزها الجشع أو قيادات دكتاتورية، تنطوي على ضغوط (توترات) دينية، أو إثنية، أو لغوية، أو ذات أبعاد أخرى. • يتحمل أن تتتحول في مرحلة معينة في المستقبل القريب إلى نزاع داخلي. • قدرتها على توفير سلع سياسية أساسية ضئيلة أو في طريقها إلى التضاؤل. بنيتها التحتية المادية تعاني من التلف، تظهر علامات الإهمال على المدارس والمستشفيات. • مستويات الفساد عالية وتتسم بالتصاعد. 	الدولة الضعيفة
<ul style="list-style-type: none"> • حكومة غير عازمة (تفتقر إلى الإرادة الكافية) أو غير قادرة على أداء الوظائف الأساسية لدولة وطنية في العالم المعاصر. • توفر فقط كمية محدودة من السلع الأساسية السياسية. • غياب الحوار الوطني الديمقراطي. السلطة القضائية إن وجدت فهي غير مستقلة وتابعة للسلطة التنفيذية. • غير مؤمنة ولا تستطيع بسط قوتها أبعد من العاصمة، ولا تستطيع مراقبة أقاليمها الطرفية. 	الدولة العاجزة
<ul style="list-style-type: none"> • نسخة نادرة ومتطرفة للدولة العاجزة. • هناك فراغ في السلطة. • تمثل تعبيراً جغرافياً عن الأمة أكثر مما تعبّر عن حكومة / نظام حكم معترف به. • الأمن هو قاعدة الأقوى. • يجدر ملاحظة أن الدولة المنهارة تستطيع أن تعود لتصبح دولة ضعيفة، فقط إذا تم استعادة الأمن من أجل إعادة بناء المؤسسات وتقويتها / تعزيز شرعية الدولة. 	الدولة المنهارة

مؤشرات عجز الدولة المعتمدة من قبل CAST

العلامات الدالة على العجز	المؤشر	القطاع
<ul style="list-style-type: none"> • الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية المرتفعة وعلاقتها بمستوى توفير الغذاء والموارد الأخرى الضرورية للبقاء. • الضغوط الناجمة عن أنماط استيطان (استقرار) الجماعات والتي تؤثر على حرية المشاركة في الأشكال العامة للنشاط البشري والفيزيائي، بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية، السفر، التفاعل الاجتماعي والعبادات الدينية. • الضغوط الناجمة عن أنماط الاستيطان (الاستقرار) والتوضع الفيزيائي، بما في ذلك الخلافات الحدودية، ملكية الأرض، الوصول إلى مسارات النقل، مراقبة المواقع الدينية والتاريخية. 	الضغط الديمغرافية	
<ul style="list-style-type: none"> • الضغوط الناجمة عن أنماط الاستيطان (الاستقرار) والتوضع الفيزيائي، بما في ذلك الخلافات الحدودية، ملكية الأرض، الوصول إلى مسارات النقل، مراقبة المواقع الدينية والتاريخية. 	حركة اللاجئين أو حركة الأشخاص المهاجرين داخلياً التي تنشأ عنها أزمات إنسانية معقدة	الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> • تاريخ الجماعات الطائفية المفعمة بالضفينة نتيجة لممارسات جائرة، سواء حديثة أو قديمة قد تعود إلى قرون. • إلقاء اللوم، جماهيرياً، على الجماعات التي يعتقد أنها تحوز على الثروة، المكانة أو السلطة. • أنماط الأعمال والممارسات الشنيعة التي تمكنت من الإفلات من العقوبة. • الجماعات الخاصة التي تم تحديدها من طرف سلطات الدولة، أو من طرف جماعات مسيطرة، بسبب الاضطهاد والقمع. • الإقصاء السياسي المأسس. 	الإرث الجماعي من الرغبة الجامحة في الانتقام والإحساس المفرط بالاضطهاد	

القطاع	المؤشر	العلامات الدالة على العجز
الاقتصادي	التنمية الاقتصادية اللامتكافية فيما بين مختلف الجماعات	<ul style="list-style-type: none"> • عدم المساواة بين الجماعات في التربية، الوظائف والمكانة الاقتصادية. • انتشار مظاهر الفقر/الإفقار مقاساً بمستويات الفقر، معدلات وفيات الأطفال، مستويات التربية. • ظهور القومية الطائفية القائمة على أساس حالات الالامساواة بين الجماعات (الحقيقة والمزعومة).
	التراجع الاقتصادي القاسي أو/و العاد	<ul style="list-style-type: none"> • وجود نمط تراجع / انهيار اقتصادي متزايد للمجتمع ككل مقاساً بالنتائج القومي الإجمالي، الدين، معدلات وفيات الأطفال، مستويات الفقر... • نمو الاقتصاديات الموازية، بما في ذلك تجارة المخدرات، التهريب وهروب رؤوس الأموال تزايد معدلات الفساد والمعاملات غير الشفافة. • ظهور صعوبات اجتماعية حادة بسبب برامج التقشف الاقتصادي. • هبوط مفاجئ في أسعار البضائع، وعائدات التجارة، والإستثمار الأجنبي، والمدفوعات الخاصة بالديون. • عجز الدول عن تسديد أجور الموظفين الحكوميين وعناصر القوات المسلحة أو عن أداء التزاماتها المالية اتجاه مواطنيها، كتسديد المعاشات. • إنهيار أو تراجع قيمة العملة الوطنية.

القطاع	المؤشر	العلامات الدالة على العجز
	تجريم أو نزع الشرعية عن الدولة	<ul style="list-style-type: none"> • ظهور الانتهازية، أو الفساد الشامل والمستديم من قبل النخب الحاكمة. • فقدان الثقة الجماهيرية في مؤسسات وعمليات الدولة (مقاطعة أو رفض الانتخابات، المظاهرات الشعبية العارمة، العصيان المدني، وعدم قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، مقاومة الخدمة العسكرية، ظهور مظاهر العصيانسلح...). • مقاومة النخب الحاكمة للشفافية، والمساءلة، والتمثيل السياسي.

<ul style="list-style-type: none"> • ظهور العصابات الإجرامية المرتبطة بالنخب الحاكمة. 		
<ul style="list-style-type: none"> • اختفاء وظائف الدولة الأساسية التي توفر الخدمات للشعب، بما في ذلك العجز عن حماية مواطنها من الإرهاب والعنف وعن توفير الخدمات الأساسية، كالصحة، التربية والنقل العمومي. • اقتصار استغلال أجهزة الدولة على الوكالات التي تخدم النخب الحاكمة كقوى الأمن، والطاقم الرئاسي، والبنك المركزي، والخدمة الدبلوماسية... 	تنامي الإنحطاط / التراجع في الخدمات العامة	السياسي
<ul style="list-style-type: none"> • اندلاع العنف ذي الأبعاد السياسية ضد المدنيين الأبرياء. • ظهور القانون الأوتوقراطي، الديكتاتوري أو العسكري أين يتم تعليق العمليات والمؤسسات الديمقراطية والدستورية أو التحكم فيها. • الانتشار الواسع للتعسف في استعمال الحقوق الاجتماعية، السياسية والقانونية، بما في ذلك حقوق الأفراد، الجماعات، أو المؤسسات الثقافية (إزعام الصحافة، تسييس القضاء، الاستعمال الداخلي للعسكر لأغراض سياسية، القمع العمومي للمناوئين السياسيين، الاضطهاد الديني أو الثقافي). • صعود مجموعة من المساجين، أو المنشقين السياسيين الذين يتم استئثارهم في سياق يتوافق مع الممارسات والمعايير الدولية. 	تعليق تطبيق القانون أو تطبيقه بشكل اعتباطي/استبدادي، والانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان.	
<ul style="list-style-type: none"> • إستعمال النخب الحاكمة لخطاب سياسي قومي nationalistic، خاصة فيما يتعلق بخطاب التحررية الوحدوية irredentism (مثل "صربيا العظمى")، أو التضامن الجماعي (مثل "التطهير العرقي" و"الدفاع عن العقيدة"). • إنقسام / تفتت النخب الحاكمة، ومؤسسات الدولة على مجموعة من الجماعات. 	ظهور نخب منقسمة على نفسها	
<ul style="list-style-type: none"> • اندلاع العنف ذي ظهور نمط من الحرس النبوي الذي يعمل بشكل يضمن له الحصانة السياسية ضد المدنيين الأبرياء. • ظهور مليشيات، وعصابات مسلحة أو جيوش خاصة تدخل في صراع مسلح، أو حملات عنف طويلة الأمد ضد القوى الأمنية للدولة. • ظهور مليشيا خاصة تمويلها، وتدعمها الدولة تقوم بارهاب المعارضين السياسيين، والأعداء المشتبه بهم أو المدنيين الذين يظهر عليهم التعاطف مع المعاشرة 	عمل الأجهزة الأمنية كـ"دولة داخل الدولة"	

<p>السياسية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • ظهور "جيش داخل الجيش" يخدم مصالح النخبة السياسية، أو العسكرية المهيمنة. 		
<ul style="list-style-type: none"> • وجود تدخل عسكري أو شبه عسكري في الشؤون الداخلية للدولة، التي هي في حالة الخطر من قبل جيوش، أو دول، أو جماعات هوياتية، أو وحدات أخرى من الخارج قادرة على التأثير على التوازن الداخلي للقوة أو حل النزاع. • تدخل المانحين وخاصة إذا كانت هناك نزعنة نحو الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ومهما حفظ السلام. 	<p>تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين</p>	<p>السياسي</p>

الترتيب السنوي للدول من حيث العجز (2009)

Rank	Country	I-1	I-2	I-3	I-4	I-5	I-6	I-7	I-8	I-9	I-10	I-11	I-12	Total
1	Somalia	9.8	9.9	9.7	8.5	7.7	9.5	10.0	9.9	9.9	10.0	10.0	9.8	114.7
2	Zimbabwe	9.8	9.1	9.1	10.0	9.7	10.0	9.8	9.8	9.9	9.7	9.5	7.6	114.0
3	Sudan	9.0	9.8	9.9	9.0	9.6	7.0	9.8	9.5	9.8	9.7	9.5	9.8	112.4
4	Chad	9.3	9.4	9.8	7.8	9.3	8.3	9.8	9.6	9.5	9.9	9.8	9.7	112.2
5	Dem. Rep. of the Congo	9.7	9.6	8.9	8.1	9.3	8.3	8.6	9.2	9.0	9.7	8.7	9.6	108.7
6	Iraq	8.7	8.9	9.7	9.1	8.6	7.6	9.0	8.4	9.3	9.7	9.6	10.0	108.6
7	Afghanistan	9.3	8.9	9.6	7.2	8.4	8.3	9.8	8.9	8.8	9.9	9.1	10.0	108.2
8	Central African Republic	8.9	9.0	8.6	5.7	9.1	8.4	9.3	9.3	8.9	9.6	9.5	9.1	105.4
9	Guinea	8.5	7.1	8.2	8.6	8.9	8.7	9.8	9.2	9.0	9.4	9.2	8.0	104.6
10	Pakistan	8.3	8.6	9.6	8.3	8.8	6.4	9.1	7.5	8.9	9.5	9.6	9.5	104.1
11	Ivory Coast	8.6	7.8	9.0	8.4	8.1	8.3	9.1	8.0	8.5	8.5	8.5	9.7	102.5
12	Haiti	9.3	5.8	7.3	8.6	8.2	8.9	9.2	9.5	8.5	8.4	8.3	9.8	101.8
13	Burma	9.0	8.8	8.9	6.0	9.5	8.2	9.5	9.0	9.0	8.4	8.7	6.5	101.5
14	Kenya	9.0	9.0	8.6	8.3	8.8	7.5	9.0	8.0	8.2	8.0	8.8	8.2	101.4
15	Nigeria	8.5	5.3	9.7	8.3	9.5	6.6	9.2	9.0	8.6	9.4	9.6	6.1	99.8
16	Ethiopia	9.4	8.0	8.2	7.7	8.8	8.3	7.9	8.2	8.5	7.5	8.8	7.6	98.9
17	North Korea	8.5	6.0	7.2	5.0	8.8	9.6	9.8	9.6	9.5	8.3	7.8	8.2	98.3
18	Yemen	8.8	7.9	7.7	7.4	8.9	8.2	8.3	8.5	7.7	8.4	9.0	7.3	98.1
19	Bangladesh	8.9	6.9	9.4	8.4	9.0	8.0	8.5	8.0	7.6	8.0	8.9	6.5	98.1
20	East Timor	8.4	9.0	7.3	5.7	6.8	8.4	9.4	8.4	7.0	9.0	8.8	9.0	97.2
21	Uganda	8.7	9.3	8.0	6.5	8.7	7.6	8.0	8.0	7.7	8.2	8.2	8.0	96.9
22	Sri Lanka	7.5	9.3	9.8	6.9	8.5	6.1	9.0	6.6	8.5	9.2	9.2	6.1	96.7
23	Niger	9.5	6.4	8.5	6.3	7.6	9.2	8.7	9.5	8.2	7.4	7.1	8.1	96.5
24	Burundi	9.2	8.1	7.5	6.5	8.4	8.0	7.5	9.0	7.6	7.3	7.7	8.9	95.7
25	Nepal	8.3	6.8	8.7	6.0	9.3	8.5	8.0	7.4	8.7	8.1	8.4	7.2	95.4

26	Cameroon	8.0	7.5	7.2	8.0	8.9	6.9	9.2	8.0	8.0	7.8	8.7	7.1	95.3
27	Guinea-Bissau	8.6	6.5	5.8	7.0	8.5	8.5	8.6	8.7	8.0	8.5	8.0	8.1	94.8
28	Malawi	9.3	6.3	5.9	8.3	8.5	9.1	8.3	8.8	7.5	5.6	7.8	8.4	93.8
29	Lebanon	7.0	9.0	9.2	7.2	7.4	6.3	7.8	6.2	6.9	9.1	9.1	8.3	93.5
30	Republic of Congo	8.9	7.8	6.5	6.1	8.0	8.0	8.6	8.8	7.9	7.8	7.1	7.6	93.1
31	Uzbekistan	7.9	5.3	7.4	7.0	8.7	7.2	9.0	6.6	9.2	9.0	9.0	6.5	92.8
32	Sierra Leone	8.9	6.9	6.6	8.5	8.4	8.6	7.4	8.7	7.0	6.1	7.7	7.3	92.1
33	Georgia	6.4	8.3	8.5	6.0	7.5	6.0	9.0	6.3	7.5	7.9	8.9	9.5	91.8
34	Liberia	8.6	8.0	6.1	6.8	8.5	8.2	7.0	8.5	6.7	6.9	7.9	8.6	91.8
35	Burkina Faso	9.0	6.0	6.1	6.5	9.0	8.2	7.9	9.0	6.5	7.5	7.6	8.0	91.3
36	Eritrea	8.6	7.0	5.8	6.5	6.0	8.6	8.6	8.6	7.9	7.4	7.7	7.6	90.3
37	Tajikistan	8.2	6.4	6.9	6.5	7.3	7.5	8.9	7.6	8.6	7.5	8.4	6.5	90.3
38	Iran	6.5	8.5	7.6	6.8	7.4	5.5	8.3	6.0	8.9	8.6	9.1	6.8	90.0
39	Syria	6.1	9.2	8.2	6.8	8.0	6.8	8.8	5.7	8.6	7.8	7.8	6.0	89.8
40	Solomon Islands	8.0	5.0	7.5	5.0	8.0	8.3	8.3	8.4	7.0	7.2	8.0	8.9	89.6
41	Colombia	6.9	9.2	7.2	8.5	8.5	4.3	7.9	6.0	7.2	7.5	8.0	8.0	89.2
42	Kirgizstan	8.0	5.3	7.2	7.5	8.3	7.6	8.3	6.5	7.6	7.7	7.3	7.8	89.1
43	Egypt	7.6	6.9	8.0	6.2	7.6	7.0	8.6	6.4	8.4	6.2	8.1	8.0	89.0
44	Laos	8.2	5.9	7.0	6.6	6.0	7.5	8.2	8.0	8.5	7.6	8.3	7.2	89.0
45	Rwanda	9.3	6.9	8.7	7.2	7.3	7.5	7.9	7.3	7.3	4.6	8.0	7.0	89.0
46	Mauritania	8.7	6.2	8.2	5.0	7.0	7.8	7.0	8.5	7.1	7.9	8.0	7.3	88.7
47	Equatorial Guinea	8.3	2.0	6.8	7.4	9.0	4.4	9.4	8.6	9.2	8.6	8.6	6.0	88.3
48	Bhutan	6.5	7.5	7.9	6.8	8.7	7.5	7.4	7.2	8.4	5.5	7.7	6.2	87.3
49	Cambodia	7.9	5.2	7.0	8.0	7.2	7.5	8.5	7.9	7.4	6.5	7.5	6.7	87.3
50	Togo	7.9	6.0	5.8	6.9	7.5	8.2	7.5	8.3	7.6	7.4	7.3	6.8	87.2
51	Bolivia	7.8	4.9	7.5	6.9	8.7	7.0	7.6	7.7	6.8	6.4	8.2	6.8	86.3
52	Comoros	7.4	3.7	5.5	6.0	6.3	7.8	8.7	8.7	7.0	7.5	7.9	9.8	86.3
53	Philippines	7.2	6.3	7.5	7.2	7.6	6.0	8.5	6.1	7.0	7.7	7.9	6.8	85.8
54	Moldova	6.6	4.2	7.1	8.0	7.0	6.8	8.1	6.7	7.0	8.0	8.0	7.6	85.1
55	Angola	8.6	7.0	6.1	5.5	9.4	4.5	8.0	8.0	7.2	6.2	7.3	7.2	85.0
56	Azerbaijan	6.4	8.2	7.9	5.7	7.4	6.1	8.2	5.5	7.0	7.3	7.9	7.0	84.6
57	China	9.0	6.8	7.9	6.1	9.2	4.5	8.5	7.2	8.9	6.0	7.2	3.3	84.6
58	Israel/West Bank	7.2	8.0	9.3	4.0	7.5	4.1	7.5	7.0	8.0	6.0	8.0	8.0	84.6
59	Turkmenistan	7.0	4.8	6.5	5.6	7.6	6.9	8.5	7.2	8.9	7.6	7.7	6.0	84.3
60	Zambia	9.0	7.1	5.3	7.0	7.1	8.5	7.8	8.4	5.6	5.2	5.7	7.5	84.2
61	Papua New Guinea	7.5	4.0	7.3	7.6	8.9	6.8	7.7	8.1	6.5	6.7	7.1	5.9	84.1
62	Indonesia	7.3	6.7	6.3	7.2	8.1	6.9	6.7	6.7	6.7	7.3	7.3	6.9	84.1
63	Bosnia	5.5	7.2	8.2	5.8	7.3	5.5	8.2	5.6	5.4	7.4	8.7	8.5	83.3
64	Nicaragua	7.4	5.2	6.3	6.9	8.1	7.7	7.1	7.8	5.8	6.5	7.2	6.6	82.6
65	Swaziland	9.2	4.0	4.0	6.0	6.0	8.0	8.8	7.8	7.5	6.8	6.9	7.4	82.4
66	Belarus	7.2	4.1	6.9	5.0	7.2	6.6	8.9	6.6	8.0	6.6	8.1	7.1	82.3

67	Lesotho	9.4	4.7	5.2	6.5	5.6	8.4	7.4	8.7	6.5	5.5	6.9	7.0	81.8
68	Madagascar	8.9	5.0	5.6	5.0	7.6	7.4	6.6	8.8	5.9	5.9	7.1	7.8	81.6
69	Ecuador	6.5	6.3	6.3	7.3	8.0	6.4	7.0	6.8	6.0	6.8	7.8	6.0	81.2
70	Tanzania	8.0	7.1	6.6	6.0	6.9	7.5	6.7	8.0	5.8	5.4	6.3	6.8	81.1
71	Russia	7.0	5.9	7.5	6.2	8.1	4.6	8.0	5.7	8.3	6.9	8.0	4.6	80.8
72	Mozambique	8.7	3.2	4.8	7.6	7.4	8.0	7.3	8.9	7.2	6.0	5.6	6.0	80.7
73	Algeria	6.7	6.7	7.7	6.2	7.3	4.6	7.7	6.7	7.6	7.0	6.7	5.7	80.6
74	Djibouti	8.0	6.4	5.7	5.2	6.3	6.6	7.4	7.5	6.2	6.2	6.9	8.2	80.6
75	Guatemala	7.0	5.8	6.7	6.7	8.2	6.6	7.1	6.6	7.0	7.1	6.3	5.5	80.6
76	Cuba	6.9	5.9	5.5	7.2	6.8	6.3	7.5	5.0	7.4	7.5	7.1	7.5	80.6
77	Venezuela	6.8	5.0	7.0	6.9	8.0	5.3	7.2	5.9	7.3	6.9	7.7	5.5	79.5
78	Serbia	5.8	7.3	7.9	5.5	7.4	5.9	7.3	5.2	5.8	6.3	7.9	6.9	79.2
79	Thailand	6.9	6.5	8.0	4.5	7.7	3.8	8.2	5.4	6.9	7.5	8.0	5.8	79.2
80	Gambia	7.2	5.7	4.4	6.4	7.0	7.4	7.8	7.1	6.9	6.0	6.2	6.9	79.0
81	Maldives	6.5	6.5	5.2	7.0	5.2	6.7	7.2	7.3	7.5	6.3	7.4	6.0	78.8
82	Fiji	6.1	4.3	7.3	6.5	7.7	6.3	8.6	5.0	6.1	6.7	8.2	6.0	78.8
83	Mali	8.7	4.6	6.5	7.4	6.9	8.3	5.3	8.4	5.2	6.5	4.0	6.9	78.7
84	Cape Verde	7.9	4.0	4.4	8.2	6.2	7.2	7.4	7.6	6.2	5.7	6.1	7.6	78.5
85	Turkey	6.8	6.6	7.7	5.0	8.0	5.3	6.5	5.3	6.0	7.0	7.8	6.2	78.2
86	Jordan	6.7	7.9	6.8	5.0	7.4	6.5	6.0	5.4	6.9	6.0	6.5	6.8	77.9
87	India	8.3	4.9	7.3	6.7	8.9	5.0	5.5	7.0	6.0	7.1	6.0	5.1	77.8
88	Dominican Republic	6.7	5.3	6.0	8.5	8.0	5.6	5.8	6.7	6.7	5.8	6.8	5.8	77.7
89	Saudi Arabia	6.5	6.0	8.0	3.4	7.0	2.7	8.4	4.3	8.9	8.0	7.8	6.5	77.5
90	Honduras	7.8	4.0	5.0	6.3	8.5	7.2	7.0	7.1	6.3	6.0	6.1	5.9	77.2
91	El Salvador	7.6	5.7	6.2	6.9	7.8	6.3	7.0	6.6	6.9	6.4	4.5	5.3	77.2
92	Peru	6.6	4.5	6.4	7.3	8.2	5.6	6.9	6.3	5.5	7.2	6.9	5.7	77.1
93	Morocco	7.0	6.7	6.8	6.2	7.8	6.5	7.4	6.5	6.7	5.1	6.2	4.2	77.1
94	Vietnam	6.8	5.3	5.5	6.0	6.5	6.7	7.3	6.3	7.2	6.2	7.1	6.0	76.9
95	Sao Tome	8.0	4.0	5.0	7.3	6.1	7.9	7.3	7.5	5.3	5.6	6.3	6.4	76.7
96	Namibia	7.7	5.5	5.8	7.7	9.1	6.1	5.0	7.1	6.0	5.8	3.6	6.2	75.6
97	Benin	7.5	6.2	4.1	7.0	7.4	6.9	6.6	8.0	5.6	5.2	4.3	6.7	75.5
98	Mexico	7.0	4.3	5.9	7.0	8.2	6.1	6.8	6.0	5.5	7.0	5.0	6.6	75.4
99	Gabon	7.2	5.7	3.0	6.0	7.8	5.5	7.3	6.8	6.3	5.9	7.2	5.7	74.4
100	Macedonia	5.0	4.6	7.5	6.9	7.3	6.3	7.4	4.8	5.3	5.8	6.7	6.8	74.4
101	Armenia	5.9	7.2	6.0	6.7	6.5	5.3	7.1	5.4	6.1	5.3	6.9	5.9	74.3
102	Senegal	7.4	6.0	6.3	5.6	7.5	6.5	6.0	7.3	6.0	5.9	4.0	5.7	74.2
103	Suriname	6.2	3.9	6.2	6.9	7.9	6.3	6.7	5.0	6.0	6.2	5.8	6.1	73.2
104	Guyana	6.3	3.5	6.1	7.9	7.9	6.6	6.7	5.5	5.4	6.8	5.1	5.2	73.0
105	Kazakhstan	6.0	3.9	5.5	4.0	6.4	6.4	7.7	5.3	6.8	6.5	7.6	6.4	72.5
106	Paraguay	6.4	1.3	6.5	6.0	7.9	5.9	7.9	6.0	6.9	5.3	7.5	4.4	72.0
107	Micronesia	7.2	3.1	4.5	8.3	7.0	6.6	6.6	6.8	3.0	5.3	5.5	8.0	71.9
108	Samoa	6.5	3.0	5.2	8.2	6.8	5.8	6.6	5.0	4.7	6.0	5.5	8.1	71.4

109	Albania	6.4	2.6	5.4	7.2	5.9	6.5	7.3	5.8	5.8	5.5	5.9	5.7	70.0
110	Ukraine	6.1	3.0	6.9	7.1	6.4	5.5	7.2	4.2	5.5	3.3	7.9	6.6	69.7
111	Belize	7.0	5.0	4.9	6.9	7.3	6.0	6.2	5.7	4.0	5.9	4.6	6.0	69.5
112	Libya	5.9	4.2	5.8	4.0	7.1	5.5	7.1	4.2	8.1	5.4	7.1	5.0	69.4
113	Brazil	6.4	3.9	6.4	5.0	8.9	4.1	6.4	6.0	5.6	6.9	5.1	4.4	69.1
114	Cyprus	5.0	4.5	7.5	5.2	7.8	4.0	5.4	3.6	3.8	5.2	7.9	9.0	68.9
115	Malaysia	6.5	5.2	6.2	3.8	6.9	4.7	6.1	5.2	6.5	6.1	6.1	5.6	68.9
116	Botswana	9.2	6.7	4.3	6.0	7.2	5.6	5.8	6.4	5.0	4.0	2.8	5.8	68.8
117	Jamaica	6.4	2.7	4.5	6.3	6.7	6.6	7.0	6.4	5.7	6.0	4.0	6.3	68.6
118	Brunei Darussalam	5.4	4.4	6.6	4.0	7.8	3.4	7.9	3.6	6.8	6.1	7.4	4.7	68.1
119	Grenada	5.9	2.9	4.5	7.8	6.9	5.9	6.3	4.1	4.7	5.5	5.8	7.6	67.9
120	Seychelles	6.3	4.4	5.0	4.7	6.8	4.8	7.1	4.6	5.9	5.6	6.0	6.5	67.7
121	Tunisia	5.9	3.2	5.4	5.3	7.2	4.9	6.6	6.1	7.4	6.2	6.0	3.4	67.6
122	South Africa	8.4	7.4	5.3	4.3	8.5	4.6	5.5	5.7	4.5	4.3	5.9	3.0	67.4
123	Trinidad	5.8	3.1	4.9	7.1	7.6	4.5	6.1	5.4	5.6	5.7	5.6	5.3	66.7
124	Ghana	7.0	5.1	5.4	8.1	6.6	5.5	5.3	7.2	4.7	2.4	4.2	4.7	66.2
125	Kuwait	5.7	4.2	5.1	4.3	6.1	3.5	6.5	3.5	6.9	5.1	7.2	5.3	63.4
126	Antigua and Barbuda	4.7	3.6	4.3	7.8	6.5	4.8	5.8	5.0	5.0	5.0	4.4	5.9	62.8
127	Mongolia	5.8	1.2	4.3	2.3	5.8	5.9	6.7	5.5	6.6	5.0	5.7	7.1	61.9
128	Bulgaria	4.7	3.8	4.4	6.0	6.3	5.0	6.0	5.0	4.8	5.3	4.6	5.6	61.5
129	Romania	5.6	3.4	5.5	5.1	5.8	5.3	6.2	5.0	4.5	4.3	5.1	5.5	61.3
130	Bahamas	6.7	3.7	5.0	5.7	6.9	4.4	5.5	4.6	3.0	5.3	4.8	5.3	60.9
131	Croatia	4.9	6.1	5.4	4.8	5.5	5.9	4.5	3.9	4.7	4.3	4.3	5.8	60.1
132	Panama	6.6	3.4	4.6	5.0	7.3	5.6	4.7	5.5	4.7	5.1	3.0	4.2	59.7
133	Bahrain	5.0	3.1	6.4	3.7	5.9	3.5	6.9	3.1	5.0	4.4	6.1	5.9	59.0
134	Montenegro	5.1	4.1	6.4	2.5	4.6	4.6	4.7	4.0	5.5	4.7	6.0	5.8	58.0
135	Barbados	4.1	3.3	5.3	7.0	7.1	5.2	4.5	2.8	3.0	5.0	4.5	5.4	57.2
136	Latvia	4.5	4.5	4.5	5.0	6.2	5.5	5.1	4.4	3.7	2.9	4.3	4.0	54.6
137	Costa Rica	5.7	4.5	4.1	4.7	6.7	5.0	4.1	4.0	3.5	2.2	3.2	4.8	52.5
138	Qatar	4.7	3.2	5.2	3.3	5.3	4.4	6.5	2.6	4.5	2.5	5.0	4.7	51.9
139	United Arab Emirates	4.6	3.4	4.7	3.3	5.7	3.2	6.7	3.6	5.8	2.3	4.0	4.5	51.8
140	Estonia	4.7	4.4	4.9	4.0	5.4	4.4	4.7	3.5	3.5	2.5	5.5	3.7	51.2
141	Hungary	3.5	3.0	3.4	5.0	6.1	5.0	5.5	3.8	3.5	2.1	5.0	4.8	50.7
142	Poland	4.9	3.0	3.2	6.1	4.9	4.8	4.4	3.9	4.0	2.3	3.7	4.4	49.6
143	Malta	3.9	6.0	4.0	4.3	4.6	3.9	4.3	3.5	3.6	4.0	1.7	5.0	48.8
144	Slovakia	4.3	2.0	4.3	5.4	5.8	4.6	3.9	4.0	4.0	2.0	3.9	4.4	48.6
145	Lithuania	4.5	2.8	4.2	5.2	6.2	4.7	4.1	3.4	3.5	2.1	3.0	4.3	48.0
146	Oman	4.5	1.0	3.0	1.3	2.3	4.4	6.0	4.5	6.4	5.0	6.6	2.2	47.2
147	Greece	4.5	2.7	4.4	4.7	4.8	4.0	4.5	3.9	3.6	3.5	2.0	3.5	46.1
148	Mauritius	3.9	1.0	3.5	2.4	5.9	4.3	5.3	4.4	3.9	3.6	3.3	3.2	44.7
149	Argentina	4.1	2.0	4.5	4.0	5.5	4.8	3.4	4.2	4.0	2.1	3.1	3.0	44.7

150	Italy	3.8	3.7	4.5	3.0	4.7	4.4	4.3	2.8	2.6	4.0	3.7	2.4	43.9
151	Spain	3.9	2.6	6.2	1.7	5.2	4.0	1.3	2.6	2.7	5.2	5.7	2.2	43.3
152	Czech Republic	3.5	2.7	3.6	4.5	4.3	4.1	3.6	3.8	3.5	2.0	3.3	3.7	42.6
153	South Korea	4.0	3.5	4.1	5.0	2.4	2.1	4.1	2.2	2.7	1.4	3.6	6.5	41.6
154	Uruguay	4.7	1.0	2.0	5.8	5.2	4.1	2.8	3.6	2.5	3.3	2.5	3.7	41.2
155	Chile	4.0	2.5	3.6	2.1	4.4	4.3	2.0	4.2	3.6	2.0	1.5	3.3	37.5
156	Slovenia	3.6	1.3	3.4	3.5	5.2	3.6	3.0	3.2	3.2	2.7	1.3	2.3	36.3
157	Germany	3.5	3.9	4.9	2.8	4.9	3.2	2.3	1.9	2.5	2.1	1.8	2.4	36.2
158	France	3.9	3.0	5.8	2.0	5.5	3.3	1.8	1.5	2.9	1.2	2.0	2.4	35.3
159	United States	3.1	3.7	3.3	1.0	5.3	2.9	3.0	2.3	4.0	1.4	2.5	1.5	34.0
160	Singapore	3.0	1.1	3.1	2.7	3.0	3.2	4.0	1.5	4.3	1.0	4.1	2.8	33.8
161	United Kingdom	3.2	2.8	4.3	1.9	4.7	2.5	1.8	2.2	2.3	2.6	2.9	2.4	33.6
162	Belgium	2.8	1.7	4.9	1.3	4.9	3.2	2.8	2.0	1.7	1.7	3.5	3.0	33.5
163	Portugal	3.9	1.4	2.6	2.3	3.9	4.2	1.6	3.8	3.7	1.1	1.2	3.0	32.7
164	Japan	4.2	1.1	3.8	2.0	2.5	3.1	2.0	1.2	3.4	2.0	2.0	3.9	31.2
165	Iceland	1.0	0.9	1.0	3.2	2.5	6.7	2.2	1.4	2.1	1.0	2.0	5.0	29.0
166	Canada	3.3	2.4	3.0	2.1	4.7	2.0	1.7	1.2	2.1	1.1	2.4	1.7	27.7
167	Luxembourg	2.1	1.5	3.2	1.2	2.5	2.2	2.9	2.4	1.5	2.0	3.6	2.5	27.6
168	Austria	2.9	2.2	3.6	1.1	4.9	2.3	1.6	1.4	1.6	1.0	2.4	2.6	27.6
169	Netherlands	2.9	3.1	4.7	2.1	3.3	2.5	1.4	1.4	1.2	1.0	1.4	2.0	27.0
170	Australia	3.1	2.2	3.4	1.1	4.4	2.8	1.4	1.4	2.5	1.0	1.5	1.1	25.9
171	New Zealand	1.3	1.2	3.2	2.3	4.2	3.6	1.1	1.4	1.7	1.0	1.2	1.1	23.3
172	Denmark	3.0	1.6	3.0	2.0	2.2	2.7	1.3	1.5	1.5	1.3	1.0	2.1	23.2
173	Ireland	1.9	1.5	1.0	2.0	3.0	2.7	1.8	2.3	1.5	1.1	1.3	1.5	21.6
174	Switzerland	2.6	1.3	2.9	2.0	2.6	2.1	1.2	1.6	1.7	1.0	1.0	1.2	21.2
175	Sweden	2.8	2.6	1.3	2.0	2.3	1.6	1.0	1.2	1.6	1.1	1.3	1.8	20.6
176	Finland	2.5	1.6	1.2	2.1	1.9	2.4	0.9	1.1	1.7	0.9	0.9	2.0	19.2
177	Norway	1.9	1.6	1.3	1.1	2.2	2.3	1.0	1.3	1.5	1.1	1.1	1.9	18.3

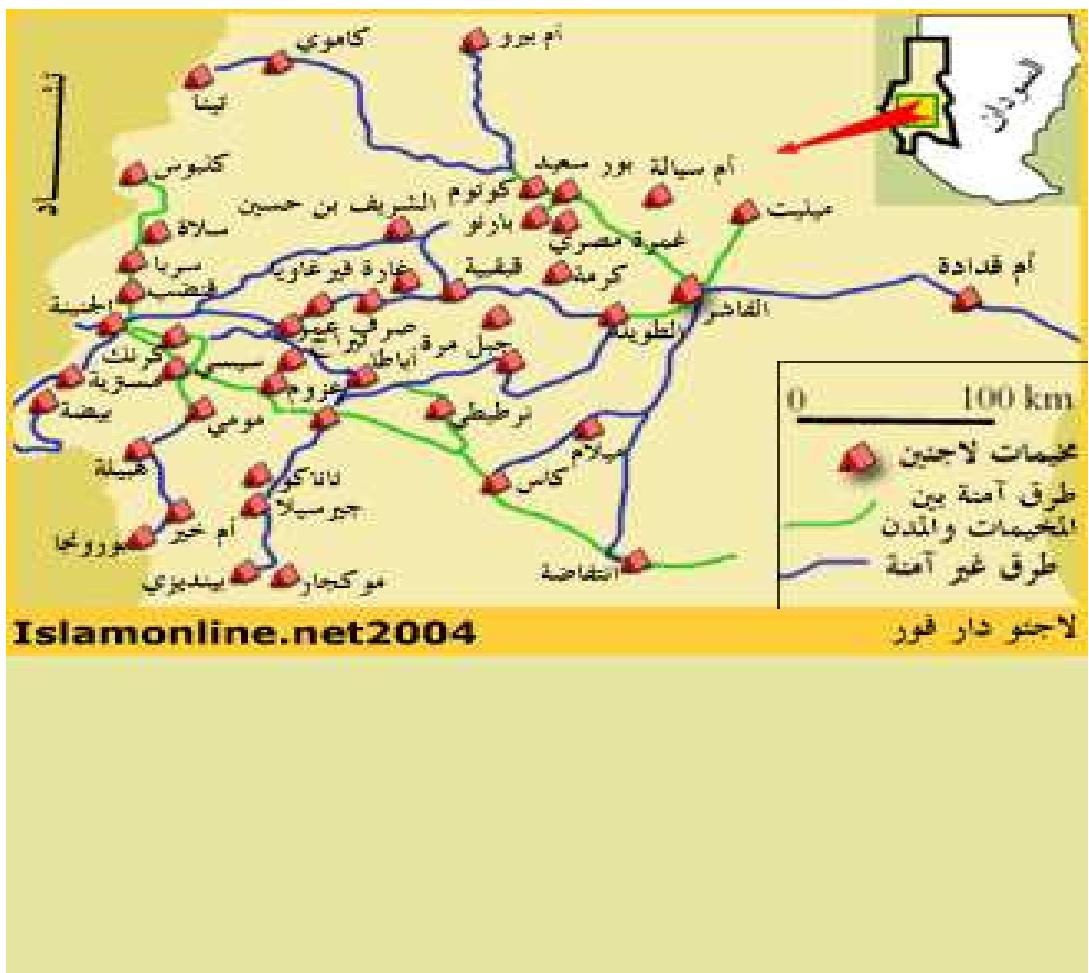
Copyright (C) 2009 The Fund for Peace

<http://www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=99&Itemid=140>

ملحق رقم 02







المصدر:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/05/article03a.shtml>

ملحق رقم 03

ملخص اتفاق أبوجا للسلام

مايو 2006

يقع اتفاق سلام دارفور Darfur Peace Agreement في 85 صفحة، ويتناول أربعة موضوعات هي: تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والجوار الدارفوري - الدارفوري. ويمثل التوقيع على الاتفاق خطوة بالغة الأهمية نحو إيجاد حل سياسي عادل وسلمي و دائم للنزاع في دارفور.

وتشكل جزء من الاتفاق:

- اتفاق وقف إطلاق النار، الموقع في 8 أبريل 2004، في نجامينا.
- البروتوكول الخاص بتسهيل المساعدات الإنسانية، في 8 أبريل 2004.
- اتفاق الأطراف السودانية حول ترتيبات إنسانية ولجنة وقف إطلاق النار ونشر مراقبين في دارفور، الصادر في 28 مايو 2004.
- البروتوكول المتعلق بتحسين الوضع الإنساني في دارفور، في 9 نوفمبر 2004.
- البروتوكول الخاص بتعزيز الوضع الأمني، في 9 نوفمبر 2004.
- إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور، في 5 يوليه 2005.

1. بالنسبة لتقاسم السلطة

- تمثيل أهل دارفور في مستويات الحكم كافة في السودان وفي الخدمة المدنية والقضاء والقوات المسلحة وقوات الشرطة والأمن والمخابرات، مع الأخذ في الاعتبار الكفاءة والمؤهلات لهذه المناصب.
- تتكون مؤسسات الحكم الفيدرالي من مجلس تشريعي فيدرالي ومجلس تنفيذي وهيئة قضائية ومفوضيات يحددها الدستور.
- مؤسسات حكم على مستوى الولاية من شأنها تطوير مستويات حكم محلية وانتخابات على ضوء دستور الولايات.
- قيام حكومة الوحدة الوطنية فور التوقيع على الاتفاق وفي أجل لا يتتجاوز 21 يوماً بإنشاء سلطة إقليمية انتقالية لإدارة دارفور تسمى "سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية"، تمثل فيها حركتا تحرير السودان والعدل والمساواة، وهي الإدارة الرئيسية لتنفيذ الاتفاق، وت تكون رمزاً للمصالحة ووحدة أهالي دارفور.
- أ. مساعد أول لرئيس الجمهورية

إنشاء منصب مساعد عال المستوى للرئيس لختاره الحركات، ويكون الرابع في ترتيب هيئة رئاسة الدولة بعد الرئيس ونائبيه، وتكون اختصاصاته وطنية وإقليمية (أي دارفورية). ويعين مساعد الرئيس من مرشحين تقدمهم حركات تحرير السودان والعدل والمساواة، ويقوم بمهام محددة في الاتفاق.

اختصاص مساعد أول الرئيس

- عضو مجلس الوزراء، وعضو مجلس الأمن القومي ومجلس التخطيط القومي.
 - يرأس اجتماعات سلطة دارفور الانتقالية.
 - إضافة إلى مساعد الرئيس، يقوم الرئيس أيضاً بتعيين مستشار له من بين الدارفوريين.
 - بعد الانتخابات الوطنية يقوم حكام الولايات المنتخبة بتقديم قائمة مشتركة من ثلاثة مرشحين لتولي منصب مساعد الرئيس رئيس سلطة دارفور.
- ب. تكوين سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية
- ت تكون سلطة دارفور من مساعد أول لرئيس الجمهورية، وولاية ولايات دارفور الثلاث، ورؤساء لجنة دارفور لإعادة التأهيل وإعادة التوطين، وصندوق الإعمار والتنمية، ولجنة أرض دارفور، ومجلس دارفور للأمن، ومجلس دارفور للسلم والمصالحة، ويرأسه مساعد رئيس الجمهورية.
- الختصاصات سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية

تنسيق تنفيذ الاتفاق ومتابعة تنفيذه (عودة اللاجئين والمشريدين، وتنسيق إقرار الأمن، وتعزيز السلم والمصالحة عبر أراضي دارفور، وإعادة الإعمار والتنمية).
ج. الوضع الدائم لدارفور

لم تتضمن الوثيقة مطلب دمج ولايات دارفور في إقليم، واقتصرت إنشاء سلطة انتقالية إقليمية لدارفور، يرأسها مساعد أول الرئيس، ويتحدد الوضع الدائم لدارفور خلال استفتاء يجري في وقت متزامن في ولايات دارفور الثلاث، خلال عام بعد إجراء الانتخابات في دارفور، والتي سوف تنظم بالتزامن مع الانتخابات الوطنية، على الألا يتجاوز ذلك بأي حال يوليه 2010.
الوضع بعد الاستفتاء

. في حالة الاستفتاء لصالح إنشاء إقليم دارفور، تقوم سلطة دارفور الإقليمية بتشكيل لجنة دستورية لتحديد اختصاصات حكومة دارفور الإقليمية.
. في حالة الاستفتاء لصالح ضد ذلك يجري حل سلطنة دارفور الانتقالية.

د. إدارة العاصمة

. يجب أن تمثل الحركات على نحو منصف في إدارة العاصمة القومية قبل انتخابات ولاية الخرطوم.
. يجب أن يشغل مرشح واحد من الحركات منصب وزاريا في السلطة التنفيذية (الحكومة وولاية الخرطوم).
هـ تقاسم السلطة خلال فترة ما قبل الانتخابات

تحصل الحركات على منصب والي في ولايات دارفور الثلاث، وعلى نائبين للواليين الآخرين، كما تحصل الحركات على وزيرين في كل ولاية من أصل 8 وزراء فيها، ومنصب كبير مستشارين واحد في كل ولايات دارفور الثلاث لمرشحي الحركات، وتمثيل مناسب على مستوى وكلاء الوزراء والسفراء وأعضاء المجالس ورؤساء الهيئات... إلخ.

و. حدود دارفور

تعود الحدود الشمالية لدارفور المتاخمة لمصر إلى وضعها الذي كان سائدا حتى يناير 1956، دون المساس باتفاق السلام الشامل.

ز. الرئاسة

يقوم رئيس الجمهورية بتعيين مساعد أول الرئيس من قائمة المرشحين الذين تقدمهم حركة تحرير جيش السودان وحركة العدل والمساواة، ويصبح في المرتبة الرابعة في هيئة الرئاسة.

ح. السلطة التنفيذية

بخلاف وجود 3 وزراء اتحاديين و3 وزراء دولية من أهل دارفور حاليا، اقتصرت الوثيقة حصول الحركات على منصب وزير اتحادي ووزيري دولة حتى إجراء الانتخابات العامة في البلاد، بالإضافة إلى ترأس عضو عن الحركات لجنة من لجان البرلمان. وترشح الحركتان أيضا من يتولى أحد مناصب لجان المجلس الوطني.
ط. المجلس القومي (البرلمان)

تتضمن الوثيقة تمثيلا عادلا لأهل دارفور قبل إجراء الانتخابات، بما في ذلك حصول الحركات على ما لا يقل عن 12 مقعد برلماني.

ي. المجلس التشريعي

. زيادة مقاعد كل من ولايات دارفور من 48 إلى 65 مقعدا، ومن هذه المقاعد يخصص 18 مقعدا في المجلس التشريعي في كل ولاية لمرشحي الحركات، أي دون المساس بأغلبية الحزب الحاكم.
. يجب أن يكون نواب رؤساء المجالس التشريعية لولايات دارفور من مرشحي الحركات.

كـ المحكمة الدستورية والمحكمة العليا: تمثيل دارفور على نحو مناسب على أساس من الكفاءة والخبرة.
لـ القوات المسلحة: دمج المقاتلين السابقين والمؤهلين من قوات الحركات في القوات المسلحة وقوى الأمن، وتتضمن الاتفاق في اللحظات الأخيرة دمج أربعة آلاف من الحركات في القوات المسلحة، إضافة إلى ألف في قوى الأمن، ودمج ألفين آخرين في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في دارفور. وألا يتم أي انتقالات لهم في أماكن أخرى في السودان حتى لا يتعرض الاتفاق لما تعرض له اتفاق أديس أبابا عام 1972 بشأن تسوية قضية جنوب السودان.

2. تقاسم الثروة وموضوعات التعويضات: قدمت الوثيقة حلا توافقيا، تقدم بموجب الحكومة 300 مليون دولار ملا سائلة في العام الأول (2006) لصندوق إعمار دارفور، و200 مليون دولار في عام 2007، ومثلهما في عام 2008، وذلك فور إتمام بعثة التقييم المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية الدارفورية لها مهامها، وهي البعثة التي طلبت الأطراف أن

تكون برئاسة البنك الدولي والأfrican bank للتنمية، ومشاركة جامعة الدول العربية والصادرات العربية والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.

- كما يتضمن الاتفاق مبادئ توجيهية عامة حول مفهوم توزيع ثروة السودان، تقوم على العدالة في التنمية، والحقوق المتساوية لجميع مواطني السودان في الحياة الكريمة.
 - إقراراً بالآثار المتراسكة والناجمة عن التخلف والمظالم التي تعرضت لها دارفور زمنا طويلاً، بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب.
 - اتخاذ إجراءات ترمي إلى دفع تعويضات إلى أهل دارفور ومعالجة المظالم المرتبطة على الخسائر في الأرواح وتعرض الممتلكات للإتلاف والسرقة والمعاناة الناجمة عن ذلك.
 - إجراء تقييم شامل لاحتياجات دارفور من خلال بعثة دولية مشتركة.
 - إنشاء صندوق خاص لإعادة الإعمار وتنمية دارفور.
 - إيلاء عناية خاصة للنازحين داخلياً والأشخاص المتضررين من جراء الحرب وتقديم المساعدة لإعادة إدماجهم الكامل في المجتمع.
 - الاعتراف بالحقوق التقليدية والعرقية، بما في ذلك (الحواكير) والحقوق التاريخية المتعلقة بالأرض.
 - إنشاء آلية تحدد مراجعة عمليات إدارة واستغلال الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية الأخرى.
 - نظام فيدرالي مالي والعلاقات فيما بين الحكومات، تشمل تحديد المسؤوليات المالية وتحديد قواعد الدخل وإطار التحويلات المالية بين الحكومات (قومية ومحليّة) ... إلخ.

مفوبية تخصيص ومراقبة الموارد

 - تحديد حصة الولايات من الدخل القومي، بغض النظر عن ولايات جنوب السودان.
 - يجوز لولاية شمال السودان التفاوض على أساس جماعي لأجل الحصول على مستويات أعلى.
 - توفر حكومة السودان المبالغ اللازمة لاستكمال المشاريع الإنمائية التي حدتها بعثة التقييم المشتركة بالنسبة لدارفور.
 - مؤتمر دولي لإعادة إعمار دارفور بعد بعثة التقييم.
 - تنمية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية
 - إنشاء لجنة الأرضي (دون المساس بسلطة المحاكم) فإنه يتبع إنشاء لجنة أراضي دارفور للنظر في الحقوق التقليدية والتاريخية المتعلقة بالأراضي ومرافق عملية الأرضي وتنمية الموارد الطبيعية، وتتولى هذه اللجنة المستقلة المحايدة التحكيم في المنازعات حول الحقوق المتعلقة بالأراضي.
 - فصل خاص عن عودة النازحين واللاجئين إلى قراهم ومزارعهم، ويتضمن البرامج العاجلة والتعويضات الخاصة بهم ووسائل وطرق حمايتهم، وكيفية استعادة ممتلكاتهم والتعويض عنها في حالة استحالته استعادتها.
 - وينشأ في هذا الصدد لجان تسمى "لجان المطالبة بالممتلكات" تتولى تسوية المنازعات، كما تنشأ لجنة مستقلة ومحايدة تعالج موضوع التعويضات.
 - إنشاء صندوق تعويضات بعد ثلاثة شهور من توقيع الاتفاق.

3. بالنسبة للاتفاق الأمني النهائي (وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية)

- يتضمن القسم الأول تعهدات بالالتزام بجميع الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة سابقاً، والامتناع عن القيام بأعمال التعبئة والتجنيد أو تعريض عملية السلام إلى الخطر. واتخاذ الإجراءات الالزمة لمنع سلاح الجنجويد / الميليشيات المسلحة، واتخاذ الإجراءات لبناء الثقة.
 - الأنشطة المحظورة (كافة أنواع الاعتداءات وإيذاء والاعتداء على المدنيين، وعرقلة المساعدات الإنسانية أو شن هجمات على عاملٍ ومنشأة بعثة الاتحاد الأفريقي، تحليق أيّة طائرة عسكرية هجومية في الداخل أو في المجال الجوي لإقليم دارفور، تعزيز القوات ، تجنيد الأطفال).
 - لن يسمح للحركات بالاحتفاظ بسلاحها خلال الفترة الانتقالية، ولكن له من هذا السلاح فوراً ولكن بشكل متدرج، كما ألمَّت الحكومة بدمج الحركات في الجيش والشرطة، فرادى حسب الكفاءة، دون أن يلغي تماماً فكرة احتمال دمج عدد من وحدات الحركات في الجيش، وطلب من الحكومة النزع الكامل لسلاح الجنجاويد، وألزم الحكومة بالمساهمة في توفير المساعدات المالية لأفراد الحركات خلال فترة تجميدهم بالمعسكرات، وكذلك بالعمل على إعادة دمج من لا تتوفر فيه شروط خدمة الجيش أو الشرطة أو لا يريدها، في الحياة المدنية، وكذلك ألمَّت الحكومة بعدم تعزيز أعضاء الحركات المنضمين إلى المؤسسات الأمنية

خارج دارفور إلا بعد خمس سنوات، لعدم تكرار مأساة اتفاق الشمال مع الجنوب عام 1972، ولا يبدأ نزع سلاح الحركات إلا بعد نزع سلاح الجنجويد، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في نجامينا في أبريل 2004، واتفاق أديس أبابا الموقع في مايو 2004، وإعلان المبادئ حول دارفور الذي وقع في أبوجا في 2005، وحماية النازحين وقوافل المساعدات الإنسانية وحماية النساء والأطفال.

4. الحوار الدار فوري - الدار فوري:

يبدأ بعد التوقيع على اتفاق السلام في الفاشر برئاسة الاتحاد الأفريقي، ومهمته توضيح الاتفاق إلى أهالي دارفور، ومعالجة النواحي التي لم يتعرض لها الاتفاق بمشاركة كافة القبائل والأحزاب السياسية السودانية (المشاكل القبلية الحقيقية والمياه والتصحر). وبالإضافة إلى وجود الجامعة العربية كمراقب في هذا المنتدى (تم اختيار الجامعة العربية مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كي تشارك في اللجنة التحضيرية التي ستتولى مع الحكومة والحركات والأحزاب وضع أجenda عمل الحوار وزمنه).

يركز الحوار على مجالين اثنين هما المجال السياسي والمجال الاجتماعي والاقتصادي والتقليدي، وينعقد تحت شعار "بناء السلام والمصالحة في دارفور" وتمثل مهام الحوار الدار فوري - الدار فوري في:

- حشد الدعم والمساندة للاتفاق.
- العمل كآلية نهائية لمعالجة الحالات المستعصية.
- وضع آليات محلية لمنع النزاعات وتشجيع المصالحة.
- مصالحة داخلية (داخل المجتمعات وداخل القبائل وفيما بينها).
- عودة اللاجئين والنازحين داخليا.
- التشاور حول الموارد الطبيعية (أرض وماء) وموقع وتنظيم عودة الرحل.
- مراقبة الأسلحة الصغيرة.
- إنشاء مجلس السلام والمصالحة باعتباره آلية دائمة لتحقيق السلام والمصالحة في دارفور.

5. طرق تنفيذ تفاصيل السلطة

خلال ثلاثة شهور من التوقيع تنشألجنة مستقلة للتقدير، بغية تعزيز تنفيذ الاتفاق. وتشمل اللجنة:

- ثلاثة ممثلين من حكومة السودان من بينهم مساعد رئيس الجمهورية.
- ثلاثة ممثلين عن حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساوة.
- ممثلين عن الدول والمنظمات الدولية، واحد عن الاتحاد الأفريقي وخمسة ممثلين من الدول والمنظمات.
- ثلاثة ممثلين إضافيين عن دول أخرى وهيئات إقليمية أو دولية تتفق عليها الأطراف.

وتمارس اللجنة مهام متابعة تنفيذ هذا الاتفاق وتذليل الصعوبات.

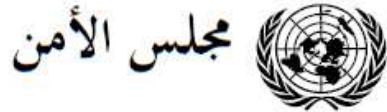
ينبغي التأكيد على أن الاتفاق بهذه الصورة أخذ بتوافق نادر بين مشاغل الحكومة والحركات بشأن السلام في دارفور، وإن كان قد مال بعض الشيء إلى ناحية الحكومة، حين رفض كافة مطالب الحركات الرئيسية من الحصول على نيابة الرئاسة والإقليم، والاحتفاظ بقواتها، وإن كان هذا الميل ليس فقط نابعاً من قناعة الوساطة الأفريقية، ولكن أيضاً من قناعة ممثلي المجتمع الدولي في المفاوضات. وقد بدأ ممثلو المجتمع الدولي في المفاوضات تحثيف الجهود لإقناع الأطراف لا سيما الحركات بأهمية اعتماد الاتفاق.

04

الأمم المتحدة

S/RES/1590 (2005)

Distr.: General
24 March 2005



مجلس الأمن

القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ١٥١، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يجدد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،
وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في ٩ كانون الشان/يناير ٢٠٠٥ على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان،

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنتها الطرفان في اتفاق تجاهينا لوقف إطلاق النار المرم في ٨ نيسان/أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المترتبين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي وردت في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمين العام،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار، وعلى بناء سودان مزدهر وموحد تُحترم فيه حقوق الإنسان وتحفظ فيه الحماية للمواطنين كافة،

240305 240305 05-28406 (A)
0528406

(S/2005/140) وكذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ (S/2005/60)،

وإذ يحيط علما بطلب طرف اتفاق السلام الشامل إنشاء بعثة لدعم السلام،

وإذ يعرب عن تقديره للمساهمات الحامة التي قدمها لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل التخطيط لعملية لحفظ السلام وإعدادها ونشرها الأولى، وكذلك الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل مهدداً للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها ٦ أشهر، ويقرر كذلك أن تتألف البعثة من قوام يصل إلى ١٠٠٠ من الأفراد العسكريين وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى ٧١٥ من أفراد الشرطة المدنية؛

٢ - يطلب إلى البعثة الاتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بعملية أبو حا للسلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يتولى، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جميع أنشطة منظمة الأمم المتحدة في السودان، وتبعد الموارد والدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق تسييره الاقتصادية في الأجل الطويل، ويسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأفريقي والحكومة الدولية المعنية بالتنمية، للأنشطة المضطلع بها دعماً للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل، والقيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الخارجية في السودان؛

٤ - يقرر أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي:

(أ) دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق أداء المهام التالية:

١' رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات؛

٢' الاتصال بالناحين الشائين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة؛

٣' مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق

انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار؛

- ٤ المساعدة على وضع برنامج لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسبما دعا إليه اتفاق السلام الشامل، مع الاهتمام تحديداً بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين، وعلى تفويذه عن طريق نزع السلاح طوعية، وجمع الأسلحة وتدميرها؛
- ٥ مساعدة طرف اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بواسطة حملة إعلامية فعالة تستهدف جميع قطاعات المجتمع وتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛
- ٦ مساعدة طرف اتفاق السلام الشامل على تلبية الحاجة إلى هجج وطني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة؛
- ٧ تقديم المساعدة لطرف اتفاق السلام الشامل، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتحدة للأطراف، من أجل إعادة هيكلة خدمة الشرطة في السودان، طبقاً للمعايير الديمقراطية في حفظ الأمن، ووضع برنامج لتدريب الشرطة وتقييمها، والمساعدة، بوسائل أخرى، في تدريب الشرطة المدنية؛
- ٨ مساعدة طرف اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القضاء المستقل، وحماية حقوق الإنسان لجميع سكان السودان من خلال استراتيجية شاملة ومتعددة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، ومساعدة طرف اتفاق السلام الشامل على تطوير وتعزيز الإطار القانوني الوطني؛
- ٩ كفالة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد؛
- ١٠ تقديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى طرف اتفاق السلام، بالتعاون مع عناصر فاعلة دولية أخرى، لدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائهما؛
- (ب) القيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتسهيل وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمرتدين داخلياً، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها المساعدة في تقييم الظروف الأمنية الضرورية؛

(ج) مساعدة طرف في اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق؛

(د) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان، وكذلك تسيير الجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، من في ذلك المشردون داخلياً، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال، في نطاق قدرات البعثة وبالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون ٣٠ يوماً عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام في دارفور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والقيام، بالاتصال مع الاتحاد الأفريقي، بتحديد سبل لاستغلال موارد بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية؛

٦ - يطلب إلى جميع الأطراف أن تتعاون تماماً في نشر البعثة وفي عملياتها، لا سيما بضمان سلام موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة أنحاء إقليم السودان، وضمان أمنهم وحرية تنقلهم؛

٧ - يؤكّد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصّل إلى اتفاق سريعاً، ويحثّ طرف في اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناءً دعماً لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصّل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور؛

٨ - يناشد الدول الأعضاء كافة أن تكفل الانتقال الحر وال سريع ومن دون عراقب إلى السودان لجميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصوراً على البعثة ومهامها الرسمية؛

٩ - يدعو جميع الأطراف أن تكفل، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والأمن وبدون معوقات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين وتقاسم المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخلياً واللاجئين؛

- ١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن ينقل إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان جميع الوظائف التي تؤديها البعثة السياسية الخاصة في السودان، إلى جانب موظفي ولوحستيات المكتب حسب الأقضاء، في التاريخ الذي تنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكفالة الانتقال السلس بين الأمم المتحدة وبعثات الرصد القائمة، وهي فريق الرصد والتحقق، وبعثة الرصد المشتركة، وفريق رصد الحماية المدنية؛
- ١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يداوم بانتظام على إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استعراض مستوى القوات بغرض تعديله بالخض، مع مراعاة التقدم المحرز على أرض الواقع والمهام التي لا يزال يتبعن إنجازها، وأن يرفع تقارير إلى المجلس في هذا الصدد كل ثلاثة أشهر؛
- ١٢ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره عن الحالة في دارفور شهرياً؛
- ١٣ - يبحث بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والطرفين أن يواصلوا، بالتعاون مع سائر المانحين الشائين والمتعدد الأطراف، بذل جهودهم إعداداً للإسراع بتقديم مجموعة برامج مساعدة لتعمير السودان وتنميته الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول التجاري، ستُنفذ فور بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويرحب بمبادرة حكومة النرويج بعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تعمير السودان وتنميته الاقتصادية، ويبحث المجتمع الدولي، طبقاً لذلك، على التبرع بسخاء، لأغراض منها تلبية احتياجات المشردين داخلياً واللاجئين؛
- ١٤ - يطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخل البعثة لسياسة عدم التسامح إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، ومنها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتحديدها والتصدي لها، وتعزيز تدريب الأفراد لمنع سوء السلوك وكفالة الامتثال التام لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يتحدد كل الإجراءات الضرورية وفقاً لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين (ST/SGB/2003/13)، وأن يداوم على إعلام المجلس بذلك، ويبحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل انتشار البعثة، واتخاذ الإجراءات التأدية وغيرها لضمان المساءلة التامة في حالات صدور سلوك من هذا القبيل عن الأفراد التابعين لها؛

١٥ - يؤكد من جديد أهمية الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة باعتباره أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف السودانية على معالجة هذه المسائل بحزم؛

١٦ - ولا يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١٧ - يقرر الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواها وحسبما تراه مناسباً في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومتناهياً ومعداتها، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين خطراً العنف البدني الوشيك دون مساس بمسؤولية حكومة السودان؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام وحكومة السودان القيام، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإبرام اتفاق بشأن مركز القوات في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٨ بشأن نطاق الحماية القانونية المكفولة بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويلاحظ أنه ربما يتم هذا الاتفاق، سيطبق بشكل مؤقت اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594)؛

١٩ - يؤكد ضرورة الإسراع على الفور بزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في دارفور، ويبحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التعجيل بنشر مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وزيادة عددهم، والمضي أيضاً قدماً بعملية تشكيل أفرقة مدنية للرصد والحماية، وينتظر من الأمين العام أن يبلغ عن التقدم المحرز في تشكيل هذه الأفرقة في تقاريره إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه؛

٢٠ - يقر أن يبقى المسألة قيد نظره.



القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ العقدة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60)،

وإذ يشير إلى المادة ٦ من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة أثنتين عشر شهراً بعد أن يقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضاً إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،

وإذ يحيط علماً بوجود الاتفاقيات المشار إليها في المادة ٢-٩٨ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢ - يقرر أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملاً بهذا القرار، وإن يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام

بوجب النظام الأساسي، بحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاوناً كاملاً؛

٣ - يدعو المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

٤ - يشجع أيضاً المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقاً لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بمجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور؛

٥ - يشدد أيضاً على ضرورة العمل على الشام الحروم والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق وأو المصالحة، وذلك لتدعم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهد المبذول لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي؛

٦ - يقرد إخضاع مواطن أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفاً في نظام روما الأساسي، أو مسؤoliتها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الخصورية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الخصورية تنازلاً واضحاً؛

٧ - يسلم بأنه لا يجوز أن تحمل الأمم المتحدة أية نفقات متکبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بذلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طوعية؛

٨ - يدعو المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملاً بهذا القرار؛

٩ - يقرد أن يبقى المسألة قيد نظره.

مجلس الأمن



القرار ١٦٦٥ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٠٢، المعقدة يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذا يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٥١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذا يؤكّد من جديد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي (“مفاوضات أبوجا”), والتنفيذ الشامل لاتفاق السلام الشامل المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإنهاء أعمال العنف والقطاع المركبة في دارفور،

وإذا يبحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسى أساساً للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان،

وإذا يُنفي على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمين العام وزعماء المنطقة من أجل توطيد السلام والاستقرار في دارفور، ويعيد تأكيد تأييده الكامل لهم،

وإذا يحيط علماً باللاحظات والتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2006/06)، المقدم من فريق الخبراء، الذي عينه الأمين العام، بموجب الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ومُددت ولايته بالفقرة ١ من القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)، وذلك انتظاراً لتلقي التقرير الثاني من الفريق الذي تنظر فيه حالياً اللجنة المشأة عملاً بالفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وإذا عبر عن اعتزامهمواصلة دراسة توصيات فريق الخبراء والنظر في اتخاذ الخطوات التالية المناسبة،

06-29020 (A)



وإذ يشدد على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والخصائص، واتفاقية امتيازات وخصائص الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركون في تلك العمليات،

وإذ يؤكّد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة،

وإذ يقرّ أنّ الحالة في السودان ما زالت تشكّل خطراً يهدّد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرّف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرّ أن يمدد حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولاية فريق الخبراء المعين أصلاً عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ومددت ولايته بموجب القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥)، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية الازمة؛

٢ - يطلب إلى فريق الخبراء أن يقدم، في موعد أقصاه ٩٠ يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، إحاطة منتصف المدة عن أعماله إلى اللجنة المشأة عملاً بالفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وتقريراً ختاماً، في موعد أقصاه ٣٠ يوماً قبل انتهاء فترة ولايته، إلى المجلس مشفوعاً باستنتاجاته وتوصياته؛

٣ - يحثّ جميع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى، على أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة ومع فريق الخبراء، ولا سيما عن طريق تقديم أيّة معلومات يحوزُّهم عن تنفيذ التدابير المفروضة بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)؛

٤ - يقرّ أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلى.

الفهرس

فهرس المحتويات

01		مقدمة
54-10 الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي في الدول العاجزة		الفصل الأول
11	الدولة العاجزة ومؤشرات أ Fowler النظام العام	<u>المبحث الأول</u>
11	المردود الوظيفي لمؤسسات الدولة بين إرهاسات العجز ولحظة الانهيار	<u>المطلب الأول</u>
15	عجز الدولة من المنظور الكمي واشكالية الاستجابة لنظام الإنذار المبكر	<u>المطلب الثاني</u>
21	الدولة العاجزة بين المؤثرات الخارجية والتحديات الداخلية	<u>المطلب الثالث</u>
.....		
29	مفهوم التدخل الدولي لحل النزاعات الداخلية في الدول العاجزة	<u>المبحث الثاني</u>
29	مضامين التدخل الدولي	<u>المطلب الأول</u>
33	التدخل الدولي بين النزعة الوقائية والعمل القسري	<u>المطلب الثاني</u>
40	التدخل الدولي بين القيود القانونية والتحديات الإنسانية	<u>المطلب الثالث</u>
46	التدخل الدولي بين الخيار العقلاني والضابط الاجتماعي	<u>المطلب الرابع</u>
84-55 النزاع في دارفور: عجز الدولة بين السبب والنتيجة		الفصل الثاني
56	خلفيات اندلاع النزاع في دارفور	<u>المبحث الأول</u>
57	جذور النزاع في الإقليم والعوامل المغذية لها	<u>المطلب الأول</u>
63	النزاع في دارفور بين تعدد الأطراف الداخلية والتدويل الخارجي	<u>المطلب الثاني</u>
70	ديناميكيات النزاع في دارفور وإفرازاته	<u>المطلب الثالث</u>
.....		
77	النزاع في دارفور بين قصور المؤسسات وتشتت الولاءات	<u>المبحث الثاني</u>
78	الدولة العاجزة في السودان بين البنى التقليدية ومتطلبات التحدي	<u>المطلب الأول</u>
81	التعبيئة في النزاع بين التعددية الإثنية والتجاذب السياسي	<u>المطلب الثاني</u>

الفصل الثالث**حدود المقاربات المعتمدة والبدائل الممكنة للتدخل الدولي**

86	إدارة النزاع في دارفور: الدوافع والمسارات والنتائج	المبحث الأول
87	الدوافع المحركية للسلوك الدولي تجاه النزاع في دارفور.....	المطلب الأول
90	المسارات المتعددة للتدخل الدولي لحل النزاع في دارفور.....	المطلب الثاني
93	تقييم نتائج عملية التدخل الدولي في دارفور	المطلب الثالث
97	مستقبل السلام المتساند في إقليم دارفور: مقاربة بديلة	المبحث الثاني
98	مستقبل التدخل الدولي لإرساء السلام في إقليم.....	المطلب الأول
104	إمكانيات التدخل الدولي وبناء الدولة في السودان	المطلب الثاني
114	أسباب محاصرة عجز الدول ودور التدخل الدولي	المطلب الثالث
118	خاتمة
120	المراجع
123	الملاحق
154	فهرس المحتويات